الأمم المتحدة

S/PV.8241



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٤١

الإثنين، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إيكلس – كوري

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

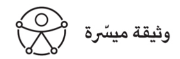
الشباب والسلام والأمن

1811892 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2018/86)

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2018/324).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الشباب والسلام والأمن

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2018/86)

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2018/324).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سويسرا، شيلي، الصومال، العراق، غواتيمالا، فنلندا، قطر، كرواتيا، كندا، كولومبيا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، موناكو، النرويج، اليابان، اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة جياثاما ويكرامانياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيد غرايمي سمبسون، المؤلف الرئيسي للدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن، والسيدة صوفيا بيير - أنطوان، عضو المجلس الاستشاري لجمعية الشابات المسيحيات العالمية، والسيدة كيسي إيكومو - سوانيه، المديرة التنفيذية لمنظمة الأورو في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا الآتية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد دان نيكولاويسكو، وزير الدولة للشؤون الإقليمية المتعددة الأطراف والشؤون العالمية في وزارة خارجية رومانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وسعادة السيد كريستيان لوفلر، نائب الأمين العام للمسائل الاقتصادية والاجتماعية في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، الممثل السامي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/86 التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/324 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ويكرامانياياكي.

السيدة ويكرامانياياكي (*تكلمت بالإنجليزية*): ”سوف أصبح رئيسا في يوم من الأيام وسأشرع قانونا يمنع الناس من القتال واستخدام البنادق والقنابل“ هكذا قال لي أعز أصدقائي

عندما كنا في الصف السادس. وخلافا لمعظم طلاب الصف السادس في جميع أنحاء العالم، لم تتح لنا فرصة الحديث في فصول الدراسة أو في الملاعب. وبدلا من ذلك، كنا نهمس في آذان بعضنا داخل حصن للأمان أقيم في ركن من ساحة المدرسة. وكانت هناك عمليات تفجير وهجمات انتحارية في كولومبو عاصمة سري لانكا، وكان الركض نحو حصون الأمان نشاطا عاديا مستمرا أثناء أيامنا الدراسية.

وبعد سنوات عديدة أتيحت لي الفرصة بصفتي ممثلة الأمين العام المعنية بالشباب للقاء المئات من الشباب وشد الأيادي معهم في المناطق المتضررة من النزاع في مختلف أنحاء العالم، وتشاطرت معهم قصصهم المروعة الباعثة على الحزن. ولكن الاختلاف هنا هو أن بعضهم – ودون أن ينتظر حتى يصبح رئيسا، وفي انعدام تام للموارد أو الدعم المؤسسي – قد شرع في قيادة استثنائية لمبادرات بناء السلام في مجتمعاتهم المحلية وفي المدارس والبلدات ومخيمات اللاجئين. ونحن نحتفل اليوم بأولئك الشباب الشجعان من بناة السلام.

وأود أن أشكر حكومة بيرو على قيادتها في عقد هذه المناقشة التاريخية المفتوحة. وحول هذه الطاولة اليوم، وإلى جانب الممثلين عن الحكومات، نجلس نحن شابات ثلاث وقد أوشكنا على تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن، أعتقد أنها هي الأولى من نوعها في تاريخ المجلس، فضلا عن كونها تعبيرا مخلصا عن كيف يقدم الشباب، ولا سيما الشابات، على إحداث التغيير وقيادته في الميدان.

وأود أن أشكر السيد غرايمي سمبسون، المؤلف الرئيسي المستقل للدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن والمعين من قبل الأمين العام، فضلا عن فريق الخبراء الاستشاري على ما قدمه من دعم لعمل السيد سمبسون. وأود أيضا أن أنوه بأداء صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام اللذين عملا بوصفهما أمانة تنسيقية لهذا التقرير المستقل، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة للمشاركة في عقد مشاورات إقليمية مع الشباب والعديد من الشركاء من المجتمع المدني وغيرهم.

ولن تتاح الفرصة لمجلس الأمن ليجتمع كل يوم لمناقشة تقرير مستقل يحمل ما يزيد على ٤ ٠٠٠ صوت للشباب من جميع مناطق العالم يمثلون تطلعات الملايين من الناس. وقد كان ذلك أحد أهم العمليات التشاركية التي نُفّذت على الإطلاق بدعم من الأمم المتحدة. وقد أولانا أولئك الشباب ثقتهم في أن نحمل آمالهم ومنظوراتهم الخالصة إلى مجلس الأمن من أجل عالم أكثر سلاما. وسنستمع اليوم مباشرة إلى شابتين هما: كيس إيكومو – سوانيه من جمهورية أفريقيا الوسطى وصوفيا بيير أنطوان من هايتي.

ويصادف تاريخ ٢٣ نيسان/أبريل هذا مرور ثلاثة أعوام منذ أن عقد مجلس الأمن جلسته الثانية على الإطلاق (انظر S/PV.7432) بشأن دور الشباب في تعزيز السلام، التي تولى رئاستها أكثر رؤساء مجلس الأمن شبابا، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية الذي كان يبلغ من العمر ٢١ عاما فقط. وسلّم ذلك الاجتماع بأن الشباب هم من يدفعون عجلة التغيير إلا أنهم ليسوا في مقعد القيادة، ودعا إلى منحهم رخصة القيادة التي تساعد في توجيه مستقبلنا المشترك. والتف آلاف الشباب وراء تلك الدعوة باستخدام مهارات اتصالهم وترابطهم الشبكي الاستثنائيين للتعبئة لصالح هدف مشترك. وتحدوا ورفضوا تلك الادعاءات الكاذبة التي تصفهم بأنهم تهديد للسلام والاستقرار في مجتمعاتهم. واستجاب لهم مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وأعطى ذلك القرار أملا كبيرا لعدد لا يحصى من الشابات والشبان الذين يخاطرون بحياتهم للتصدي للنزاعات والتطرف العنيف، وإيمانا منهم بضرورة تحقيق السلام. ومن الكاميرون إلى ميانمار، ومن قيرغيزستان إلى غواتيمالا استخدم الشباب ذلك القرار لإشراك حكوماتهم ودعم عملهم تحقيقا لتلك الأهداف.

لقد تحقق الكثير بالفعل بعد مضي ما يزيد على سنتين بقليل على اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). فقد شُكِّلت الائتلافات المعنية بالشباب والسلام والأمن في عدد من البلدان. ويستمر وضع البرامج المخصصة التي يكون الشباب محورا لها. وهبّ الشركاء من المجتمع المدني لدعم الجهود التي يقودها الشباب أيضا.

لقد جربت الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة برامج طموحة. والجهات المانحة تعيد النظر في مصادر تمويلها. لدينا الآن دراسة مرحلية تتيح لنا رؤى فريدة عن الكيفية التي ينظر بها الشباب إلى العالم الذي نعيش فيه وتكوين فكرة عنه، وآمالهم في تحقيق السلام والأمن ومطالبهم من الحكومات والنظام المتعدد الأطراف. يتردد صدى ذلك في ما سمعته من الشباب في جميع أنحاء العالم.

وهذا كله يشير إلى مسألتين رئيسيتين يستلزمان اهتماما فوريا، وهما تزايد انعدام ثقة الأجيال الشابة في المؤسسات السياسية الرسمية، واستبعاد الشباب من الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية. وأود أن أبرز عددا من النقاط الرئيسية.

تقدم الدراسة المرحلية مساهمة مهمة جدا في مناقشات بناء السلام والحفاظ عليه. إن إجراء هذه المناقشة عشية الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالحفاظ على السلام والمقرر أن يعقده رئيس الجمعية العامة، يبين أننا بدأنا ننظر إلى الشباب بوصفهم السلام المفقودة. ذلك يتصل مباشرة بأولوية الأمين العام المتمثلة في منع الصراع والعنف. إن خطة الشباب والسلام والأمن، عند نقطة الالتقاء مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الطموحة. إنها في قلب عروة السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كذلك تشكل عنصرا مكملا حاسما في خطة المرأة والسلام والأمن، والأطفال والنزاع المسلح.

تعطينا الدراسة المرحلية مؤشرات يمكن أن تسترشد بها الدول الأعضاء في تفكيرها الجاري بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وتشير إلى النظم الجديدة للمساءلة، ومشاركة المجتمع المدني والشباب. وتوفر لنا الدراسة رؤية جديدة بشأن دور الشباب. وتسلم اللجنة بأن أقلية صغيرة فقط من الشباب تشارك دائما في العنف، وتحذر من مغبة سياسة الخوف الناجمة عن افتراضات لا أساس لها من الصحة مفادها أن الشباب يتسمون بالعنف.

وهذه الخطة تتعلق بتحويل النظم التي تؤدي إلى استبعاد الشباب، وتغيير الكيفية التي ينخرطون فيها وحماية حقوقهم الإنسانية. إن الطابع المعقد لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات يقتضي منا الاستفادة من إمكانيات الشباب وإبداعهم. وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش،

> ”إن كنا جادين في مسألة الوقاية، وخاصة منع نشوب النزاعات، علينا أن نكون جادين في الاستثمار في الشباب والشابات.“

أعتقد أن بوسعنا جميعا أن نتفق على أن جيلي يمثل الجيل الواعد، وليس الجيل الذي يشكل خطرا. ينبغي اعتبارنا رصيدا وليس مشكلة إن مجلس الأمن لديه فرصة فريدة لمعالجة الريبة بين الشباب، وحكوماتهم والنظام المتعدد الأطراف عن طريق فتح مسارات جديدة للمشاركة والإسهام المجديين. وتوفر الدراسة العديد من التوصيات المحددة والملموسة التي آمل أن يتناولها المجلس ويمضي بها قدما. وأرى أن هناك ثلاث طرق رئيسية للقيام بذلك.

أولا، من خلال دعم عمل بناء السلام في صفوف الشباب، أي الاعتراف بذلك العمل وتمويله، وتعزيزه ومن ثم حمايته. ولن أطلب إلى الوفود أن يحضوا الشباب على القيام بدور قيادي، لأنهم يقودون بالفعل، بيد أنهم يحتاجون إلى أماكن شاملة وآمنة وبيئات تمكينية لتحقيق النجاح. وهناك عدد لا يحصى من الشباب يعملون على بناء السلام والحفاظ عليه في بلدانهم. ونحن نرى هذا في الشبكة المتحدة للشباب بناة

السلام وفي العديد غيرها من المنظمات. إن عددهم أكبر بكثير من نظرائهم الذين وقعوا فريسة للجماعات المتطرفة.

ومع ذلك فإن أولئك بناة السلام الشباب نادرا ما ينالون عناوين رئيسية بارزة في الأخبار المحلية والدولية، وقطعا إنهم لا يتباهون بالحصول على نفس المستوى من الموارد المالية وحرية التنقل كالذين على الطرف النقيض الآخر. العديد منهم واجه صعوبات في الحصول على تصاريح السفر لكي يكون معنا في هذه القاعة اليوم. ويستخدمون الوسائل المبتكرة، مثل التمويل الجماعي وتقاسم المكان للوصول إلى هنا. هؤلاء الشباب يستحقون المزيد من الاستثمار والمزيد من عناوين الأخبار. أدعو جميع الشباب في هذه القاعة إلى رفع أيديهم حتى نتمكن من التنويه بوجودهم وإظهار التضامن مع الذين لم يتمكنوا من مشاركتنا اليوم شخصيا.

ثانيا، بوسعنا أن نعطي الأولوية للمشاركة السياسية للشباب لكي ينخرطوا فيها انخراطا كاملا. ويشمل ذلك كفالة توفر مكان للشباب على طاولة السلام، وسماع صوتهم في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات السلام بشأن سورية، وجنوب السودان، وكولومبيا، واليمن، وميانمار وغيرها من البلدان. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة ببناء السلام، لا بد من أن يكون الشباب من أصحاب المصلحة الرئيسيين، وليس مجرد متلقين للتوجيهات. وينبغي أن يشعر الشباب بأن أصواتهم تؤخذ في الحسبان، وينبغي إشراكهم في العمليات الانتخابية، وهياكل الأحزاب السياسية، وعدم النظر ينظر إليهم بوصفهم صغارا على الترشح للمناصب العامة. ويجب على البلدان أن تزيل جميع القيود المفروضة على السن، وهي قيود تحد من المشاركة السياسية للشباب.

أخيرا، بوسعنا أن نكون شركاء. ينبغي أن تكون المناقشة المفتوحة اليوم لبنة مهمة لمواصلة جهودنا الجماعية لتعزيز بناة السلام الشباب. لقد التقيت شخصيا بشباب في العراق والصومال وكولومبيا تكلموا عن كيفية مساعدة القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في سد ثغرة الثقة القائمة بين الشباب والمجتمع الدولي. يجب علينا أن نبني على ذلك الزخم. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود التي تبذلها بيرو والسويد لمواصلة تعزيز دور الشباب والسلام والأمن بمتابعتهما لمشروع القرار الخاص بهذه المناقشة. ويحدوني أمل صادق في أن يقدم أعضاء المجلس الدعم الذي يفتح الطريق أمام مناقشات المجلس العادية بشأن هذه المسألة الحاسمة.

إن التنوع في القاعة اليوم يشهد على تعدد الشركاء من منظورات تنظيمية مختلفة يمكن لها أن تتضافر لدفع عجلة التقدم. وهذا ما يتطلبه ويستحقه العمل الشجاع والمهم الذي يقوم به الشباب في بناء السلام. إن ما ستدونه كتب التاريخ عن الممثلين هنا اليوم، وما سيقرأه أطفالهم وأحفادهم عنهم، كله سيتوقف على القرارات التي سيتخذونها اليوم. ويحدوني وطيد الأمل في أن يحزموا أن موضوع الشباب لم يعد جدول أعمال فرعي، بل إنه أهم جدول أعمال بالنسبة للمجلس وللأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ويكراماناياكي على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن للسيد سمبسون.

السيد سمبسون (*تكلم بالإنكليزية*): أنه لشرف كبير جدا لي أن بوسعي مخاطبة مجلس الأمن اليوم. وأعرب عن امتناني الشديد لسفير بيرو على استضافة هذه المناقشة المفتوحة. ويشرفني أيما شرف أن أقدم إحاطة إعلامية في المجلس إلى جانب ثلاث شابات مرموقات ينتمين إلى ثلاث قارات. لقد وضع المجلس سابقة هامة اليوم: تمكين شابات فاعلات، ورائدات وينطقن بالحقيقة من مخاطبة المجلس للمساعدة في رسم مستقبل أكثر سلاما وأمنا.

أما وقد عينني الأمين العام في هذا المنصب فإنه قد أسبغ علي شرفا لمرة واحدة في العمر، وخاصة إن ذلك التعيين يقترن بولاية لتوثيق المساهمات الإيجابية التي يقدمها الشباب من جميع أنحاء العالم في بناء السلام واستدامته، وتسوية النزاعات ومنع العنف. ولا بد لي أيضا من أن أشكر الخبراء الاستشاريين البالغ عددهم ٢١ خبيرا الذين عينهم الأمين العام لدعم دراستي، ومما له مغزى أن نصفهم من الشباب، فضلا عن المؤسسات الأعضاء في اللجنة التوجيهية التي تشرف على العملية.

منذ البداية، كان من الواضح أن معالجة مسألة الاستبعاد والتهميش لنحو ١,٨ بليون شاب في العالم تكمن في صلب الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن. إن ما يقرب من ربع الشباب، أي على الأقل ٤٠٨ ملايين شاب، يعيشون في أوضاع يتعرضون فيها للعنف. ولدى الاضطلاع بهذه الدراسة، كان من الواضح أنه لا يمكننا أن نرتكب خطأ استنساخ نفس مشكلة الإقصاء التي كنا نسعى إلى حلها. ولذلك، صممنا نهجا جامعا وتشاركيا، وهو أمر لا مندوحة منه لشرعية الدراسة ونتائجها. وقد أجرينا سبع مشاورات إقليمية مع الشباب الوطنية وأكملناها بمشاورات وطنية وعلى شبكة الإنترنت، وأجريت بحوث قطرية في ٢٧ بلدا، والعديد من الدراسات والاستقصاءات المواضيعية التي قامت بها منظمات تعمل من أجل بناء السلام ذات قيادات شبابية، والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. ولكي نضمن بأننا استمعنا إلى الشباب الذين لا يشاركون في العادة في هذا النوع من عملية السياسات العالمية، وعملنا على تيسير ذلك لـ ٢٨١ مجموعة تركيز موجودة في ٤٤ بلدا في جميع أرجاء العالم. لقد استمعنا إلى أكثر من ٢٠٠ ٤ شاب في جميع أنحاء العالم. وبعثوا برسالة أساسية مفادها أن هناك فجوة متزايدة في الثقة بين الشباب والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف بل حتى بينهم ومنظمات المجتمع المدني الدولية. هذا تحد لا بد من الصمود أمامه وليس تحاشيه. فهو يدل على وجود تصدع في جدار الثقة يتعين علينا رأبه.

يفهم الشباب الذين تشاورنا معهم أيضا أن حكوماتهم وقادتهم لا يثقون بهم. وبدلا من ذلك، يعاملونهم وكأنهم مشكلة يجب حلها، أو الأسوأ من ذلك، أنهم ما زالوا يمثلون تهديدا. وكما قال لنا أحد الشباب ''يطبع عليك المجتمع وشما أبديا، ويوضع عليك ملصق يوصمك بالجاني أو الفاشل أو يصورك بأنك مصدر المشاكل''. وتتمثل نمطية الشباب في شاب يحمل بندقية، وحتما يُفرد للشابات مركز الضحية السلبية. وهذه القوالب النمطية القائمة على الجنس تربط جميع الشباب بمخاطر العنف. وبمعاملتهم على هذا النحو، يحرمونهم من سماع صوتهم ودورهم وقيادتهم بوصفهم محرك التغيير والابتكار من أجل السلام.

لقد أدت القوالب النمطية إلى بعض الافتراضات المضللة في السياسات العامة. الافتراض الأول منها، حتما ستفضي الطفرة في أعداد الشباب إلى زيادة مخاطر النزاعات العنيفة. والافتراض الثاني، يشكل اللاجئون الشباب أو هجرة الشباب تهديدات جديدة من خلال تسلل الإرهابيين والجرائم العنيفة. والافتراض الثالث، يتعرض معظم الشباب للتجنيد في الجماعات المتطرفة العنيفة. لا يكاد يوجد دليل على دعم سياسة الذعر هذه، لكن النتيجة لاتزال تتمثل في الاستثمار غير المتناسب في تدابير القبضة الحديدية الأمنية التي تعالج تداعيات النزاع العنيف وليس أسبابه. إنّ تأثير أو فعالية تكلفة هذه التدابير نادرا ما يتم تقييمها على نحو مناسب.

في الحقيقة أن الأغلبية العظمى من الشباب لا تشارك في أعمال العنف. ولا ينبغي أن نوهم أنفسنا بذلك. إن معظم الشباب يعيشون حياتهم بصورة طبيعية، لكن هناك كثيرون منهم يظهرون قدرا كبيرا من الشجاعة والإبداع والتكيف في العمل من أجل السلام والأمن الدوليين، وعادة يجري ذلك بصورة طوعية

وغالبا في ظل ظروف خطيرة. ومع ذلك ما زالت مهاراتهم لا تحظى إلى حد كبير بالتقدير بوصفها من الأصول الاجتماعية وبالتالي تفتقر بشدة إلى الدعم.

غير أن الدراسة ترسم صورة عن كيفية اضطلاع الشباب بالعمل في كل مجتمع تقريبا من اجل السلام في جميع أنحاء العالم. إنهم يعملون في جميع مراحل السلام ودوامات النزاع، بما في ذلك التدخلات المبكرة للحيلولة دون اندلاع أعمال العنف في المجتمعات السلمية نسبيا، فضلا عن العمل على منع استمرار العنف أو تصاعده في حالات النزاع الجاري. ولهم دور رئيسي على طاولة عمليات السلام الرسمية وأيضا في توطيد دعائم السلام والحيلولة دون تجدد الصراعات من خلال الحوار، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وتحقيق المصالحة.

إنّ الشباب والشابات يسهمون في تحقيق التماسك الاجتماعي عن طريق بناء السلام ابتداء من أدنى المستويات المحلية وفي أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، إلى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويعملون في ظل سائر أنواع النزاعات ويتعاملون مع شتى ضروب العنف، بما في ذلك الجرائم العنيفة والعنف القائم على نوع الجنس، والعنف السياسي والإرهاب. ويقومون بتوسيع نطاق عملهم من خلال الشراكات المبتكرة مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني، والمنظمات المدنية والمنظمات النسائية، وبناء الشبكات الإقليمية والعالمية. وعلاوة على ذلك، يشقون طرقا جديدة من خلال الفن والثقافة والرياضة، ولا سيما عن طريق الأنشطة الإبداعية في مجال الفضاء الإلكتروني، ووسائط التواصل الاجتماعي، وتطوير تكنولوجيات جديدة من أجل السلام. وأخيرا، يواصل الشباب الإسهام في إدخال تغيير حقيقي من خلال معارضتهم واحتجاجاتهم السلمية، واللجوء إلى العدالة، وتحدي الفساد، والمطالبة بحرية التنقل والتعبير والاحتجاج على العنف المسلح.

بالقيام بهذا العمل من أجل السلام والأمن، تتاح للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية فرصة بديلة للاستثمار في الجانب الإيجابي وهو: التزام الشباب المرن بالسلام. من الضروري للقيام بذلك على نحو فعال، الانتقال من الإقصاء إلى إشراك الشباب بصورة مجدية. إننا لا نستطيع في نهاية المطاف منع عنف التطرف بجميع أشكاله إلاّ من خلال مكافحة العنف المتصل بالإقصاء.

لكي يكون إشراك الشباب مجديا، يجب أن يكون شاملا. ويتطلب ذلك أن تشمل السياسة حقا إشراك الشابات والشباب في المنتديات السياسية التمثيلية والمنتديات المتعلقة بوضع السياسات التي تشكل حياتهم وتحدد التفاعلات مع الدولة، إلى جانب إشراكهم عندما يجري التفاوض بشأن السلام أو التخطيط للمصالحة وإعادة الإعمار. ويتطلب ذلك أيضا إشراك الشباب في الحياة الاقتصادية بصورة تامة وليس في الوظائف فقط، وفي تنمية مجتمعاتهم المحلية والمجتمعات، من خلال جميع أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أن نوفر للشباب الحماية الكاملة من العنف المباشر وآثاره المفجعة، بل ينبغي لنا أيضا أن نحمي مقدراتهم وحقوقهم الإنسانية وأن نهيئ البيئة المؤاتية اللازمة لعملهم من أجل السلام، بما في ذلك المعارضة السلمية والاحتجاج.

من الضروري الاعتراف بأن التجارب الفريدة للشابات، وكذلك أهمية غرس الصيغ الإيجابية للهوية الذكورية التي لا تعتمد على سيطرة الرجل أو سلطته على المرأة أو استعماله العنف. لا يعني ذلك فقط الاستثمار في التعليم من أجل السلام، وإعطاء الأولوية لحماية دور العلم بوصفها أماكن آمنة ومحاور للتماسك الاجتماعي، بل أيضا الاستجابة لمطالب الشباب في مجال ثقافة السلام كأداة مهمة جدا في بناء السلام والحفاظ عليه، ومنع العنف. ويتطلب ذلك قيادة الشباب وتيسير سحبهم من

صفوف المقاتلين السابقين حيث يستدرجون إلى عالم الإجرام العنيف ومن ثم إعادة إدماجهم في المجتمع.

إن مصالح الشباب وما يقومون به من أعمال تتعدى بطبيعة الحال ركائز السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ويوضحون بأنّه لا يمكن الفصل بين الحماية والوقاية. وإن إدماج الشباب على نحو شامل إلى جانب الاستثمار اللازم في ملكيتهم وقيادتهم أمر لا غنى عنه في بناء السلام واستدامته. وهذا هو المطلوب لتحويل العائد الديمغرافي للسكان الشباب إلى عوائد السلام الفعالة للعالم بأسره، أي لجميع المجتمعات، وليس فقط لتلك المجتمعات التي تمزقها النزاعات العنيفة.

إن اغتنام تلك الفرصة يتطلب بعض التغييرات الرئيسية وإعادة التوجيه بجراءة. ويستلزم ذلك انتقال الدول الأعضاء والنظام المتعدد الأطراف من الاستجابة العلاجية إلى نُهج الوقاية الحقيقية. ويتطلب إعادة التوجيه تحولا كبيرا من الاستثمار في الأمن الصارم القائم على المخاطر إلى الاستثمار في أعمال السلام التي يقودها الشباب والقائمة على المرونة. ويقتضي ذلك الالتزام بالشراكات الجديدة، لا سيما مع منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي يقودها الشباب ويركزون عليها. ويستوجب أيضا وضع المعايير الثقافية والمجتمعية الجديدة التي لا تضفي صفة الشيطنة على الشباب أو الوهم، أو الأسوأ من ذلك ازدراء الشباب، بل المطالبة بالمساءلة وتوفير الحوافز الوقائية اللازمة لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

تقدم الدراسة طائفة من التوصيات التي توفر مرتكزات لتحقيق هذه التغييرات. وتقوم بذلك في ثلاثة مجالات واسعة النطاق.

أولا، هناك مجموعة من المقترحات من أجل الاستثمار في قدرات الشباب وفاعليتهم ودورهم القيادي، بما في ذلك آليات التمويل، وتيسير وحماية البيئة المؤاتية لعمل الشباب من أجل السلام وإعداد البيانات المصنفة حسب السن ونوع الجنس حتى نتمكن من تقييم التقدم المحرز على النحو المناسب. ثانيا، تتضمن مقترحات ملموسة بشأن كيفية توسيع نطاق الإدماج المجدي في كل مجال من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أشرت إليها في وقت سابق. ثالثا وأخيرا، يقدم التقرير توصيات من أجل بناء الشراكات ومجالات التعاون الوطنية والإقليمية من خلال تحالفات الشباب والسلام والأمن على الصعيد الوطني؛ وتطوير منابر الحوار والتشاور للشباب داخل الأمم المتحدة وخارجها؛ وإنشاء مجالس استشارية ومجالس استشارية شبابية على الصعيدين القُطري والإقليمي؛ والاستفادة من آليات إبلاغ مجلس الأمن عن التقدم المحرز.

في الختام، لا بد لي أخيرا من أن أعرب عن تقديري لالتزام الشباب في جميع أنحاء العالم الذين طرحوا شكوكهم جانبا وأعلنوا ثقتهم بأننا سنصغي إليهم ونتكلم معهم بكل صراحة. لقد وعدتهم بأنهم سيتمكنون من مشاهدة أنفسهم والاستماع إلى أصواتهم في كل ما كتبته وعرضته هنا. هذا هو ''السلام المفقود'' في عالمنا. فالسؤال هو ليس متى نعالج ذلك، بل كيف نعالجه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد سمبسون على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيار – أنطوان.

السيدة بيار – أنطوان (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن عميق الشكر لسعادة السفير غوستافو ميزا – كوادرا ممثل بيرو على توجيهه الدعوة لي للكلام أمام مجلس الأمن اليوم خلال هذه المناقشة الهامة بشأن الشباب والسلام والأمن.

اسمي صوفيا بيار – أنطوان. لقد ولدت في هايتي في عام ١٩٩١، حينما كان وقوع انقلاب عسكري يتبدى للعيان. وكنت في سن المراهقة حينما وقع الانقلاب التالي في عام ٢٠٠٤. وعلى غرار العديد من الشابات والشبان من أبناء

جيلي، فإن طفولتي ومراهقتي اتسمتا بفترات العنف وعدم الاستقرار السياسي. وقد يعتقد الكثيرون أن تلك الظروف الصعبة جعلت زملائي الشباب الهايتيين ضحايا للإحباط، أو الغضب أو العنف أو العجز. بيد أننا نحن من نقود الكفاح اليومي من أجل كفالة الأمن في شوارعنا والسلام في بيوتنا والعدالة في مجتمعاتنا المحلية.

ففي أعقاب زلزال عام ٢٠١٠، الذي أدى إلى مقتل مئات الآلاف من الأشخاص وتشريد مليون شخص آخرين، سارعت جمعية الشابات المسيحية العالمية في هايتي، وهي منظمة غير حكومية نسائية ذات قيادة محلية من أجل الشابات وبهن، بتقديم الدعم النفسي – الاجتماعي في مخيمات المشردين داخليا. وأثناء إحدى جلسات العلاج الجماعية في منطقة معرضة للنزاع فيما بين العصابات المتنافسة، أعربت فتاة صغيرة عن كونها لا تخشى من وقوع زلزال آخر، ولكنها تخشى تسلل كبار السن من الرجال المسنين ليلا إلى خيمتها. كما تخشى هؤلاء الفتيات من الرجال الذين كان يفترض أنهم يقدمون المعونة ولكنهم في نهاية المطاف أسهموا في زيادة الاعتداء.

وعلى مدى أعوام، نظمت الشابات أفرقة المناقشة وحلقات العمل لتغيير المواقف والمعايير الجنسانية التي تسهم في ارتفاع معدلات العنف والإفلات من العقاب داخل مخيمات المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المجاورة. وفي إطار هذه العملية، أصبحن قادة المجتمعات المحلية والقدوة التي تقتدي بها الفتيات الصغيرات. وذلك دليل على أهمية تكييف أعمال بناء السلام مع إطار نسائي ومناسب لكل فئة عمرية. وتؤدي المعالجة الفعالة لشواغل الشابات والفتيات، بما في ذلك علاج الصدمات إلى تمكين مهارات القيادة وتعزيزها. ولا بد من تغيير حكاية أن الشابات ضحايا لا حول لهن ولا قوة.

وكثيرا ما تكون سيادة القانون غير موجودة في المجتمعات المحلية التي عملت معها. وكانت الحكومة المحلية والشرطة إما غير موجودة أو مرتبكة أو متواطئة. ونظم الشباب أنفسهم وشكلوا أفرقة للدوريات لمنع العصابات من الدخول إلى مجتمعاتهم المحلية. وبسبب القوالب النمطية الجنسانية، سيكون من السهل أن نعتبر هؤلاء الشبان متسكعين أو شبابا عنيفين، في حين أنهم لا يحاولون سوى حماية أحبائهم. إن الثقافات لا تسمح للرجال بالتعبير عن مشاعرهم وذلك لا يقدم سوى قدوة عنيفة ويشجع على تهيئة جو لتطبيع السلوكيات غير الصحية والقمعية ومكافأتها. وينشئ ذلك النوع من الذكورة السمية حالات تغذي انعدام الأمن في المنزل وفي الشوارع، وفي نهاية المطاف، للمجتمع المحلي بأسره. ويجب تغيير حكاية أن الشباب هم من يرتكبون أعمال العنف.

إنني هنا أمام المجلس اليوم للكلام عن الجانب الجنساني للشباب، والسلام، والأمن. وأحث الجميع على التسليم بأن تحويل المدن والأماكن العامة والمنازل إلى أماكن آمنة للشابات والشباب مغايري الهوية الجنسانية حق من حقوق الإنسان. وذلك هو ما نسعى جاهدين إلى تحقيقه بالدراسة المرحلية. لقد تشرفت بأنني كنت مشاركة في المشاورات التي نظمت في إطار الدراسة المرحلية التي أُجريت لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلى الصعيد العالمي. وشهدت شغف بناة السلام الشباب ودافعهم على الصعيد العالمي. إن مناقشة موضوع السلام والأمن ليست أمرا سهلا وأدت إلى محادثات بالغة الصعوبة، ولكنها أيضا بالغة الصراحة. وبالرغم من أننا تبادلنا خبراتنا وإخفاقاتنا وانتكساتنا، فإننا بشكل رئيسي تبادلنا دروسنا المستفادة وانتصاراتنا. وأُتيح لنا محفلا مناسبا وآذانا صاغية، ولذلك كنا قادرين على المناقشة بصراحة. ونتيجة لذلك، فإن وراء كل توصية من توصيات الدراسة المرحلية شهادات متعددة من الآلام والخسائر والشكوك، ولكن أيضا قصص الشجاعة والأمل والنجاح.

ونادرا ما توفر تلك المحافل الشاملة للجميع التي تمكن الشابات والرجال من المشاركة في مناقشات بشأن السلام والأمن. ويحدوني الأمل في أن يتسنى للدول الأعضاء تكرار تلك المنهجية التشاركية الشاملة للجميع من أجل زيادة دعم أعمال بناة السلام الشباب في بلدانهم. إننا جميعا – الشباب الذين شاركوا في الدراسة المرحلية – واضحون للغاية إزاء أننا لا نريد المزيد من تسليح القوات التي ترهب الفقراء والسكان الأصلية والأقليات العرقية والإثنية، وذوي الإعاقات والأمراض والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية من الشباب. وأُنفق الكثير من الأموال على الأعمال العسكرية على الصعيد العالمي، في حين كان بالإمكان إنفاقها على النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وبدلا من ذلك، دعا الشباب إلى الاستثمار في إيجاد حول إيجابية وسلمية وعملية. وباسمنا جميعا، ولا سيما باسم زملائي بناة السلام من الشابات، فإننا نتوقع التالي من مجلس الأمن.

أولا، إننا نطلب توجيه الاستثمارات وتقديم الدعم إلى الشابات والرجال والشباب مغايري الهوية الجنسانية الذين يكافحون العنصرية وكره الأجانب والتعصب الديني وكراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسانية والتحيز الجنساني والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك أمر لا غنى عنه لإعادة النظر في علاقات القوة الآخذة في تحطيم مجتمعاتنا والإسهام في التطرف والإرهاب.

ثانيا، نطلب الدعوة إلى عملية إدماج مجدية عن طريق الاعتراف بالقوة الكامنة في الهويات المتعددة للشباب. إن مشاركة الشباب المتنوع على جميع المستويات سيضمن ألا يكون جنسنا ونوع جنسنا وميلنا الجنسي وديننا وخلفيتنا العرقية وقدرتنا مصدرا منهجيا للإقصاء أو التمييز أو لجعل هذه الهويات غير مرئية.

ثالثا، نلتمس أن يعمل المجلس على كفالة أن يكون العمر ونوع الجنس دائما جزءا لا يتجزأ من المناقشات بشأن السلام والأمن. فقبل ٢٠ عاما تقريبا، اجتمع النساء والرجال والنساء حول القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وحاليا يجتمع الناس من كل الأعمار حول القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) لضمان إدماج الأجيال الشابة. وذلك أمر بالغ الأهمية لإدراج الشابات في جميع عمليات التقييم الرسمية للنزاعات وبرمجة بناء السلام والعمليات الأمنية، فضلا عن الاعتراف ببناة السلام الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان ودعمهم وضمان حمايتهم وسلامتهم.

وعلى الصعيد العالمي، فإننا نحن الشباب حققنا إنجازات مذهلة وأسهمنا في جهود السلام والأمن بدعم وموارد محدودة للغاية. فتخيلوا ما كان بوسعنا القيام به لو كنا حصلنا على بيانات إضافية وتمويل مرن، وكيف يمكن أن نسهم في السياسات العامة والمشاريع لو شغلنا المزيد من المناصب في الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والأدوار القيادية في القطاعين العام والخاص. وبدعم مبادراتنا وحركاتنا، وتشجيع الشراكات، وتعزيز المشاركة الشاملة والمتنوعة والمجدية، وضمن حماية الشباب من النساء والرجال والشباب من مغايري الهوية الجنسانية يمكن للسلام المستدام أن يصبح واقعا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة بيار – أنطوان على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إيكومو – سويغنت.

السيدة إيكومو – سويغنت (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر سعادة السفير غوستافو ميزا – كوادرا ممثل بيرو على دعوتي إلى الاشتراك في هذه المناقشة بشأن الشباب والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى هذه المناقشة، أعتقد أن الوقت الحالي لحظة رئيسية لإعادة التأكيد على مكانة الشباب ودورهم في

بناء عالم أفضل. إنني من جمهورية أفريقيا الوسطى – وهي بلد ٧٢ في المائة من سكانه دون سن ٣٥ عاما وهو للأسف، يعرف بأنه إحدى الدول الأشد فقرا والأكثر خطورة في العالم، وإحدى أسوأ الدول بالنسبة للشباب. وكما نعلم جميعا، فإن موقعنا في تلك التصنيفات الدولية لا يعد حكما بالإعدام. ففي الوقت الحالي، وبالترافق مع العديد من الشباب من البلدان الأخرى الذين نشاطرهم المرتبة الأخيرة في تلك التصنيفات، فإننا ندرك أن ذلك ليس سوى جزء من القصة. وفي تلك الصيغة المنشورة على نطاق واسع، فإننا كثيرا ما نحمل صفة المضطهد أو الضحية أو صفة مجرد متلقي المعونة.

أما الجزء الآخر من القصة المتعلقة بنا نحن – شباب جمهورية أفريقيا الوسطى – فهو يكمن في مكان آخر، ونحن نكتبه بوضوح اليوم. إنها قصة الدور المعترف به الذي نضطلع به كنساء ورجال في بناء السلام، وحفظ السلام، وفي أسرنا ومجتمعاتنا المحلية وبلداننا وقاراتنا وفي العالم.

ويعمل الكثيرون منا بلا كلل من أجل منع العنف وإنهائه، وإسكات هدير الأسلحة، وتشجيع الحوار والتماسك الاجتماعي وتعزيز ازدهارنا من خلال الإجراءات التي نتخذها داخل منظماتنا وفي محافلنا الأخرى. ومن دواعي الشرف والاعتزاز أن أعمل كل يوم مع نظرائي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد أتيحت لي الفرصة للعمل مع العديد من الشباب من بلدان مختلفة في سياق الدراسة المتعلقة بالشباب والسلم والأمن (انظر S/2018/86) التي نفذت بعد اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وأود أن أشدد على أن القرار والدراسة هما أكثر من مجرد وثائق بالنسبة للكثير من الشباب. فهما بمثابة أدوات استراتيجية رئيسية تمكننا من إقامة علاقات جديدة مع سلطاتنا ومع منظومة الأمم المتحدة. صحيح أنه حدث تحول في السنوات الأخيرة بشأن تمثيل الشباب في المنتديات المعنية بالسلم والأمن على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ولكن هل يعني ذلك مشاركتهم الحقيقية على جميع المستويات؟ وهل يمكننا التأكد من أن إسهاماتنا واحتياجاتنا وتطلعاتنا ستراعى بشكل فعال في القرارات والتوصيات النهائية؟

إن تمثيلنا يجب ألا يكون مجرد تمثيل رمزي. ويجب ألا يقتصر على التحريض والتظاهرات العامة. وللأسف، لا تزال هناك محاولات في العديد من بلداننا لإقرار تمثيل شبابنا باعتباره مِنَّة تمنح لهم. وفي غياب رؤية حقيقية أو تعاون مع الشباب، فإن عواقب هذه المنة لا تُلمس على الفور، وإنما في الأجل الطويل، فتوسع الفجوة بين الشباب والدولة.

ولفترة طويلة، لم يؤخذ الشباب في جمهورية أفريقيا الوسطى في الحسبان في مختلف محاولات حل النزاع. ولم يسلط الضوء إلا مؤخرا على العمل الذي يقوم به شبابنا، جنبا إلى جنب مع أقرانهم، لمنع العنف ومكافحة الشائعات وتعزيز التماسك الاجتماعي. ونحن نلمس رغبة جديدة بين الشركاء الحكوميين وبعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في الالتزام بالعمل معنا. ونحن فخورون بذلك. وإننا نمضي قدما ونشعر بأننا نساعد بلدنا، ونقدم إسهامنا.

لقد جئت إلى مجلس الأمن اليوم لإطلاق نداء للشراكة. فلم يعد هذا المجلس يقف وحده. نحن هنا، إلى جانبه، لبناء السلام الذي نسعى جميعا لتحقيقه. وهذه الشراكة لن تتحقق إن لم نتفق على تخطي تحيزاتنا وأفكارنا النمطية، وإن لم نتفق على العمل معا بشكل بناء وفعال وتجاوز الأقوال الطنانة. يجب أن نعمل الآن.

والشراكة ستتخذ أشكالا مختلفة، والخيارات الاستراتيجية تتطلب تمويلاً جوهريا وحاسما. ونحن نعول على مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في اعتماد وتنفيذ نظام الحصص من أجل ضمان المشاركة المباشرة للشباب مع تمثيل متكافئ للجنسين في جميع مراحل العمليات الرسمية للانتقال السياسي السلمي. ويجب أن يبدأ ذلك بالمفاوضات التي تسبق مرحلة التنفيذ، في

إطار حوار وطني؛ وفي صياغة دستور وآلية للعدالة الانتقالية، أو في أي عملية سياسية أخرى ذات صلة بالسلام والأمن. وينبغي لهذه الآليات أن تمكن من تعزيز التبادل بين الشباب من جميع مناحي الحياة، مع التركيز بشكل أكثر تحديدا على ضمان مشاركة الشابات، وأن تكفل توفر التمويل اللازم والتدابير الأمنية الضرورية.

كما ندعو حكوماتنا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير الرامية إلى سد الفجوة بين الشباب والممثلين المحليين والوطنيين في المؤسسات وآليات الحكم من خلال إنشاء لجان استشارية للشباب وتيسير مشاركة الشباب في فترات الانتخاب عن طريق مواءمة سن الأهلية مع سن التصويت. ونهيب بالدول أن تستثمر في إقامة فضاءات محمية يمكن إجراء حوار مدني فيها ويحدد الشباب معا الإجراءات ذات الأولوية لمجتمعاتهم المحلية في مجالات بناء السلام والتنمية، والمشاركة في القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد المالية. وندعو إلى إدماج الشباب مع الممثلين المحليين من أجل تقييم احتياجاتهم الاقتصادية قبل صياغة أي تدابير، وفي تخطيط وتنفيذ ورصد برامج تشغيل الشباب. ويجب أن تستهدف هذه البرامج أكثر الشباب حرماناً من حقوقهم لضمان أن يكونوا هم المستفيد الرئيسي من مبادرات التشغيل تلك، وتجنب الوصول الحصري للنخبة، وهو ما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة فحسب.

وأخيرا، ندعو إلى الحفاظ على سيادة القانون، لا سيما من خلال حماية الشباب من الاعتقال والاحتجاز تعسفا، ووضع حد للإفلات من العقاب، وضمان تنفيذ مبادئ الوصول إلى العدالة والمساءلة بلا تحيز. ويجب أن يكون الشباب والشابات شركاء النقاش المفضلين في سياق وضع وتنفيذ إصلاحات الأمن والعدالة الجنائية.

إن عام ٢٠٢٥ سيصادف الذكرى السنوية العاشرة للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ونتوقع استثماراً بواقع دولار واحد لكل شاب بحلول ذلك الوقت – أي ١,٨ بليون دولار لدعم الالتزام إزاء الشباب والسلام والأمن. فلنعمل على مواجهة هذا التحدي لجعل تلك التطلعات واقعاً.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة إيكومو – سوانيه على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لوزير خارجية بولندا.

تشابوتوفتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وجمهورية بيرو على عقد جلسة اليوم، وأن أهنئكم على توليكم الرئاسة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الممتازة والعمل الجدير بالثناء في التحضير لجلسة اليوم.

ترحب بولندا بالدراسة المرحلية عن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، التي ستساعد على بلورة استراتيجية تطلعية لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). إننا نقدر هذه الوثيقة الشاملة، التي تتناول أهم المسائل التي تؤثر على جيل الشباب. ونحبذ تقديم تقرير تنفيذ سنوي من الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن، فضلا عن إجراء مجلس الأمن مناقشات سنوية مفتوحة بشأن هذه المسألة.

إن تمكين الشباب ومشاركتهم أمران لا غنى عنهما لتعزيز الشمول والمساواة في مجتمعاتنا. والشباب هم حجر الزاوية في التنمية المستدامة والسلام الدائم. وهم لا يحتاجون إلى التعليم الجيد والتدريب المهني وتنمية المهارات والوصول إلى التكنولوجيات والخدمات الرقمية فحسب، بل يحتاجون أيضا إلى فرص العمل وفرص تنظيم المشاريع الحرة. وأكثر السبل البناءة لتمكين الشباب وضمان عدم انقيادهم إلى التطرف هو تزويدهم بوسائل موثوقة وبناءة للإسهام في مجتمعاتهم المحلية بشكل إيجابي. وإذا ما ظل الشباب مستبعدين من الجهود

الوطنية والدولية لبناء السلام، سيظل عدم الاستقرار والتطرف يشكلان تهديدات خطيرة لمجتمعاتنا.

بادئ ذي بدء، ينبغي أن نوفر للشباب في جميع أنحاء العالم طائفة واسعة من الفرص التعليمية كعنصر أساسي للتنمية وتحسين مستوى الحياة. وعلى المجتمع الدولي أن يحشد الموارد لتحسين فرص التعلم للشباب وأن يدعم سياسات العمل الشاملة للجميع. وهذه الأهداف جزء مهم أيضاً من السياسة الخارجية لبولندا. وبغية إحداث تغيير دائم في العالم، نعتقد أننا بحاجة إلى العمل على معالجة المشاكل من المنبع.

وقد قمت مؤخرا بزيارة رواندا، بمناسبة منح جائزة رافائيل ليمكين الدولية في كيغالي. وكنت أيضا كيبيهو، وهي بلدة تقع في الجزء الجنوبي من البلد، حيث زرت المعهد التربوي للأطفال المكفوفين، بقيادة الراهبات الفرنسيسكان البولنديات، الذي تموله وزارة الخارجية البولندية. وهذا المعهد، المرفق التعليمي الوحيد للأطفال المكفوفين في رواندا،لا يقدم لطلابه التعليم الأساسي فحسب، بل أيضا التدريب المهني، ومن ثم إعدادهم لدخول سوق العمل. وهو يسهم في تغيير نظرة المجتمع الرواندي تجاه الأطفال المكفوفين.

وهذا المشروع الفريد مثال ممتاز على النهج الجامع والشامل إزاء التنمية، الذي نعززه في إطار سياستنا الخارجية.

وهناك أمثلة على اتباع هذا النهج في بلدان أخرى أيضا. ففي لبنان، على سبيل المثال، إلى جانب شركائنا الألمان، نفذنا مشروعا لإعادة تأهيل المدارس العامة للأطفال من اللاجئين والمجتمع المحلي على السواء. وفي الأردن ولبنان، نوفر التعليم غير الرسمي للشباب اللاجئين السوريين، الذين كثيرا ما يستبعدون من النظام التعليمي الوطني.

وقد شكل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن خطوة مفيدة في الاعتراف باحتياجات الشباب وإمكاناتهم في منع نشوب النزاعات وحلها. وأكد من جديد على الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في تعزيز الاستدامة والشمولية، فضلا عن نجاح جهود حفظ السلام وبناء السلام.

إننا بحاجة إلى الاعتراف بمختلف آفاق الشباب في العالم في مجالات العمل والتعليم والرعاية الصحية والمدنية والسياسية. واستنادا إلى تجربة بولندا، يلتزم الشباب التزاما عميقا بالمشاركة في الأنشطة غير الحكومية، ويسهمون إسهاما كبيرا في ثقافة السلام على مختلف المستويات في مختلف المناطق.

و في الثمانينات من القرن الماضي، قد أسهمت حركة التضامن إسهاما كبيرا في الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في بولندا، وفي بلدان المنطقة بأسرها. وكظاهرة جمعت بين العمل النقابي والحراك الاجتماعي والطموح إلى الحرية واحترام حقوق الإنسان، كانت حركة التضامن نضالا غير عنيف ضد الحكم الاستبدادي للنظام الشيوعي. وقد أدى الشباب دورا بارزا في هذا النضال.

وأيد البابا يوحنا بولس الثاني بقوة المجتمع البولندي في النضال الشاق الذي خاضه من أجل إرساء الديمقراطية. وعلاقاته الوثيقة مع الشباب معروفة جيدا أيضا. وخلال الاحتفال باليوم العالمي للسلام عام ١٩٨٥، ذكر البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته أن الشباب يجب ألا يرضوا بوجود رغبة غريزية في إحلال السلام، وأنه يجب تحويل تلك الرغبة إلى قناعة أخلاقية راسخة تشمل النطاق الكامل من المشاكل الإنسانية وتستند إلى قيم موضع تقدير عميق.

وتؤيد بولندا بقوة إشراك الشباب في العمليات الديمقراطية، حيث إن ذلك يزيد من التعريف بهم ومشاركتهم السياسية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشباب ضعفاء للغاية. ولذلك، هناك حاجة لبذل جميع الجهود اللازمة لتعزيز حمايتهم وتلبية احتياجاتهم الخاصة. فهناك اعتراف بالشباب باعتبارهم عناصر

للتغيير، ويعهد إليهم بتحقيق إمكاناتهم الخاصة وإقامة عالم صالح للأجيال المقبلة.

وتؤيد بولندا الاستراتيجيات والبرامج التي تعزز المبادرات التي يقودها الشباب لتعزيز الحوار بين الأجيال، والتسامح، والمصالحة. وفي عام ٢٠١٦، أتى الشباب من جميع أنحاء العالم إلى مدينة كراكوف في بولندا للقاء البابا فرانسيس والاحتفال باليوم العالمي للشباب. وقد جلب هؤلاء الشباب البالغ عددهم ١,٦ مليون شاب معهم روح السلام والتضامن والصداقة. وينبغي لنا أن نعمل معا بطريقة مماثلة لمعالجة جميع أعراض العنف وضمان الحد من التحيز العرقي والإثني والديني.

إن الشباب في أي منطقة من العالم بحاجة إلى بيئة إيجابية من أجل تطوير إمكاناتهم. وترحب بولندا بالاقتراحات الواردة في الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن. ونتفق على أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لتمكين الشباب من الاستفادة الكاملة من حقوقهم وتزويدهم بالدعم، ومساعدتهم على أن يصبحوا مواطنين نشطين ومسؤولين. كما نتفق على أن زيادة الفرص الاقتصادية والتعليمية لجميع الشباب أمر حيوي، حيث إن هذا بدوره يساعد على بناء مجتمعات أكثر سلما ويسود فيها قدر أكبر من المساواة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الحكومات الوطنية والمسؤولية التي تتحملها في عملية تمكين الشباب في إطار الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن. وإذا كنا جادين بشأن ضمان حياة أفضل لأسرنا وللأجيال القادمة، فلا بديل عن الاستثمار في الشباب ودعمهم في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة، وبناء شراكات متينة مع الشباب بوصفها جسرا لعالم أكثر سلاما واستدامة ورخاء.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشيد بوفد بيرو لإلقائه الضوء على الدور الهام والإيجابي للشباب في صون السلم والأمن الدوليين. كما أود أن أشكر السيدة فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛والسيد سمبسون، المعد الرئيسي للدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن؛ وممثلتي المجتمع المدني، السيدة بيير أنطوان والسيدة إيكومو – سوانيه، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن.

إن الشباب يشكلون ١,٨ بليون نسمة، ويعيش قرابة ٥٠٠ مليون منهم في مناطق متضررة من النزاع. ويمثل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) أول جهد من نوعه والأداة السياساتية العالمية الوحيدة لتجاوز النهج التقليدية المحددة بمشاركة الشباب في السلام والأمن الدوليين باعتباره أحد تدابير توفير الأمن والاعتراف بإمكانات إدماج الشباب في قضايا السلام والأمن الدوليين وتعزيزها.

ويعد القرار بمثابة خطوة حاسمة للمضي قدما. ومع ذلك، فهو في حد ذاته لا يمكن أن يكفل مشاركة الشباب باستمرار وبصورة مجدية في مسائل السلام والأمن. ورغم وجود العديد من المبادرات العاملة التي يقودها الشباب في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق السلام المستدام، هناك افتقار إلى الدعم المقدم من السلطات الوطنية. وتقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية عن تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وإنشاء آليات تكفل إدماج الشباب ومشاركتهم بصورة مجدية في مواجهة التحديات الراهنة.

ومن ثم، فإننا نؤيد الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الدراسة المرحلية، التي تحدد استراتيجية ثلاثية الجوانب للتحول إلى نموذج جديد بشأن الشباب والسلام والأمن. كما ندعم المبادرة التي تقدمت بها بيرو والسويد لاعتماد مشروع قرار جديد بشأن الشباب والسلام والأمن من شأنه أن يسهم في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في جميع أنحاء العالم، فضلا عن توسيع نطاق مشاركة الشباب في أعمال الأمم المتحدة.

إن الشباب لا يؤدون أي دور في حالات النزاع. وبوصفهم شريحة ضعيفة من المجتمع، فإنهم بحاجة إلى آليات يمكنها حمايتهم من النزاعات العنيفة والحيلولة دون تطرفهم. وفضلا عن ذلك، فإن الشباب يشكلون عوامل تغيير إيجابية تعمل على بناء السلام المستدام في مجتمعاتهم. ونعتقد أنه ينبغي لهم أن يضطلعوا بدور هام في تنفيذ الخطة الجديدة للسلام، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وغيرها من العمليات العالمية.

ومن أجل الاستفادة من الإمكانات الهائلة للشباب في إيجاد بيئات سلمية وصونها، يجب إتاحة الفرص لهم للمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات، في آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفي مفاوضات السلام. ومن المهم بصفة خاصة إشراك الشباب في الأنشطة البناءة للمساعدة في عمليات إحلال الديمقراطية، والانتخابات، وبناء مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتكتسي الاستثمارات المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها في التنمية التي تركز على الشباب نفس القدر من الأهمية. ولذلك، فإننا نؤيد التوصية المنبثقة عن الدراسة المرحلية لتخصيص ١,٨ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥ للذكرى السنوية العاشرة للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

ونعتقد أن المجتمع الدولي بحاجة إلى العمل معا من أجل وضع إطار عالمي شامل يتعلق بالشباب مع وجود نهج شامل للركائز بأسرها، مما سيكفل في المقام الأول الصلة بين الأمن والتنمية والنهوض برؤية أكثر فعالية وشفافية وقابلية للمساءلة في الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان، لتوحيد أداء الأمم المتحدة.

ولذلك، ندعو إلى بذل جهود متسقة وشاملة على المستويات الشعبية والوطنية والإقليمية والعالمية.

أود أن أشاطركم تجربة بلدي. لقد أحرزت كازاخستان تقدما كبيرا في جميع العناصر الرئيسية الخمسة للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، مع التركيز على المشاركة والشراكة والتدابير الوقائية. أولا نعمل باستمرار على زيادة التمثيل الشامل للشباب على جميع مستويات صنع القرار. كما ندعم شبابنا من خلال تهيئة مناخ يفضي إلى الإدماج والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك من خلال إنشاء وتعزيز الشراكات مع المنظمات الشبابية المعنية. ومنذ عام ٢٠٠٢، أنشأنا مؤتمرا للشباب يتألف من حركات ومنظمات شبابية فعالة تشكل معالم التوجهات المتعلقة بسياسات الشباب.

كما تركز كازاخستان بقوة على الوقاية من خلال القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتثقيف الشباب – والشابات خاصة – وكذلك عن طريق دعم أفكارهم وتطلعاتهم المتفاعلة. ولعل هذا النوع من الدعم هو الذي يحتاجه بشدة الشباب رجالا ونساء. لقد اعتمد بلدي مجموعة شاملة من السياسات لتوفير التعليم المجاني والتدريب المهني وتوفير فرص العمل المكثف ومباشرة الأعمال الحرة. ومنحة بولاشاك في كازاخستان – ومعناها منحة جيل المستقبل – أطلقت في ١٩٩٣ وتتيح لأكثر من ٤ ٠٠٠ من الشبان والشابات في كازاخستان الفرصة سنويا للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الأجنبية الرائدة. وهي معروفة من بين أفضل برامج التبادل الأكاديمية في العالم. ومن أنهوا برنامج المنح الدراسية يعملون اليوم في الوظائف الوزارية المرموقة وغيرها من المواقع المؤثرة في المجتمع.

كما نثني الشباب عن استخدام العنف الذي يخدم القضايا المتطرفة عن طريق تنفيذ برامج التنمية الشاملة. وعلى نحو خاص، أكملنا بشكل ناجح برنامجا وطنيا أساسيا في مواجهة التطرف والإرهاب، خلال الفترة ٢٠١٣–٢٠١٧، وخصصنا ما يقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار لاتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك لفائدة شبابنا. إن كازاخستان، كبلد فيه ١٣٠ مجموعة عرقية و ١٦ ديانة، تنعم بالسلام والاستقرار، لأنها عملت دائما على جعل التسامح والاحترام مبدأيها التوجيهيين. ومواطن القوة والضعف في الشباب ستكون محور المؤتمر السادس الذي يعقد كل ثلاث

سنوات لقادة العالم والأديان التقليدية الذي سيعقد في أستانا في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الشهر الماضي، خاطب رئيس كازاخستان الدولة برسالته التي تضمنت المبادرات الاجتماعية الخمس. وتشمل هذه المبادرات زيادة كبيرة في المنح التعليمية ومرتبات المدرسين وخفض الضرائب إلى ١ في المائة للعمال الذين يحصلون على أجور متدنية وتوفير فرص جديدة لشراء المساكن وبناء مساكن الطلبة. وهذه التدابير الحكيمة تهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكازاخستان ٢٠٥٠ التي نطمح من خلالها إلى مرتبة متقدمة من بين ٣٠ بلد متقدم النمو في العالم، وحيث سيكون الشباب أكثر الموارد الوطنية ثراء.

ونركز على التدابير الوقائية في أفغانستان في إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز نهج إقليمي متجدد. ومنذ عام ٢٠١٠، قمنا بتنفيذ برنامج للمنح الدراسية بمبلغ ٥٠ مليون دولار بهدف تثقيف ١٠٠٠ طالب أفغاني في المؤسسات التعليمية في كازاخستان.

وبالطبع، يمكننا أن نفعل المزيد، ويجب أن نقوم بالمزيد. لقد عرض مقدمو الإحاطات الإعلامية علينا اليوم حججا حماسية ومقنعة جدا لكي نتصرف بسرعة وعلى نحو هادف لتمكين الشباب. وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس استعداد كازاخستان للمشاركة في العمل المتعدد الأطراف، الذي يهدف إلى تغيير حياة شبابنا عالميا بحيث يمكن أن يصبحوا قادة مسؤولين في مجال تعزيز السلام والاستقرار والازدهار.

السيد العتيبي (الكويت): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه الجلسة الهامة. وأشكر كذلك جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم ومساهماتهم القيمة في بداية أعمال هذه الجلسة.

إن موضوع مناقشتنا اليوم يحمل أهمية خاصة لسببين رئيسيين. أولهما طرحه للنقاش للمرة الأولى بتاريخ جدول أعمال المجلس منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن في عام ٢٠١٥. والثاني لإيماننا الراسخ بأن المساهمة في تنمية فئة الشباب في أي مجتمع ما مرتبط ارتباط وثيق بمدى تحضر وتقدم الدول ورفاه شعوبها. فمجلسنا هذا اتخذ بالإجماع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلم والأمن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. والذي يعد أول قرار يقر مباشرة بالدور الهام والإيجابي الذي يضطلع به الشابات والشباب في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وخلال العامين الماضيين، قامت العديد من الجهات المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، والأهم من ذلك، الشباب أنفسهم، بترجمة هذا القرار التاريخي إلى خطوات وإجراءات ملموسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) التم تم إصدارها مؤخرا وبالتوصيات الواردة بها والتي تتناول كيفية مشاركة الشابات والشباب في ممارسات بناء السلام وتتضمن توجيهات عملية ملموسة لمجتمع السلم والأمن للعمل مع الشباب بطرق جديدة ومبتكرة. أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب في إطار مناقشتنا اليوم. أولا التحديات التي تعرقل تنفيذ خطة الشباب والسلام والأمن. ثانيا، أمثلة إيجابية على تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. ثالثا، الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

بالنسبة للتحديات التي تعرقل تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن، يكافح عدد كبير من الشباب حول العالم، لا سيما أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية أو في البلدان المتضررة من الصراع، للحصول على أبسط الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك التعليم والتوظيف وخدمات الرعاية

الصحية، فضلا عن ممارسة الحريات المدنية والمشاركة السياسية. فبدون هذه الاحتياجات الأساسية لا يملك الشباب أي وسيلة للازدهار والنمو والمساهمة الكاملة في المجتمع.

ففي منطقتنا العربية، على سبيل المثال، بلغ معدل البطالة لدى شريحة الشباب ٣٠ في المائة. والذي يعد الأعلى من أي جزء آخر من العالم نتيجة للفشل في تحويل المكاسب التعليمية إلى وظائف لائقة للشباب، إلى جانب النمو السكاني السريع الذي لا يحد فقط من فوائد العائد الديموغرافي، بل يؤجج المزيد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. كما تعد الصور النمطية السلبية للشباب أحد العوامل الرئيسية التي تعرقل إشراكهم ومساهمتهم في الأمن وبناء السلام، لا سيما تلك التي تربطهم بمظاهر العنف.

ويشكل انتشار الصراعات كذلك في أجزاء كثيرة من العالم عقبة أخرى تعوق المساهم الإيجابية للشباب. في الحفاظ على السلم والأمن وتعزيزهما. فالمنطقة العربية والتي للأسف تشهد عددا من الصراعات الأكثر حدة، يواجه عدد كبير من شبابها تحديات تشكل عقبة أمامهم لتحقيق طموحاتهم. فالنزاعات حطمت أمنياتهم ومستقبلهم. والبطالة زادت من يأسهم وفقدانهم للأمان. والفقر سلب حقهم المشروع في العيش الكريم. والإرهاب والتطرف خطف براءتهم. وتشكل هذه التحديات تهديدا خطيرا على مستقبل البلدان ونموها بشكل مستدام. مما يتطلب منا معالجة جذور الصراعات ومسبباتها.

ثانيا، الأمثلة الإيجابية على تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. استعرضت الدراسة المرحلية العديد من الأمثلة الإيجابية لمساهمة الشباب في السلام في جميع أنحاء العالم، ونحن في دولة الكويت وإدراكا منا بأهمية فئة الشباب ودورهم المحوري في بناء كويت المستقبل. أنشأنا وزارة الدولة لشؤون الشباب في عام ٢٠١٣، والتي تعمل على تمكين فئة الشباب وتحسين وتطوير قدراتهم من أجل المساهمة الفعالة في المجتمع، مع نشر مفهوم السلام والتسامح لديهم. قال وقد تم تسمية دولة الكويت عاصمة الشباب العربي لعام ٢٠١٧ وتحت شعار ”هنا الشباب“.

ثالثا، الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

ونتفق تماما مع ما ورد في الدراسة المرحلية التي أعدها السيد سمبسون، حينما بين أن فئة الشباب تعتبر عماد تطور المجتمعات وبناءها وعنصرا أساسيا في تحقيق الأمن والسلام. حيث أكد أن الحكومات التي تهمل تنمية فئة الشباب في مجتمعاتها تفقد حلقة وصل أساسية وتتسبب في تعطيل مجالات الأمن والسلام.

ونود التأكيد من جانب آخر على أهمية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإدراك مبادئها التي تعد عنصرا هاما وعامل ربط أساسيا لاستقرار الأمن والسلام، والتي لن تتحقق إلا عبر تطوير فئة الشباب ودعم المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بهم. كما نؤكد على ضرورة الاستثمار في فئة الشباب لبناء طاقاتهم، وفقا لمبادئ وقيم تجنبهم آفات الجريمة واستغلالهم من قبل شبكات الفساد والتطرف الفكري ومن خلال دعم إنشاء وتعزيز شبكات سلام وطنية وإقليمية وعالمية للشباب وضمان حمايتهم وتوفير التعليم، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات.

في الختام، أود أن استشهد بمقولة لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والتي تتعلق بموضوع نقاشنا اليوم الخاص بفئة الشباب:

> ”فهم أغلى ما نملك من ثروة وأفضل استثمار. وعلينا تنمية قدراتهم ومهاراتهم وصقل مواهبهم وحثهم على التزود بالعلم ومناهل المعرفة ليكونوا أكثر نضجا ووعيا وتحصينا من الأفكار الضالة والسلوك المنحرف،

وتحفيزهم على المزيد من العطاء والمشاركة في تنمية وطنهم ورقيه''.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر جاياتما وصوفيا وكيسي على إحاطاتهم الإعلامية في هذا الصباح. إن هؤلاء الشابات الرائعات يُلهمننا ويُشعرننا جميعا بالتواضع برصانتهن وقوتهن وطاقتهن.

ونشعر بارتياح كبير للحضور هنا اليوم. حيث أننا عادة نقضي وقتنا نناقش بعض أصعب الأحداث وأكثرها مدعاة للإحباط في العالم، لكننا اليوم، بدلا من ذلك، نناقش موضوعا إيجابيا يحفزنا ويشجعنا جميعا: الشباب والسلام والأمن.

لقد أيدت الولايات المتحدة القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) لأننا نعتقد أنه لا بد لمجلس الأمن تشجيع الشباب على الإسهام في تحقيق السلام والأمن. ونرحب بشدة بدراسة الأمين العام المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، التي تنص بوضوح شديد على الأهمية البالغة لهذه المناقشة ومدى تأخرها، ونشكر السيد سمبسون على ما قام به من عمل في إعداد هذا التقرير.

حينما نتكلم عن الشباب، من الأهمية بمكان أن نضع الأرقام في منظورها الصحيح. وتشير الدراسة المرحلية إلى وجود ١,٨ بليون شاب في العالم، وهو عدد هائل ولكنه لا يمثل سوى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ عاما، وهو التعريف السابق للأمم المتحدة قبل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ففي الولايات المتحدة، غالبا ما نضع تعريفا أوسع نطاقا للشباب، إذ نعتبر أي شخص دون سن ٣٥ شابا. وإذا استُخدم هذا التعريف، فإننا نتحدث عن أكثر من ٤,٥ بليون شخص، أو ٦٠ في المائة من سكان العالم. ويمثل ذلك فرصة عظيمة وتحديا هائلا على السواء.

فإذا مكنا شباب العالم بتوفير الفرص المجدية وعاملناهم بصورة منصفة وعادلة وشاملة للجميع، يمكن لهم أن يصبحوا عاملا محفزا للنمو الاقتصادي والسلام الدائم في جميع أنحاء العالم، ولكن إن تجاهلناهم أو همشناهم أو حرمناهم، وإن عاملناهم معاملة جائرة أو بطريقة غير عادلة، فقد يصبحون عرضة للوقوع فريسة لقوى زعزعة الاستقرار والصراع. ولذلك، فإن المخاطر كبيرة جدا بالنسبة لنا جميعا. ولا يسعنا تهميش أو تجاهل ٤,٥ بليون شخص، خاصة عندما تكون لدينا القدرة على التأثير في خياراتهم بطريقة إيجابية. وكما يتضح من حديث المتكلمين الرائعين اليوم، فإن لدى الكثير من الشباب الدوافع والمثابرة والقدرة اللازمة للمساعدة على تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلدان في جميع أنحاء العالم، ويجب ألا نهدر أي وقت في الاستفادة من تلك المواهب. إن الشباب اليوم يطالبون بمقعد على الطاولة، ويجب ألا نتردد في إفساح المجال لهم.

وقد أدركت الولايات المتحدة منذ زمن بعيد أن الشباب لديهم القدرة على دفع مجتمعاتهم واقتصاداتهم وبلدانهم إلى الأمام، ونحن نستثمر بكل فخر في عمليات التبادل والبرامج الرامية إلى تمكين الشباب من تحقيق قدر أكبر من السلام والازدهار. وفي الأسبوع القادم، في ٢ أيار/مايو، سنعقد البرنامج الثالث للتبادل وجوائز القيادات الشابة الناشئة في واشنطن العاصمة، حيث سنكرم ١٠ من قادة الشباب البارزين على مستوى العالم الذين تركوا أثرا حقيقيا كبناة للسلام.

ومن بين تلك القيادات الرائعة البنغلاديشية تنزيل فردوس التي تبلغ ٢٤ عاما، والتي تعزز التنمية المجتمعية وتنمية الشباب وحقوق المرأة في ذلك البلد. فبصفتها رئيسة للمتطوعين في بنغلاديش، تشيتاغونغ، أكبر منتدى للعمل التطوعي الشبابي في بنغلاديش، نظمت تنزيل في عام ٢٠١٥ العديد من الأحداث الناجحة للتنمية المجتمعية وأشركت المئات من الشباب في العمل التطوعي لأنها ببساطة تعتقد أن إشراك الشباب وتحفيزهم للقيام

بالخدمة المجتمعية كفيل بإثنائهم عن الانخراط في أنشطة المتطرفين العنيفين. وهي تعمل الآن مع لاجئي الروهينغيا، وتساعد على توفير حيز آمن لـ ٥٠٠ طفل في مخيمات الروهينغيا.

كما سنكرم عمر دهمان، المدير التنفيذي لمركز ''مصادر التنمية الشبابية'' في الخليل بالضفة الغربية. فقد هيأ حيزا آمنا فريدا لأكثر من ٢٠٠٠ شاب فلسطيني للتعلم والتفاعل والقيادة، بما في ذلك استخدام برامج مباشرة الشباب للأعمال الحرة بمساعدة أقرانهم من الشباب والتدريب على بناء السلام والمشاركة في الحياة المدنية.

إن الوعي بأن الشباب هم الأهداف الرئيسية للتجنيد المحتمل من قبل المنظمات المتطرفة يجب أن يدفعنا إلى الاستفادة من الجهود الحالية الرامية إلى إشراك هذا الجيل من خلال دعم أصواتهم وأفكارهم والحلول المحلية التي يقودها الشباب. فعوامل الدفع مثل الفقر والبطالة والأمية والتمييز والملل والتهميش يمكن أن تدفع الأشخاص إلى مسارات التطرف العنيف. وعوامل الجذب، من قبيل الأيديولوجية والإحساس بالانتماء واحتمالات الشهرة أو المجد والمنافع الأخرى، يمكن أن تجتذب الأشخاص إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. ونحن في سباق مع الإرهابيين والمتطرفين العنيفين. ويجب علينا أن نفعل المزيد للتصدي لعوامل الدفع والجذب التي تدفع الشباب إلى التطرف العنيف وتوفير بدائل أفضل.

ويمكننا أن نبدأ بتوفير المزيد من فرص التعليم للشباب في جميع أنحاء العالم، للشباب والشابات على السواء. كما أن التعليم أداة وقائية هامة للغاية يمكن أن تساعد في ثني الشباب عن التأثر بإغواء المتطرفين على مستوى العالم أو شبكات الجريمة العالمية. ويمكننا أيضا أن نتناول بعض المشاعر الأساسية فيما يتعلق بانعدام الإنصاف والعدل التي يشعر بها العديد من الشباب عندما يتم تجاهل المسائل المتعلقة بسيادة القانون. وتساعد عوامل هامة، مثل المساواة في المعاملة بموجب القانون وحماية حرية التعبير والمنابر العامة للتعبير عن السخط وضمان إمكانية الحصول على الفرص السياسية والاقتصادية، على منع الانجذاب نحو أيديولوجيات المتطرفين العنيفين.

وتلتزم الولايات المتحدة بإعداد البرامج التي تعزز القيادة والازدهار. ومن الأمثلة على البرامج التي ننفذها بهدف منع التطرف العنيف برنامج ''الند للند: درء التطرف''، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تشارك فيه أكثر من ٤٠ جامعة في جميع أنحاء العالم، ويتنافس فيه طلاب الجامعات في صياغة أفضل خطاب لمكافحة الإرهاب. وفي تونس، ندعم القادة الشباب من خلال مشروع ''شاركنا''، وذلك بالعمل مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويقوم القادة الشباب بعمليات مسح لمجتمعاتهم المحلية وتيسير الحوارات المجتمعية لتحديد المشاكل ثم يعملون مع الجهات المعنية لمواجهة هذه التحديات.

تبين الدراسة المرحلية للأمين العام أنه في عام ٢٠١٦ كان هناك أكثر من ٤٠٨ ملايين شاب يقيمون في أماكن متضررة من النزاعات المسلحة أو العنف المنظم. فكيف يمكننا تمكينهم من رسم مستقبلهم والتغلب على العقبات التي تعترض حياتهم؟ يتم هذا، أولا وقبل كل شيء، من خلال حمايتهم. وفي السنة المالية ٢٠١٧، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٨ بلايين دولار في صورة مساعدات إنسانية في حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم، وسنواصل توفير الحماية اللازمة لإنقاذ الحياة لأشد السكان ضعفا في العالم.

وتقيم الولايات المتحدة، من خلال أكثر من ٣٠٠ من سفاراتنا وقنصلياتنا وبعثاتنا الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم، شراكات قوية مع الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تركز على الشباب في الميدان. وندعم بقوة البرامج التي تعالج العوامل المحركة للنزاع والعنف من خلال إشراك

الشباب كشركاء وجهات فاعلة رئيسية في تعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح. ويجب أن نركز على هذه الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى كفالة مشاركة الشباب في المسائل المتعلقة بالنزاع والأمن، وقدرتهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العنف والتخفيف من حدته في مجتمعاتهم المحلية، وإعلاء أصواتهم فوق معمعة المصالح الجغرافية السياسية المتضاربة.

لقد قطعنا شوطا طويلا واتخذنا خطوات كبيرة في ترسيخ وضع الشباب كشركاء في السلام، ولكن يتعين علينا أن نواصل الاستفادة من القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وأن نترجم الأقوال إلى أفعال. إن أكثر من نصف سكان العالم سيتأثرون بالالتزامات المقطوعة في مجلس الأمن اليوم، ولذلك نحث أعضاء المجلس على مضاعفة جهودهم الرامية إلى إعلاء أصوات بناة السلام من الشباب وقادة الشباب في مكافحة التطرف العنيف ودوافعه والتصدي لعوامل الدفع والجذب التي تفتح باب التطرف العنيف أمام أعداد كبيرة جدا من الشباب المحرومين وإتاحة المجال للقادة الشباب لاقتراح حلول سياسية لبعض أكثر المشاكل الحالية استعصاء على الحل وتوفير مسارات بديلة أكثر إيجابية لشبابنا والاستمرار في إيجاد سبل مبتكرة لتعزيز الشراكات بين الحكومة والشباب، لأن الشباب الموجودين معنا في هذه القاعة اليوم لا يشكلون مستقبلنا فحسب، بل إنهم حاضرنا أيضا – الآن اليوم.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع في الواقع ينبغي للمجلس أن يعالجه، وعلى دعوة السيدة جاياثما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيد غرايمي سمبسون، مدير التحالف الدولي لبناء السلام في الولايات المتحدة الأمريكية. وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

أود أيضا أن أرحب على وجه الخصوص بالسيدة صوفيا بيار – أنطوان، من هايتي، والسيدة كيسي إيكومو – سوانيه من جمهورية أفريقيا الوسطى. ,ترحب فرنسا بممثلة الشباب الحاضرة هنا في مجلس الأمن للمرة الأولى.

أولا، أود أن أكرر وأشدد على أن من المهم مكافحة المفاهيم المسبقة والصور النمطية عن الشباب، وتبني إمكاناتهم الحقيقية ومنحهم الثقة والدعم الذي يستحقونه. وعلى الرغم من أن الشباب مرادف للحيوية والطاقة، فإن من المفارقات أن ينظر إلى الشباب في كثير من الأحيان على انهم يشكلون عبئا بل وتهديداً، فيما يتعلق بالأمن. إنهم دمى للعنف ويمكن اعتبارهم من العناصر الأساسية، أو أنه يمكن التلاعب بهم بسهولة من قبل الجماعات المسلحة أو الإجرامية. فالقوالب النمطية المتعلقة بالشباب تعمل على تبرير استخدام القوة القمعية ضدهم وانتهاك حقوقهم الأساسية، ولا سيما حقهم في الاحتجاج السلمي والاستماع إليهم، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

وغالباً ما يكون الشباب ضحايا للتمييز، وهم يستبعدون على العموم من عمليات صنع القرار في المؤسسات السياسية، ومن سوق العمل. وتظهر الغالبية العظمى من الشباب قدرة حقيقية على العمل معا لاقتراح حلول مبتكرة للمشاكل التي يواجهونها أو لعلل المجتمعات التي يعيشون فيها. ولذلك، من الضروري التفكير في كيفية تقديم المزيد من الدعم الشامل للشباب.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين فرص احتمال إشراكهم في المساعي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتطوير آليات الدعم النفسي وإعادة الإدماج. كما يمكن أن يتم ذلك بالاعتراف بأن السبيل إلى إنهاء استبعاد الشباب وتجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة يكمن في حصولهم على التعليم الجيد، تماشيا مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتبين الدراسات التي أجريت على مدى خمسه عقود من النزاع المسلح أن التعليم عامل رئيسي في الحد من مخاطر النزاع. وأخيرا، يمكن

أن يتحقق ذلك عن طريق دعم دورهم بوصفهم عوامل للتغيير الاجتماعي والسياسي، وشركاء في التنمية وعملية السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر على سبيل المثال بمنتدى الشباب الذي نظمته فرنسا مع تونس في السنوات الأخيرة، وتم عقده في تونس.

وعلى غرار السيدة بيير أنطوان والسيدة إيكومو – سوانيه، ينبغي إعطاء مقعد للشباب على طاولة المفاوضات والاعتراف بهم كشركاء في السلام. وينبغي للمجلس أن يكفل حدوث ذلك في إطار خطة المرأة والسلام والأمن وخارجها. فالشباب يضطلعون بدور متزايد الأهمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وتسلط الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن التي أجراها السيد سمبسون الضوء على العديد من الحالات التي كان فيها للمنظمات التي يقودها الشباب تأثير إيجابي على الأوضاع السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، قبل نشوب النزاعات وخلالها وبعدها.

ونظرا لأن هذه المنظمات غالباً ما تتمتع بموارد متواضعة، فإن النتائج تكون حاسمة، لا سيما أنها مبتكرة، وتستخدم وسائط التواصل الاجتماعي التشاركية بصوره متزايدة، لتحقيق أهدافها. ولا يمكن للمجلس أن يتجاهل الديناميات التي تعمل بالفعل، ويجب أن يشرك الشباب في بناء السلام من خلال تشجيع الشراكات الفعالة والدائمة بين منظمات الشباب والحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إن التدابير الرمزية ليست كافية.

ثانيا، يجب أن نعزز تنفيذ برنامج الشباب والسلام والأمن، لا سيما عن طريق الاستفادة من الأساس الذي يوفره القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، أود أن أشكر بيرو على اقتراحها لمشروع قرار جديد. وتؤيد فرنسا هذه المبادرة تأييدا كاملا، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع بيرو والسويد لتفعيلها في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان أن يكون النص الجديد على صلة بخطة المرأة والسلام والأمن ومسألة الأطفال والنزاعات المسلحة، من خلال السعي إلى تحقيق قيمه مضافه حقيقية. وتؤيد فرنسا فكرة نشر تقرير دوري للأمين العام بشأن هذه المسألة. وينبغي أن يتقيد التقرير بالجدول الزمني للأمم المتحدة بشأن الشباب، من خلال أخذ مختلف منتديات الشباب في الاعتبار.

وبدون تكرار الجهود التي تبذلها المنتديات الأخرى، نأمل أن يتمكن المجلس من القيام عن كثب برصد جدول الأعمال، وربما إنشاء فريق خبراء غير رسمي وفريق ثلاثي مخصص، على النحو الذي أوصت به الدراسة المستقلة. فيما يتعلق بالتدابير المتخذة، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تساعد بالفعل في دعم الشباب ومنظمات الشباب في العديد من البلدان. ويمكن تعزيز هذه الإجراءات.

وإلى جانب الجهود التي يبذلها المجلس، يجب على الأمم المتحدة أن تسعى إلى تقديم دعم أفضل لمشاريع التنمية المستدامة التي تساعد الشباب، وأن تكفل احترام حقوقهم الأساسية وأن تدعم مشاركتهم السياسية. وأود أن أؤكد على وجوب اتخاذ إجراءات في مجال التعليم، وهو أمر يمثل أولوية بالنسبة للرئيس إيمانويل ماكرون، الذي أعلن عن زيادة مساهمة فرنسا في الشراكة العالمية من أجل التعليم إلى ٢٠٠ مليون يورو. وعلى الصعيد الوطني، فإن فرنسا تساعد على تعزيز الدور الإيجابي الذي يضطلع به الشباب. وستستضيف فرنسا المنتدى العالمي للسلام من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في باريس. وسيسعى المنتدى إلى الجمع بين الأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب، التي تعكس التنوع العالمي وملتزمة بتعزيز تعددية الأطراف والعمل الجماعي في إطار الجهود الرامية إلى مواجهة تحديات شعوبنا بعد ١٠٠ سنة على نهاية الحرب العالمية الأولى.

وتقوم الوكالة الفرنسية للتنمية بمشاريع من قبيل الشباب في منطقة الساحل، ونحن نقدم الدعم إلى صناديق وبرامج الأمم المتحدة في الميدان. لقد أنشأ رابطة الدبلوماسيين الشباب داخل وزارة الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية شبابٌ أنفسهم وعقدوا اجتماعها الدولي الأول في مرسيليا هذا العام، حيث نوقشت مسألة الهجرة.

إن الشباب هم قوة دينامية وتجسيد للوعد بالنهضة. ويجب على المجلس إشراكهم بدلا من تجاهلهم. إنهم ليسوا بمشكلة. وإنما جزء مهم من الحل. ولا بد للأمم المتحدة ككل أن تعمل على الاعتراف بدورهم ومنحهم مزيدا من القوة ودورا أكبر في مجال السلم والأمن.

وكتب فيكتور هوغو أن الشباب هم الوجه الباسم للمستقبل. وإذا أريد للمستقبل لن يبتسم لنا، فلا يمكننا أن نتجاهلهم. فلنعمل معا من أجل نقل الحكمة، والفكر والثقة التي يحتاجونها لتنمية المواهب حتى يتسنى لهم أن يسهموا إسهاما نشطا في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. وستواصل فرنسا العمل لتشجيع الشباب والسلام والأمن، وجعلهم فعالين ويؤدون عملهم بشكل كامل.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة البيروفية على مبادرتها بتنظيمها جلسة اليوم وهي أول مناقشة مفتوحة بشأن متابعة تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ونتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم. أود أيضا أن أشيد بالسيد سمبسون على الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، وأن أحيط علما مع التقدير بالمشاورات المكثفة التي اضطلع بها في العملية المؤدية إلى إعداد الدراسة.

وفي الواقع من دواعي القلق الشديد أن نلاحظ من الدراسة أنه في عام ٢٠١٦،قدر عدد الشباب الذين أقاموا في مناطق متضررة من النزاع المسلح أو العنف المنظم بـ ٤٠٨ مليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩، أي أن شابا واحدا على الأقل من كل أربعة شباب قد تضرر منه. وفيما يتعلق بجانب الحماية، ما زلنا نلاحظ مع بالغ القلق الحالة الحرجة حيث يجد الشباب أنفسهم في حالات النزاع وما بعد النزاع في مختلف أنحاء العالم. وهم أكثر عرضة للعنف والأخطار التي تهدد سلامتهم البدنية أو التعرض لمختلف انتهاكات حقوق الإنسان. حيث إنهم يشكلون جزءا من السكان المدنيين، ويكتسي ضمان حمايتهم من آثار النزاعات، بما يتسق مع القانون الدولي الإنساني، أهمية بالغة. وفي رأينا، أن هذه الحماية ينبغي تمتد لتشمل الشباب الذين شاركوا في نزاع مسلح.

وكما تبين الدراسة، فإن من المثير للقلق أيضا أن نرى استبعاد الشباب من أطر السياسات العامة المختلفة بوصفهم عوامل للتغيير، ولا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، إلى جانب حقيقة أن مشاركة شواغلهم وإدماجها في جهود التنمية يمكن أن تكون محدودة. ونرى أن النتائج العامة للدراسة المرحلية المستقلة، فضلا عن توصيات الدراسة، يمكن أن تشكل أساس الاستجابة الشاملة في سياق الركائز الثلاث للأمم المتحدة – وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نتوخى التنفيذ الشامل للتوصيات في المقام الأول على الصعيد الوطني، بما في ذلك بتعزيز المشاركة المجدية مع الشباب.

ولا يزال ارتفاع مستويات بطالة الشباب والفقر من ضمن الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات وحالات تفشي أعمال العنف، وهي توفر المزيد من الفرص للجماعات المتطرفة لتوسيع نطاق أنشطتها. ولذلك فإن إحراز التقدم في جهودنا للتنمية الوطنية، ولا سيما بإيجاد الوظائف وفرص العمل اللائق للشباب، أمر حيوي لتعزيز السلام ومنع وقوع الأزمات الناجمة عن النزاعات فضلا عن حالات نشوب النزاع وتجدده، وللتمكن

من التعافي وبناء القدرة على الصمود. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يكون ضمان تحقيق التنمية المستدامة للجميع على الصعيد الوطني في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ محور التركيز الرئيسي لجهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاع وتحقيق الحفاظ على السلام. ولذلك، من الأهمية بمكان توفير إمكانية حصول الشباب على التعليم والخدمات الأساسية وفرص العمل اللائق. وذلك يعني الاعتراف بأن بوسع الشباب أن يكونوا عناصر فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن. ويعني ذلك أيضا ضمان مشاورتهم وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في تخطيط التدابير المختلفة التي تتخذ على الصعيد الوطني وتنفيذ هذه التدابير ومتابعتها. ورأينا المدروس هو أن هذا التحول في السياسات العامة سيمكننا من ضمان تقليل احتمال أن ينجر الشباب إلى صفوف المتطرفين العنيفين أو الجماعات المسلحة الأخرى. وبالإضافة إلى تقديم الاستجابات الإنسانية الأساسية الفورية في حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإن إيجاد حلول دائمة للشباب الذين تضرروا من النزاعات المسلحة أمر بالغ الأهمية.

وفي ذلك الصدد، وبالإضافة إلى التدابير التي تحددها الدراسة في مجال الإنفكاك من الجماعات العنيفة وإعادة الإدماج، من الأهمية البالغة بمكان تقديم الدعم لإدماج الشباب في مجتمعاتهم بشكل مستدام، بما في ذلك بكفالة إمكانية الحصول على الخدمات وعلى الفرص لإدرار الدخل وكسب الرزق. كما ينبغي أن تكون مشكلة الأعداد الكبيرة من الشباب اللاجئين حاليا في مختلف أنحاء العالم بدون آفاق للمستقبل، والبحث عن حلول لتلك المشكلة جزءا من المناقشة. ويمكن أن يستكمل العمل في هذا المجال على الصعيد الوطني ببذل جهود على الصعيدين الإقليمي والدولي أيضا. وفي ذلك الصدد، سيكتسي الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي أهمية بالغة. وعلى الصعيد الدولي، فإن بوسع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المختلفة، فضلا عن مجلس الأمن، أن تكون مفيدة في النهوض بخطة العمل المتعللقة بالشباب والسلام والأمن في إطار ولاياتها وكفالة متابعة القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). فعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس، عند الاقتضاء، أن يتابع التوصيات ذات الصلة الواردة في الدراسة المرحلية المستقلة في سياق المسائل المواضيعية القائمة أو الحالات القطرية المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك في سياق أطر الإبلاغ القائمة مع مراعاة شواغل السكان الشباب – بمن فيهم المشردون قسرا – الذين تركتهم حالات النزاع معرضين للخطر بشكل خاص.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزامنا بالنهوض بخطة العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن ضمن الأطر القائمة، وهي المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الواسعة، بما في ذلك بالتفاوض على إمكانية اتخاذ المجلس لقرار بعد إصدار التقرير المرحلي المستقل في الأسابيع القليلة المقبلة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على آرائهم المثيرة للاهتمام. ونشعر بالامتنان أيضا للسيد سمبسون على إعداده وتقديمه لدراسة الخبير المستقل (S/2018/86) المتعلقة بدور الشباب في العمليات المتصلة بضمان السلام والأمن.. ومن المؤكد أن مضمون الدراسة والتوصيات ستثري مناقشات الدول الأعضاء في منتديات الأمم المتحدة التي لها صلة مباشرة بهذا الموضوع.

وطلبت الدراسة بموجب القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، المعتمد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي شدد على الدور الهام الذي يمكن وينبغي أن يضطلع به الشباب في بناء مجتمعات حديثة خالية من الإرهاب والتطرف، بما في ذلك من خلال المشاركة البناءة في عمليات بناء السلام والحفاظ عليه. ولا شك أن مشاكل الشباب، وإن كنا نتمنى بإخلاص ألا يكون كذلك، لا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن سياق مكافحة تهديدات

التطرف والإرهاب، التي، للأسف، من المرجح أن يكونوا أكثر عرضة لها من أي شخص تقريبا.

إن رغبة من جانب البعض في التغاضي حينما يتعلق الأمر بأنشطة الجماعات الإرهابية قد مكنت هذه الجماعات بالفعل من أن تهدد مستقبل بلدان بأكملها ما فتئت مجتمعاتها غارقة في فوضى اجتماعية، وسياسية واقتصادية، وهو أمر واضح بصورة خاصة في العراق وسورية وليبيا. وليست دول الشرق الأوسط وحدها هي المعرضة للخطر. ويشكل الشباب، بما لديهم من نظرة عالمية غير مكتملة وبحثهم عن هوية، وافتقارهم إلى الخبرة الحياتية الواسعة وفي بعض الأحيان افتقارهم إلى التعليم، قطاعا من المجتمع معرضا لدرجة عالية من الخطر. إن الشباب ضمن أوائل من يشعرون بالآثار السلبية للأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والاشتباكات المسلحة، وهي عوامل كثيرا ما يستغلها المجرمون من أجل إشراكهم في الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي وقنوات الإنترنت الأخرى. وهذا الأمر لا يقتصر على الإرهاب والتطرف اللذين يمكن أن يؤديا إلى الإرهاب، ولكنه أيضا يتعلق بالعمليات السياسية المغلفة بالشعارات عن الديمقراطية والموجهة من الخارج والرامية إلى الإطاحة بالسلطات الشرعية.

واليوم ينبغي ألا يستخدم التأييد المتباهى به والشائع للقادة الشباب من قبل الجهات الفاعلة الخارجية لتشجيع الحركات المعادية للدولة والمناوئة للحكومة في البلدان التي لا تروق لهذه الجهات. ومن غير الأخلاقي محاولة تحقيق هذه الغايات باستغلال قلة تجربة الشباب ورغبتهم في سرعة تحقيق الذات وميلهم إلى التعبير عن أنفسهم بالاحتجاج. ويخدع الشباب بلا خجل ويستخدمون في الألعاب السياسية القذرة تحت ذرائع قابلة للتصديق. وينبغي ألا يسمح بالتواطؤ أو اللامبالاة التي أبدتها دول مختلفة تجاه نمو النزعة الوطنية وكراهية الأجانب والتطرف – وهي، للأسف، ناجحة للغاية في اجتذاب الشباب إلى فلكها.

وما نحتاج إليه من أجل مكافحة جميع هذه المسائل هو بذل جهد منهجي وقائي شامل، في المقام الأول على الصعيد الوطني. ومن ضمن مهام الدول العمل على منع الإرهابيين والمتطرفين والمجرمين من التأثير على الشباب بوأد الدعاية المتطرفة في مهدها وزيادة قدرة الشباب على الصمود في وجهها. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان استخدام شبكة الإنترنت ووسائط الإعلام التقليدية أيضا، لتشجيع خطة عمل إيجابية. ومن الأهمية بمكان أن تنتشر بفعالية في أوساط الشباب – وبمساعدتهم – أفكار الاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات وبين الأديان، مع مراعاة التقاليد والخصائص المحلية.

ولا ينبغي تسييس هذا الأمر. وينبغي حماية الشباب من الضغوط السياسية حتى يبلغوا السن القانونية. ثانيا، يجب تهيئة الظروف التي تمكن الشباب من تحقيق إمكاناتهم والاندماج اجتماعيا واقتصاديا في المجتمع، بوسائل منها تمكينهم من التعليم الجيد وفرص العمل. والأنشطة الإبداعية والثقافة والرياضة هي أيضا أدوات فعالة لتحقيق تلك الغاية. وهي تمكن الشباب من الانخراط في أنشطة مفيدة اجتماعيا، وتساعدهم على تحسين مهاراتهم ومواهبهم. وزيادة ثقتهم بالنفس والاعتداد بالذات وترسيخ مفهوم التعايش السلمي لديهم. أخيراً، يجب ألا ننسى أهمية تعزيز الأسرة والقيم الأسرية. فالعديد من المشاكل التي سمعنا عنها اليوم هي نتيجة لإهمال تلك القيم، والحماس المفرط للنزعة الفردية وتدمير المؤسسات الاجتماعية القائمة.

وينبغي أن يكون انخراط الشباب في أي نشاط سياسي عملية طبيعية تعتمد في المقام الأول على اكتساب المعارف والمهارات المهنية. وينبغي أن تكون هناك مساواة حقيقية في هذا المجال، بما يعني أنه لا ينبغي دعم القطاعات الأكثر ضعفا في المجتمع فحسب، بل ينبغي كذلك عدم السماح بأي حصص أو

امتيازات مصطنعة، بما في ذلك ما يتعلق بالسن أو نوع الجنس. ونرى أن من المهم الاستفادة بشكل بناء من إمكانات الشباب – ولا سيما طاقتهم ومرونتهم وقدرتهم على التنقل عبر الفضاء الإلكتروني بسهولة – من خلال جملة أمور، منها تشجيع مناخ لا يتسامح مع العنف ويرفض الأفكار المتطرفة والإرهابية.

والدول المتأثرة بالنزاعات، حيث يكون وضع البرامج والاستراتيجيات اللازمة للسياسات المتعلقة بالشباب أمرا بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً في بعض الأحيان، فمن نافلة القول إنها تكون في موقف أصعب كثيراً، لأسباب مفهومة. والقضية الأكثر إلحاحا في هذه البلدان هي حماية المدنيين، بمن فيهم الشباب، وهي مهمة تقع على عاتق الحكومات الوطنية. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تهدف إلى دعم الجهود الوطنية في هذا المجال. وينبغي ألا تُتخذ أي تدابير للاستجابة، وخاصة ما يتصل باستخدام القوة، دون إذن من مجلس الأمن، وفي التزام صارم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا التأكد من امتثال جميع الأطراف في أي نزاع مسلح لالتزاماتها بموجب قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية المدنيين، بمن فيهم الشباب، فضلا عن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧. وينبغي إجراء تحقيقات موضوعية دقيقة، استنادا إلى معلومات موثوق بها، في الجرائم التي تنطوي على هجمات متعمدة أو الاستخدام المفرط للقوة، ويجب معاقبة المسؤولين عنها.

وروسيا تعرف حق المعرفة أهمية التعاون التفاعلي مع الشباب. وفي الواقع، من الصعب أن نغالي في تقدير قيمة الأفكار الجديدة التي يمكن للشباب أن يشارك بها في مقابل المعارف التي نقدمها لهم. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة الروسية المبادئ الأساسية لسياسة الدولة المتعلقة بالشباب في العقد القادم. والمبدأ الأساسي للمفهوم هو الاعتماد على الشباب كمحرك للتنمية الإبداعية للدولة، التي ينبغي بدورها أن تهيئ كل الظروف لتطوير قدراتهم البشرية. ويجب أن نكفل الدعم الشامل والمستمر للجيل الأصغر من أجل ضمان تنمية مجتمعنا على المدى الطويل.

وتؤدي المنتديات والمناسبات الدولية أيضا دورا مهما في جمع الشباب معا. ففي سوتشي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كان من دواعي سرورنا أن نتمكن من استضافة المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب والطلاب، الذي شارك فيه أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص من أكثر من ١٨٠ بلداً. وطرح العديد من الأفكار المثيرة للاهتمام خلال ذلك الحدث بنفس الروح التي سمعناها اليوم من متحدثينا الشباب. وسنأخذها بكل تأكيد وهمة في الاعتبار في جهودنا لدعم الشباب.

وأود أن أختتم بياني ببعض النقاط المهمة. أولا، على الرغم من أهمية موضوع الشباب، فإن سعينا إلى تحديد الجوانب المتصلة بالشباب في المشاكل الحادة التي سمعنا عنها اليوم ينبغي ألا يحجب أهمية العمل الذي يقوم به الكبار لحل بعضها. وينبغي ألا يكون ذلك مجرد نهج رسمي أو منافسة لكي نرى من ذا الذي يمكنه إيجاد واقتراح أكبر عدد من السبل لإشراك الشباب. فليست كل المشاكل التي نواجهها يمكن أن تحل بهذه الطريقة، ونحن الكبار لن يعفينا أحد من المسؤولية الرئيسية عن حلها.

أود أيضا أن أشير إلى أنه رغم الأهمية البالغة لمناقشة اليوم، من المهم أيضا الحفاظ على فعالية الأمم المتحدة والالتزام بتقسيم سلطات أجهزة المنظمة. ووفقاً للميثاق، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومسائل الحرب والسلام، التي تستلزم قرارات عاجلة، وأحياناً فورية، تناقش كل يوم حول هذه الطاولة. وغني عن القول إن المجلس لا يعمل في عزلة. وفي كل مناقشة. نعتمد على تجارب وخبرات الأخصائيين الذين يعملون كل يوم أيضاً من أجل وضع الوثائق ذات الصلة الحاسمة، كل حسب اختصاصه.

سيكون من الأجدى كثيراً إجراء مناقشة متعمقة في منصات الأمم المتحدة المتخصصة بشأن جوانب من قضايا الشباب مثل التعليم والعمالة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ويجب ألا نخلق الوهم بأن جلب هذه المواضيع ذات الصلة بالشباب إلى مجلس الأمن سيؤدي إلى انفراج ويمكننا من حلها بفعالية أكبر. ونعتقد أن هذا المجلس لا يملك الحق ولا الخبرة الكافية لاغتصاب حق المختصين في هذه المناقشة، وأن القضايا والمواضيع العامة التي لا تتصل مباشرة بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ينبغي مناقشتها بشكل موضوعي في منصات دولية أنشئت للغرض خصيصاً. ومناقشة موضوع بعينه في مجلس الأمن، أو عدم مناقشته، ينبغي ألا يكون عاملا في تحديد أهمية هذا الموضوع أو طابعه الملح بالنسبة للمجتمع الدولي. لنكن أكثر مسؤولية في الالتزام بالتقسيم الحالي للعمل.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم. من الواضح أن هناك الكثير من الاهتمام بالموضوع في القاعة، وأن الكثير منا يتصارع مع التحديات المشتركة، بينما لدينا جميعا آمال وتطلعات متشابهة جدا بشأن ما يمكن عمله في هذا السياق. ومع أنني أتفهم ما طرحه السيد بوليانسكي بشأن ضرورة أن تبقى مختلف أجزاء الأمم المتحدة كل منها في مجاله، إذا جاز القول، أعتقد، كما قال عدد من المتكلمين، أننا إن لم نأخذ بعين الاعتبار في الأجل الطويل الأعداد المتزايدة من الشباب، وخاصة الشباب العاطل عن العمل، في مناطق معينة من العالم، سنجد أنفسنا في مواجهة المزيد والمزيد من تحديات السلام والأمن.

وأشكره على إثارة هذه النقطة اليوم. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، وأود أن أقول لمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، التي سعدت بلقائها مؤخرا، أنها أنجزت مهتمها على أكمل وجه.

من المفيد، من وجهة نظرنا، أن نفعل ذلك في مجلس الأمن لأن الأمر يتعلق بزاوية في غاية الأهمية للسلام والأمن في المستقبل. وبالأصالة عن نفسي، يهمني كثيرا عقد مناقشة عن الشباب والتنمية الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة استكمالا لما نتحدث عنه اليوم. وإذا كان هناك أي شخص آخر يهتم بذلك، سأكون حريصة للغاية على مناقشته. إنه لأمر جيد للغاية أن نتمكن من تقييم أثر القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وأمر رائع أن نتمكن من الاستماع مباشرة لآراء الشباب والمجتمع المدني.

ومن جانبنا، ترحب المملكة المتحدة بالدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، ونهنئ معدها على منهجيته التشاركية والتشاورية. إنه أمر مدهش، فقد ضمت أصوات أكثر من ٤٠٠٠ شاب من جميع أنحاء العالم. وأعتقد أنها ليست مهمة في حد ذاتها فحسب، بل إنها تضع نموذجا هاما ومستوى رفيعا للتقارير المقبلة للأمم المتحدة. وإذا كانت هناك أي طريقة لدمج هذا النهج التشاوري على نطاق أوسع، فإننا قطعا نرحب بذلك.

وعلى نحو ما لاحظ عدد من المتكلمين، فإن أكثر من نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما. وهذا يعني أن الشباب ليسوا فقط معنيين رئيسيين في جميع مجالات الحياة – من قيادة التغيير السياسي إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وبناء السلام والمساهمة في التنمية الاقتصادية – بل إنهم يشكلون عامل خطر رئيسي. وإذا لم نفهم تماما التنمية وتشجيع تطلعات الشباب، فسيكون من الصعب للغاية إبقاء البلدان على مسار تصاعدي. ولذلك أعتقد أنه ينبغي لنا أن نفكر في هذه النقطة.

وعلى نحو ما سمعنا اليوم أيضا، فإن عدم إدراج الشباب يمكن في كثير من الأحيان أن يؤدي بالفعل إلى تفاقم النزاع. وفي كثير من الأحيان، تنشأ النزاعات عندما يشعر الناس بأن

قادتهم السياسيين لا يمثلونهم. وقد شهدنا ذلك في سورية، وأماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، في بلدان مثل أفغانستان، وربما إيران، فإن ما يفكر فيه الشباب غالبا ما يكون مؤشرا هاما على إمكانية الإصلاح في هذه المجتمعات.

وفي المملكة المتحدة، نرى أن تمكين الشباب من التعبير عن أنفسهم في العمليات السياسية يمكن أن يكون الخطوة الأولى نحو اتخاذ إجراءات حقيقية. ويحضر المجلس البريطاني للشباب، الذي يضم ٦٠٠ عضوا منتخبين بصورة ديمقراطية، سنويا في مجلس العموم لمناقشة موضوع يتم اختياره على أساس اقتراع يجريه الشباب. وفي العام الماضي، شارك مليون شخص تقريبا. وكثير من بلداننا ملمة بنموذج الأمم المتحدة، الذي يقدم شيئا مماثلا للغاية هنا وكذلك في جنيف. وفي الأسبوع الماضي، استضافت لندن اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث، واجتمع منتدى شباب الكومنولث الحادي عشر. وتعهدوا بتقديم التزامهم المتواصل للجهود التي تبذلها البلدان من أجل بناء مستقبل أكثر رخاء وأمنا واستدامة.

وقد ذكر عدد من المتكلمين منع التطرف العنيف. ومن المهم للغاية أن تقوم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق تلك الغاية - والتي تسمى أحيانا مكافحة التطرف العنيف - بإشراك الشباب. فغالبا ما يفهم الشباب، أكثر بكثير من جيلي، ديناميات وآثار الخطاب الإرهابي على التطرف والتجنيد، ويمكنهم المشاركة في تعزيز خطاب بديل للتسامح والإدماج. وإذا كان لدى أي شخص شك في ذلك، أود أن أدعوه إلى فهم ما يعنيه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يستهدف قطاعا خاصا للغاية من النساء الشابات. ففي حملاته الدعائية، لديه مهارة لا تصدق إزاء إيصال رسائل معينة. وتعد مكافحة ذلك، والتعامل معه، وإيجاد خطاب إيجابي أمرا يتعين علينا جميعا الاهتمام به.

إن دعم المدافعين عن الشباب يتجاوز مجرد منحهم منبرا؛ فالأمر يتعلق ببناء القدرات، وهذا يعني توفير التعليم لضمان حصول جميع الشباب على هذه الفرصة. وهناك قضية واضحة من أجل التعليم، وبخاصة تعليم الفتيات. إننا نعلم أنه يسهم في إيجاد عالم أكثر أمنا وازدهارا. ونعلم أنه يقلل من النزاعات، ويزيد الاستقرار. واليوم هناك ١٣١ مليون فتاة في جميع أنحاء العالم محرومة من التعليم، ومن بين ٧٧٤ مليون من البالغين الأميين في العالم، ثلثاهم من النساء. ولهذا فإن تعليم الفتيات هو إحدى أولويات المملكة المتحدة وإحدى أولويات وزير خارجية بلدي. وسنعمل مع شركاء آخرين سعيا إلى توفير ١٢ عاما من التعليم الجيد على الأقل لكل فتاة. وهذا الالتزام بالتعليم هو السبب أيضا في تأييد المملكة المتحدة لإعلان المدارس الآمنة يوم الخميس الماضي. فمن الأهمية بمكان أن تظل المدارس أماكن آمنة وأن تتم حمايتها من النزاعات.

وقد بين القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) ضرورة إسماع صوت الشباب في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الصناعي، وتعد هذه المناقشة المفتوحة فرصة هامة للتفكير في تنفيذ الاستراتيجية التي وضعتها. ونتطلع إلى تبادل الخبرات مع الآخرين تحقيقا لتلك الغاية. وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى هذه المناقشة.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى السيدة جاياتما فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، على إحاطتها الإعلامية. والشكر موصول للسيد غرايمي سمبسون، المعد الرئيسي للدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)؛ والسيدة صوفيا بيير - أنطوان، عضو المجلس الاستشاري لجمعية الشابات المسيحيات العالمية؛ والسيدة كيسي إيكومو - سوانيه، المديرة التنفيذية لمنظمة الأورو في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يرحب بلدي بنظر مجلس الأمن في هذا البند من جدول الأعمال، الأمر الذي يوضح مراعاة الشباب وإسهاماتهم المتعددة لمعالجة مشاكل السلام والأمن في العالم. وإذا قبلنا بأن العالم اليوم يمتلك أكبر نسبة من الشباب على الإطلاق، فإنه من المهم إشراكهم في الجهود الرامية إلى تحويل مجتمعاتنا، ولا سيما في توفير الحماية لهم، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام من خلال التزامه بجعل الوقاية في صميم خطته.

وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد مجلس الأمن، وفقا لسلطته، القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي يعترف رسميا بالدور الإيجابي وحقوق الشباب في العمل نحو تحقيق سلام دائم، بما في ذلك دعوة الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى لتقديم الدعم لهم في هذا الدور. وعلى نحو ما ذكر السيد سمبسون بوضوح في دراسته عن المسألة، لا يزال الهدف الرئيسي هو منع العنف وتشجيع إدماج الشباب في محاولة لاستغلال طاقاتهم الكامنة في خدمة السلام والأمن في العالم.

وكما قال الأمين العام، ”علينا ألا نفكر فقط في مشاريع من أجل الشباب، بل أن نفكر معهم“. ولذلك، بدلا من النظر إليهم من منظور القوالب النمطية السلبية، من المهم النظر إلى الشباب، وفقا للنهج المتبع في القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، باعتبارهم صناع سلام يجب الاعتراف بما يبذلونه من جهود وما يقدمونه من مساهمات ودعمهم بغية تشجيعهم على المشاركة بوصفهم عوامل تغيير في مجتمعاتنا. ويتعلق أحد أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من دراسة السيد سمبسون بالقدرة على منح الثقة التامة للشباب لإظهار قدرتهم على العمل واتخاذ المبادرة. إن الشباب كيان دينامي، قادر على تعزيز القدرات على الاستجابة والتكيف وإظهار المرونة في مجتمعاتهم المحلية.

ويعتمد التنفيذ الشامل لدراسة السيد سمبسون، التي تشجع على اتباع نهج قائم على المشاركة، على عدد من دراسات الحالات إفرادية في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كوت ديفوار. وإذ تأخذ في اعتبارها الماضي القريب في بلدي، فإن الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن تبرز الثقل الديمغرافي للشباب، حيث تبرز أكثر الإحصاءات وضوحا أن ثلاثة من كل أربعة أشخاص دون سن ٣٥.

إن الآثار المتغيرة للشباب في تعزيز وتوطيد السلام والأمن في كوت ديفوار تتطلب مبادرات واضحة، وهي فهم تنوع الشباب وتعزيز قدرة الشباب على تحسين فهم مساهمتهم في تحقيق السلام، وتعزيز شرعيتهم باعتبارهم معنيين بالسلام، وتعزيز نموذج التزام الشباب بتحقيق السلام. وتبين الدروس المستفادة من الدراسة أهمية الإدماج الفعلي للشباب على جميع المستويات، كجزء من نهج يركز على الملكية الوطنية لزمام الأمور.

وقد جعل فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، استنادا إلى هذا الواقع واستلهاما لرؤية استشرافية، مسألة الشباب إحدى الدعائم الأساسية لسياسات حكومته بهدف تعزيز السلام والأمن في كوت ديفوار. وبناء على ذلك، فإن إنشاء وزارة مكرسة حصراً لتشجيع الشباب ولتعزيز تشغيلهم وللخدمة المدنية يستهدف، في جملة أمور، وضع سياسات شاملة بشأن الشباب وتنفيذها، وإعداد استراتيجيات لغرس القيم المدنية، وتشجيع منتديات الشباب، ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف، ودعم تمكين الشباب والنهوض بدورهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة الإيفوارية نقطة خدمات موحدة للتوظيف، وهي ”وكالة توظيف الشباب“، لدعم مبادراتها المتعلقة بعمالة الشباب. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، انضمت وزارة الشباب إلى برنامج ”ENABLE Youth“ (تمكين الشباب) الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الخريجين الشباب الراغبين في بدء مشاريع تجارية في القطاع الزراعي. وفي إطار الحياة المجتمعية وتمكين الشباب،

أنشأت كوت ديفوار المجلس الوطني للشباب، وهو منتدى يمكننا من تحسين معالجة شواغل الشباب.

ويرحب وفد بلدي بالتوقيت المناسب للتقرير الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، فضلاً عن توصيات الدراسة الممتازة التي قام بها السيد سمبسون (انظر S/2018/86) والتي ستكون مصدر إلهام للدول الأعضاء في نهجها المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

أخيراً، ليس من الضروري التذكير بأن مشاركة الشباب في عمليات السلام والأمن على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي تتطلب إنشاء هياكل مناسبة ومستدامة في عملية صنع القرار على جميع المستويات بحيث يمكن أخذ مهارات الشباب في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في الاعتبار. إن الاستثمار في الشباب أمر أساسي لضمان السلام المستدام للأجيال المتعاقبة.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بيرو على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن، التي تتيح فرصة قيّمة للاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وأودّ أيضاً أن أشكر السيدة فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيد سمبسون على إحاطتيهما الإعلاميتين الملهمتين والمؤثرتين. وأعرب عن الترحيب والشكر بصفة خاصة للسيدة صوفيا بيير – أنطوان والسيدة كيسي إيكومو – سوانيه، اللتين بينتا لنا باقتدار في هذا الصباح أن الشباب قوة يحسب لها حساب.

وأود أن أبدأ بمشاركتكم إلهاماً إضافياً باقتباس من نيلسون مانديلا، الذي نحتفل بالذكرى المئوية لولادته في هذه السنة. لقد قال:

"إلى شباب اليوم، لدي أيضاً أمنية: كونوا من يكتب مصيركم وأظهروا أنفسكم نجوماً تضيء الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقاً".

وأعتقد أن بإمكاننا، بعد الاستماع إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح، أن نثق بأن شباب اليوم يستجيبون لنداء مانديلا. ودورنا هو الإصغاء إليهم وإشراكهم، فضلاً عن دعمهم وتمكينهم بأي طريقة ممكنة.

لدينا في السويد تقاليد عريقة في ما يتعلق بإشراك الشباب، ونرحب بالدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، "السلام المفقود" (انظر S/2018/86). ويثلج صدرنا تجديد التركيز الدولي والمتعدد الأطراف على الشباب. وتمثل التوصيات المحددة في الدراسة خطوات هامة للمضي بجدول الأعمال قدماً.

ومن خلال اعتماد خطة بناء السلام والحفاظ عليه، فضلاً عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن المناخ، نكون قد وضعنا خطة طموحة وضرورية للغاية للعالم الذي نعيش فيه – رؤية لعالم مستدام يسوده السلام. والشباب والسلام والأمن جزء أساسي في تنفيذ هذا الإطار العريض وفي النهوض بمجتمعات مسالمة وعادلة لا يُهمّش فيها أحد.

ولذلك، فقد حان الوقت لوضع حد للخطاب المدمر الذي يعتبر الشباب عوامل محركة للنزاع أو ضحايا. وبدلاً من ذلك، يجب أن تُسخّر إمكاناتهم الكاملة وقيادتهم بوصفهم بناة فعالين للسلام في جميع جوانب الحفاظ على السلام. وعلينا أن نستفيد من معارف الشباب وحماستهم ومواطن قوتهم للإسهام في إحلال السلام وتحقيق مستقبل أفضل، وتمكينهم من المشاركة المدنية والسياسية المجدية. ويشدد برنامج العمل العالمي للشباب على أن الشباب يمكن أن يكونوا عوامل دينامية للسلام وأن يساعدوا في توجيه العمل الوطني والدعم الدولي.

ومن الشروط الأساسية لمشاركة الشباب تمكينهم في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحماية حقوقهم الإنسانية العالمية وحرياتهم الأساسية وإعمالها. ويعزز ضمان الحقوق السياسية والاجتماعية للشباب الثقة في النظام في سن مبكرة، ويرسي بالتالي الأساس لعقد اجتماعي قوي وطويل الأمد. وتظهر الدراسة المرحلية التي قدمها السيد سمبسون اليوم مدى أهمية القيادة الشبابية في تعزيز السلام والإدماج والحوار. لذا، فإن ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشباب ضروري للنهوض بالعمليات الوطنية لبناء السلام. وأود أن أشدد على النقاط الأربع التالية بشأن أفضل طريقة تمكننا من المضي قدماً بجدول الأعمال هذا.

أولاً، يجب علينا جميعاً المشاركة والاستثمار في الشباب. وهذا يعني تحسين نوعية الحوار مع الشباب. وثمة حاجة إلى زيادة التمويل المخصص للشباب والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال زيادة المعونة المقدمة في البيئات الهشة وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وإلى مشاركة الشباب وتمكينهم. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً هاماً من خلال إدراج سبل إشراك الشباب بصورة مجدية، أثناء النزاعات المسلحة وفي أعقابها، في تقديم المشورة والتوصيات بشأن استراتيجيات بناء السلام.

ثانياً، ينبغي الاستماع إلى الشباب ورؤيتهم. إننا بحاجة إلى الاعتراف بتنوع الشباب في سياق تحليلنا ومشاركتنا، بينما نكفل تصنيف البيانات بصورة منهجية حسب العمر ونوع الجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي.

ثالثاً، يجب ألا يتخلف أي من الشباب عن الركب. ومن المهم الاعتراف بأن استبعاد الشباب والتمييز ضدهم، على أساس العمر أو نوع الجنس أو الإعاقة أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو الدين أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، يؤثران سلبا على السلام والأمن. وعلينا أن ندرك التحديات المحددة التي يواجهها الشبان والشابات، بما في ذلك الإقرار بأن استمرار عدم المساواة بين الجنسين يجعل الشابات عرضة للخطر بصورة خاصة. وعلى نحو ما أبرزته الدراسة، نحن بحاجة إلى ضمان أن تكون المؤسسات التعليمية محميّة وخالية من العنف ومتاحة للجميع.

رابعاً، يجب أن نواصل الضغط من أجل كفالة أن تظل هذه المسألة مدرجة في جدول أعمالنا. ونرحّب باستمرار الأمين العام في تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ جدول الأعمال المتعلّق بالشباب والسلام والأمن.

وكما يقول المثل القديم، إننا لا نرث الأرض من أجدادنا، بل نستعيرها من أطفالنا. وهذا الجيل من الشباب لا يرضى بالانتظار. فأطفالنا آتون للمطالبة بميراثهم. إنهم يطالبون بالاضطلاع بدورهم في تشكيل العالم الذي سيرثونه منا. وهم يطالبون – كما دعاهم مانديلا – بأن يكتبوا مصيرهم. ومهمتنا هي أن نكفل أن يتمكنوا من القيام بذلك.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الشابات الثلاث الشجاعات والملهمات اللائي قدمن لنا إحاطات إعلامية اليوم: السيدة جاياتما فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛ وممثلة الشباب، السيدة صوفيا بيير – أنطوان؛ والسيدة كيسي إيكومو – سوانيه. وقد ألهمني كثيراً ما شاطرننا إياه. وأعتقد أنه إذا كان المستقبل يعتمد عليهن، فإن كل شيء سيكون على ما يرام. ونهنئ السيد غرايمي سمبسون، المؤلف الرئيسي للدراسة المرحلية المستقلة (انظر S/2018/86)، وكيانات الأمم المتحدة المشاركة فيها على عملهم القيم.

إننا نجدد اليوم التزامنا بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أودّ أن أركّز على ثلاث مسائل لهذه المناقشة: أولاً، أهمية مشاركة الشباب؛ ثانياً،

إشراك الشباب في أعمال الأمم المتحدة؛ وثالثاً، ترجمة القرار إلى إجراءات ضمن السياق.

أولاً، فيما يتعلق بأهمية مشاركة الشباب، توضح الدراسة المرحلية كيف يشعر الشباب غالباً بأنهم غير ممثلين أو مستبعدون من جانب المؤسسات عينها التي يفترض أن تخدمهم. إن الشباب هم في الواقع ''السلام المفقود''. ونعتقد أن الشابات والشبان من المساهمين بالغي الأهمية في منع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلام. فلديهم رغبة مشروعة في المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن مستقبلهم.

والشباب لديهم القدرة على العمل كقوة تحويلية لإحداث التغيير بالوسائل السلمية. وهذا ليس تهديداً ولكنه يتيح الفرصة لتعزيز مجتمع متنوع وشامل. وقد برهن التاريخ على ذلك في أماكن مثل براغ وإندونيسيا أو في الآونة الأخيرة، في تونس ومصر. وليس من قبيل المصادفة أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان هم في الغالب من الشباب، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى حمايتهم، لا سيما في الأوقات التي يتعرض فيها الحيز المتاح للمجتمع المدني إلى ضغوط متزايدة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية بشأن إشراك الشباب في أعمال الأمم المتحدة. من الضروري أن ندمج أفكار الشباب وآرائهم بطريقة أكثر هيكلية في ممارسات المجلس كجزء من الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. فالشباب يشكلون قوة رئيسية عندما يتعلق الأمر بمنع العنف والحفاظ على السلام. ولما كانت هناك حاجة إلى اتباع نهج يشمل الأمم المتحدة بأكملها، فلا ينبغي استبعاد مجلس الأمن. لذلك، فإننا نرحب بإسهامات الشباب مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ونشجع مجلس الأمن على أن يكون مستعدا للاستماع للشباب وهم يتكلمون بشأن البنود العادية المدرجة في جدول أعماله أيضا. ونحن نقدر الاهتمام الذي تلقاه الشباب من لجنة بناء السلام ونرحب بإدراجهم في هيكل أعمالها في المستقبل.

كما نرحب بالمشاركة النشطة للشباب في هذا الحدث الرفيع المستوى هذا الأسبوع بشأن الحفاظ على السلام. وكما توصي الدراسة المرحلية، ينبغي أن يشار إلى دور الشباب بشكل أكبر في الولايات والإبلاغ المتعلق ببعثات حفظ السلام والبعثات السياسية. وتشكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أحد الأمثلة التي ضُربت مؤخرا على إدراج اللغة ذات الصلة بشأن الإشراك الحقيقي للشباب، وهو ما يستحق المزيد من الاتباع الممنهج. ومن دواعي فخري أن أقول إن بياني اليوم يشمل مدخلات قيمة من ممثلينا الشباب لدى الأمم المتحدة. ونشجع بقوة الدول الأعضاء التي لم تعين ممثلين شباب بعد على أن تفعل ذلك أيضا.

أما نقطتي الأخيرة فتتعلق بتحويل القرارت إلى إجراءات في سياقات محددة. وبالنسبة لـ١,٨ بليون شاب في جميع أنحاء العالم، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ولذلك ينبغي أن يتحول القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) إلى مختلف سياقات الشباب واحتياجاتهم استنادا إلى تحليل دقيق للأسباب الجذرية. ويجب أن تكون هذه التحليلات المشتركة جزءاً من استجابتنا الشاملة في تنفيذ خطة الحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن تكون جهودنا التنفيذية أكثر وضوحا من أجل تفعيل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). إن الاتحاد الأوروبي يعكف حاليا على إعداد جدول أعماله لدعم الشباب والسلام والأمن، ونشجع المناطق الأخرى على أن تحذو حذوه.

أما بالنسبة لمملكة هولندا، فإننا نسهم أيضا، على سبيل المثال، عن طريق مساعدة البرامج دعما لمشاركة الشباب في شمال مالي، وتقديم الدعم في مجال التدريب بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان في مختلف البلدان، أو أقرب إلى الوطن، وضع برامج على مستوى المجتمعات المحلية في مدن مثل لاهاي لتوفير الفرص للشباب ومنع التطرف.

تعتقد مملكة هولندا أن مسألة الشباب والسلام والأمن تستحق المناقشة الهيكلية واهتمام المجلس. ولذلك نشارك بيرو والسويد في دعم التوصية الداعية إلى طلب تقرير سنوي يقدمه الأمين العام.

السيدوو هاي تاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيدي الرئيس، نشكركم على الدعوة لعقد جلسة اليوم. كما أشكر مبعوثة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية. لقد استمعت الصين باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها كل من السيد سمبسون، والسيدة بيير - أنطوان والسيدة إيكومو - سوانيه.

إن الشباب هم مستقبل العالم وأمله. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز حماية فئات الشباب في مناطق النزاع، ومساعدتها على الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز السلام والاستقرار العالميين. وينبغي أن نواصل تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن النهوض بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وأن يعمل جاهدا على أساس ولاياته والتعاون الدولي.

أولا، يجب علينا تضييق الخناق بحزم على الإرهابيين والمتطرفين ردا على الضرر الذي يلحقونه بالشباب. إن الإرهاب والتطرف العنيف هما العدوان المشتركان للبشرية جمعاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وأن يوحد معاييره، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن يكافح بحزم جميع أشكال الأنشطة الإرهابية والمتطرفة العنيفة. وينبغي لآلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تدفع بنشاط المجتمع الدولي إلى تعزيز تعاونه، ولا سيما من خلال اتخاذ تدابير لمنع التأثير الهدام للإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة على الشباب؛ وأن تقطع القنوات التي تؤثر من خلالها القوى المتطرفة والإرهابية على الشباب وتحرضهم؛ وأن تكافح بفعالية أنشطة الإرهابيين والقوى المتطرفة في استخدام الإنترنت في تجنيد وإعداد الخطط الرئيسية وجمع الأموال؛ وأن تقطع أذرع الإرهابيين والمتطرفين الآثمة التي تتواصل مع الشباب.

ثانيا، يجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل إيجاد حل للقضايا الساخنة والمسائل الإقليمية عن طريق إيجاد حلول سياسية وإيلاء الأهمية لدور الشباب في حل النزاعات. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يزيدا من إحساسهما بأنّ الوضع بات ملحّاً،، وأن يعززا البحث عن حلول سياسية للقضايا الساخنة ذات الصلة، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وأن يساعدا البلدان في حالات النزاع للنهوض بعملية السلام والمصالحة الوطنية؛ وأن يسويا المنازعات بالسبل السلمية عن طريق الحوار والتشاور؛ وأن يساعد مناطق النزاع على تحقيق السلام والاستقرار في القريب العاجل؛ وأن يهيّئا بيئة سلمية وهادئة مؤاتية لنمو الشباب وتنميتهم. ويجب أن نكفل المشاركة البناءة من جانب الشباب في العمليات السياسية، مع إيلاء الاعتبار التام لآرائهم وجعل عمليات السلام تعمل لصالحهم بصورة تامة.

ثالثا، يجب إيلاء الاعتبار التام لاحتياجات الخاصة للشباب والتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهناك العديد من الأسباب العميقة الجذور للنزاعات، بما في ذلك الفقر المدقع، والتنمية غير المتوازنة وشح الموارد. وينبغي لجميع البلدان المشاركة بقوة في الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز تعليم الشباب وأمن عمالتهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على تحسين قدراتها في مجال التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى تعليم الشباب وعمالتهم، وزيادة التكامل الاجتماعي والشمول، وغرس الإحساس بالمسؤولية في نفوس الشباب لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعززا التعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية

ودون الإقليمية عن طريق زيادة الدعم المقدم للمشاريع ذات الصلة في ميدان الشباب. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي، والمشاركة بنشاط في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، واتخاذ تدابير عملية لمنع النزاعات، والإسهام في صون السلم والاستقرار العالميين، ومساعدة الشباب على تحقيق التنمية الشاملة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر الرئاسة البيروفية على تنظيم هذه المناقشة الهامة المتعلقة بالقرار الابتكاري ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي اعتمد قبل ثلاث سنوات. وأود كذلك أن أذكر بتعزيز قيادة الأردن للقرار، وأن أشكرها على ذلك.

نحن ممتنون أيضا للسيدة جاياثما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، على الإحاطة الإعلامية الزاخرة بالمعلومات؛ والسيد غرايمي سمبسون، المُعد الرئيسي للدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)؛ والسيدة صوفيا بيير - أنطوان، من هايتي؛ والسيدة كيسي إيكومو - سوانيه من جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد ذكرونا بأن معظم شباب العالم يرغبون في الإسهام في تحقيق السلام والتنمية المستدامة للجميع.

ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بالدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن.

ونرى أن النتائج الرئيسية للدراسة تبعث على قدر كبير من التفاؤل، إذ تبين أنه بالرغم من النزاعات الجارية والتوترات الجيوسياسية على كوكبنا، لا يرغب معظم شبابنا في المشاركة في عمليات السلام فحسب، بل يظهرون التزاما قويا بالعمل من أجل تحقيق السلام والأمن لمجتمعاتهم وبلدانهم من خلال طرق مبتكرة بالعديد من المبادرات التي تستند إلى تعزيز التحالفات واستخدام التكنولوجيات الجديدة. إن الشباب يريدون السلام وهم يريدون تيسير استدامته والتزامهم، لأن الاستثمار في التنمية المستدامة والمنصفة فيما بين البلدان وسيلة لمنع نشوب النزاعات وتسهم بدورها في تحويل مساهمتهم إلى مكاسب للسلام.

ولهذه الأسباب، ترحب غينيا الاستوائية ببعض توصيات التقرير فيما يتعلق بأهمية تعزيز التحالفات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل كفالة البحث وجمع البيانات اللازمة بشأن الشباب والسلام والأمن لضمان تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة والقرارات الأخرى ذات الصلة لتحقيق الحلول السلمية للنزاعات وحماية المدنيين الذين سيتحملون المسؤولية عن بناء السلام والتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق العميق حيال أكثر من ٤٠٠ مليون من الشباب الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة والجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والوصم والعنف والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي - وهو ما يمكن ربطه بانتشار التحيز العنصري والعرقي والتحيز الديني للحركات الشعبوية فضلا عن مرتكبي الجرائم العنيفة وصغار الجناة - والذين يصبحون ضحايا عاجزين أو مختفين عن الأنظار يحاولون الهروب من النزاع.

إننا نتكلم عن أكبر جيل من الشباب في التاريخ. فأكثر من نصف سكان العالم اليومَ دون سن الثلاثين. والعديد منهم عاطلون. وفي الواقع، أكثر من ٥٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر ونحو ١٤ مليون منهم من اللاجئين أو المشردين بسبب النزاع. وفي أفريقيا، أكثر من ٦٠ في المائة من السكان هم دون سن ٢٤. وهذا يعني أنه في قارتنا معظم ضحايا النزاع والأشخاص الذين يعانون أشد المعاناة من الصراع، دون احتساب النساء من جميع الأعمار، هم من الشباب والأطفال. والبطالة بين الشباب الأفريقي مرتفعة وتتراوح بين ١٠ و ٢٩ في المائة تبعا للمنطقة. وهذه الأرقام سببها غياب التنمية وعدم

المساواة في التنمية بين البلدان وداخلها، وعدم إمكانية الوصول إلى الشروط العادلة في الأسواق الدولية والنزاعات والإرهاب والتطرف العنيف، من بين مشاكل أخرى. تلك المجموعة من الظروف غير المؤاتية تجعل هؤلاء الشباب والأطفال عرضة للتضليل من جانب الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة. لكن كما يذكرنا التقرير الذي نناقشه، معظم الشباب يتطلعون إلى السلام ويعملون من أجل تحقيقه. ولذلك يجب أن ترتكز مكافحة جميع هذه الشرور على الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي العادل، وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين ومشاركة الشباب والنساء على جميع المستويات. ويجب ألا تكون المعركة على الجبهة العسكرية وحدها.

وفي كلمة ترحيب في مؤتمر القمة السابع عشر لجمعية الاتحاد الأفريقي، المعقود في مالابو، بجمهورية غينيا الاستوائية، في ١ تموز/يوليه ٢٠١١، قال الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس الاتحاد الأفريقي حينها، إنه دعا الشباب الأفريقي بوصفهم الورثة الشرعيين لمستقبل أفريقيا، وأن الشباب بالنسبة لنا، لا يمثل مشكلة للمجتمع، بل عاملا حاسما في عملية تنمية المجتمع. ذلك الإيمان بشباب أفريقيا كان دائما ثابتا خلال فترة رئاسته، إذ أظهر من خلال دعمه لمبادرات الاتحاد الأفريقي مثل برنامجه الخاص بفريق المتطوعين الشباب موضوع عام ٢٠١٧ لتسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب من أجل التنمية المستدامة، والمهرجان السنوي بين الصين وشباب أفريقيا ومؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عمل على تعزيز تلك المبادرات.

وعلى الصعيد الوطني، عقدت غينيا الاستوائية أول مؤتمر وطني للشباب في ٢٠١٠، والذي أدى إلى اعتماد السياسات الوطنية الرامية إلى كفالة احترام الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب. وتشمل نظم المنح الدراسية على الصعيدين الوطني والدولي، والحصول على السكن اللائق والمبادرات الرامية إلى إيجاد فرص العمل اللائق كجزء من أفق عام ٢٠٢٠ خطتنا الوطنية للتنمية.

وفي الختام، نود أن نؤكد دعمنا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) فيما يتعلق بتحسين قدرات ومهارات الشباب وبإيجاد فرص عمل لهم، بغية الإسهام على نحو فعال في الحفاظ على السلام. كما نشجع المجتمع الدولي على دعم الشباب في ذلك الصدد. إن أفريقيا هي أكثر قارات العالم من حيث تعداد الشباب والمنطقة الوحيدة التي لا يزال فيها عدد الشباب يتزايد. ويمثل الشباب الأفريقي مستقبل العالم بأسره، لا مستقبل أفريقيا فحسب. الشباب في أي منطقة يمثلون مستقبلنا جميعا. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي والكيانات المختلفة للأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، إلى الاستثمار في السياسات الدولية التي تعزز المساواة والتعاون والأخوة فيما بين البلدان بهدف ضمان منع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن الدائمين بمشاركة الشباب وفي سياق احترام سيادة البلدان.

السيد إينتشاوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة بيرو على عقد وتنظيم جلسة اليوم. ونود أيضا أن نرحب بحضور السيدة جاياتما فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيد غرايمي سمبسون، والسيدة صوفيا بيير أنطوان والسيدة كيسي إيكومو – سوانيه وأن أشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية.

هناك حاليا قرابة بليوني شاب في جميع أنحاء العالم، أكثر من ٤٠٠ مليون منهم يعيشون في المناطق المتضررة من النزاعات أو العنف المنظم، وفقا للتقرير الذي قدمه السيد سمبسون (S/2018/86). ولذلك، من واجب المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لاحتياجات ذلك القطاع.

وتفضي الحروب والنزاعات إلى حلقة مفرغة للشباب وكذلك للآخرين. وفي حالة الشباب الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاع، فإن العيش بدون توقع أنه بقمدورهم التطور في بيئة آمنة، وفي العديد من الحالاتن في ظل الحرمان من الذهاب إلى المدارس أو تلقي التدريب، واضطرارهم إلى ترك ديارهم، يجعل الخيارات المتاحة لهم قليلة، ومن ثم يصبحون عرضة للتجنيد على يد الجماعات المسلحة أو الجماعات الإرهابية. ومن أجل كسر الحلقة المفرغة للحروب، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع، فضلا عن العواقب المترتبة عنه. وأدت سياسات التدخل ومحاولات تغيير الأنظمة إلى آثار جانبية، بما في ذلك على الشباب.

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار استيعاب الجميع والوقاية وحماية الشباب في حالات النزاع، وكذلك العلاقة المتأصلة بين الشباب والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتناول القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) هذه الجوانب ويمثل نقطة انطلاق جيدة، ولكنه غير كاف. وتوصيات الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن تشير بوضوح إلى أن تلك الجوانب يجب أن تكون نقطة الانطلاق لإحداث تحول على نطاق واسع، وذلك بمشاركة المنظمات المتعددة الأطراف والدول والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى.

وبخصوص الشمول، يدعو القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بوضوح إلى مشاركة الشباب في صنع القرار، لا سيما في مجالات بناء السلام والمشاركة السياسية وحل النزاعات. ومن أجل القيام بذلك، يجب تهيئة بيئة مواتية وتوفير الآليات اللازمة. ونعتقد أيضا أنه يجب تعزيز دور الشباب من خلال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب مراعاة مشاركة الشباب وتلبية احتياجاتهم خلال النزاعات وبعدها. وحالة كولومبيا، حيث أعطى الشباب عملية السلام دفعة كبيرة، هي مثال واضح. ومثل هؤلاء الشباب الأمل لأنهم كانوا مستعدين للصفح والمضي قدما. وفيما يتعلق بالوقاية، يجب أخذ إسهامات منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب وتأثير العمل الذي يقومون به، وكذلك تجربتهم، بعين الاعتبار لأن لديهم إمكانات كبيرة لتعبئة أقرانهم بالإضافة إلى ميزة فهم الديناميات المحلية والأولويات التي يمكن أن تكون أساسية لتحقيق السلام الدائم.

ويمكن أن يسهم الشباب بشكل إيجابي في حل النزاعات، ولكن هذه الإمكانية لم يتم تسخيرها بما فيه الكفاية، بسبب الافتقار إلى الموارد ونتيجة بعض القوالب النمطية التي تصور الشباب على أنهم محرضون على النزاع أو ضحايا له. ولهذا السبب، جرى استبعادهم بصورة منهجية من صنع القرار والعمليات السياسية، كما كان الحال مع منظمات المجتمع المدني الشبابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تضع استراتيجيات لمعالجة مشكلة انعدام الأمن بالطرق السلمية وكيفية التعامل مع قضايا مثل الخدمات الأساسية والرعاية الطبية والتعليم. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المنظمات بتمويل مرن وأخذ احتياجاتها الخاصة بعين الاعتبار. وينبغي لنا أيضا أن نؤيد تسريح ونزع سلاح المراهقين والشباب الذين ارتبطوا في السابق بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع، مع التركيز بوجه خاص على إعادة الإدماج. ويشمل ذلك توفير التأهيل والدعم النفسي والتعليم ومراعاة احتياجات كل من الجنسين وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الدعم المستمر لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك إزالة الوصمة عن الأطفال الجنود السابقين.

وفي إطار مكافحة الإرهاب، يتعين أيضا وضع برامج شاملة لمنع التجنيد ولإعادة التأهيل وإعادة الإدماج واجتثاث التطرف، لا سيما فيما يتعلق بمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية، وذلك مع أخذة قضية إخضاعهم للمساءلة بعين الاعتبار عندما تستدعي الحالات ذلك.

أخيرا، يجب ألا نغفل عن الإشارة إلى مشاكل الشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونعرب مجددا عن قلقنا بشأن الشباب الذين اعتقلتهم قوات الأمن الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة، بمن في ذلك عهد التميمي، التي أصبحت رمزا للمقاومة الفلسطينية والتي تُحاكم في محكمة عسكرية. وهذا أمر غير مقبول. وندعو المجتمع الدولي إلى احترام وحماية الحقوق الأساسية للشباب. وإذا لم نبدأ العمل فيما يخص مسائل الشمول والوقاية وحماية هذا القطاع من السكان، فإننا لن نتمكن من كسر الحلقة المفرغة للحرب وسنواجه صعوبات كبيرة في توطيد السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إننا نقدر الإحاطات الإعلامية الهامة التي قدمتها السيدة فيكراماناياكي والسيد سمبسون وممثلتا المجمع المدني، السيدة بيير – أنطوان والسيدة إيكومو – سوانيه. ونرحب بالعدد الكبير من البلدان المشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة للمجلس ،ونود بصفة خاصة أن نشكر منظمات المجتمع المدني على دعمها وإسهامها في التحضير لهذه المناقشة. كما نود أن نشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب توطيد السلام ودعمه التابع للأمانة العامة.

كما نود أن نعرب عن إشادتنا ودعمنا لعمل مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، وأن نبرز التزام الأمين العام بتمكين الشباب ومشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر على مستقبلهم.

إن الجيل الحالي من الشباب هو الأكبر في التاريخ. وعموما، فإن معظم الأشخاص المتأثرين من النزاعات المسلحة المختلفة الدائرة في جميع أنحاء العالم هم من الشباب. وفي الوقت عينه، يمكن للشباب تقديم إسهامات هامة لصالح السلام والأمن. وتود بيرو التشديد على الدور الذي تتم دعوة الشباب إلى القيام به في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق العدالة والمصالحة. إن الشباب في غاية الأهمية لبناء رؤية شاملة للجميع للمستقبل ولتحقيق السلام المستدام. ولذلك، نرحب بالدراسة المرحلية عن الشباب والسلام والأمن (S/2018/86) التي نص القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي قدمه الأردن، على إعدادها. فهي تجمع أصوات الآلاف من الشباب من جميع مناطق العالم، ورسالتهم واضحة. إنهم يريدون التوقف عن النظر إليهم باعتبارهم مشكلة وأن يتم الاعتراف بهم كأصحاب مصلحة في عمليات السلام.

وتؤمن بيرو إيمانا راسخا بأن هذا هو النهج الصحيح لتنفيذ وتعزيز هذا البند المدرج على جدول أعمال المجلس بصورة فعالة. وذلك أمر ضروري إذا أردنا الاستفادة من إمكانات الشباب والتزامهم وقدرتهم على الصمود في مجال منع نشوب النزاعات والتعامل معها. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم إنشاء فضاءات آمنة وشاملة للجميع، تتيح للشباب المشاركة والإسهام في عمليات بناء السلام وتوطيد السلام في مجتمعاتهم المحلية على الصعيد الوطني. ونرحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد ونشجع الاستمرار في بذلها.

وترتبط هذه المسألة بشكل واضح بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فأهداف التنمية المستدامة تلزمنا، من بين أمور أخرى، بتوفير فرص عمل لائقة لشبابنا؛ وضمان تكافؤ الفرص من خلال تيسير الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم؛ وتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة تضم مؤسسات تستوعب الجميع. كما نلتزم بتعزيز حقوق الإنسان لجميع الشباب وحماية تنوعهم ومكافحة التمييز. وهذا يعني رفض الصور النمطية التي تصمهم كأشخاص أكثر عرضة لارتكاب أعمال العنف، وكذلك الاعتراف بقدراتهم على صعيد المشاركة والقيادة في الحياة العامة وتعزيزها. ومما لا شك فيه أن مشاركة مندوبين شباب في مختلف محافل الأمم المتحدة وعملياتها هي ممارسة جيدة، لأنها تقيم جسورا بين الحكومات ومنظمات الشباب بشأن جداول الأعمال التي تتماشى مع صون السلام والأمن الدوليين.

ويجب علينا أيضا مكافحة الصور النمطية التي تديم أشكالا معينة من التمييز والعنف ضد المرأة ؛ ويجب أن نستثمر في جهود بناء السلام المرتبطة بالشباب وأن نعزز الهويات الذكورية الإيجابية والمنصفة وغير العنيفة. ونعتقد أن تعزيز الحوار بين الحكومات والمنظمات التي يقودها الشباب مهم من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وترى بيرو أيضا أنه ينبغي للمجلس مواصلة تعزيز هذا الموضوع الهام وتوفير المتابعة الدورية له، لا سيما في مجالي حل النزاعات وبناء السلام المستدام. وفي هذا الصدد، سنقدم مع السويد مشروع قرار نأمل أن يحظى بدعم جميع أعضاء المجلس. وكما تشير الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، فقد حان الوقت لإحداث تغيير جذري يعترف بالشباب باعتبارهم العنصر المفقود في السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

كما ذكرت، لدينا قائمة طويلة من المتكلمين، لذلك أود أن أطلب من المتكلمين الإدلاء ببياناتهم في مدة لا تتجاوز أربع دقائق، وللسبب ذاته، ستستمر الجلسة خلال ساعة الغداء.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلجيكا.

السيد ريندرز (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. كما أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أشكر وفد بيرو على تنظيم مناقشة اليوم والمتكلمين على بياناتهم. وأهنئ السيد سمبسون وفريقه على القدر الكبير من البحث الذي قاموا به، والذي أسفر عن وثيقة طموحة (S/2018/86) لا تقدم توصيات محددة جدا للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء فحسب، بل تدعونا كذلك إلى التفكر بشكل أعمق وإلى مواجهة التحديات المتصلة بتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وترحب بلجيكا بتركيز الدراسة على خطاب إيجابي بشأن الشباب. فهو يتحدى عددا من المفاهيم النمطية، ويثبت أن لدى الشباب مقدرة هامة على العمل الذي يعزز السلام. فتهيئة بيئة مواتية للشباب البالغين ومشاركتهم في عمليات الوقاية وبناء السلام أمر بالغ الأهمية. كما أن المساواة في الحصول على التعليم الجيد والشامل للجميع، وكذلك فرص الحصول على عمل لائق، تشكل عناصر رئيسية في تهيئة تلك البيئة. فمن خلال التعليم، يمكننا أن نساعد الشباب على أن يصبحوا مواطنين واعين ومهمين ويتحلون بروح المسؤولية وقادرين على التفكير بصورة بناءة بشأن مكانتهم ودورهم في المجتمع.

وبناء على ذلك، تعمل وزارة الداخلية على تنسيق مشروع يسمى ''انهض''، يموله صندوق المفوضية الأوروبية. ويهدف المشروع، من خلال مزيج من العمل والتفكير، إلى تعزيز المهارات ومؤهلات الشباب بغية توجيهها نحو الصمود، أي القدرة على النهوض في مواجهة الصعوبات. ويستند تدريبه إلى منظور إيجابي – مواطن قوة كل فرد من الشباب ومواهبه. وقد توصلنا إلى أنه بتغيير المنظورات من المخاطر إلى الفرص، ومن الخوف إلى الانفتاح ومن السيطرة إلى المساءلة، يمكننا التصدي على نحو بناء لمسألة التطرف العنيف المعقدة، ونحرز تقدما نحو تحقيق الشمول.

وعلى الصعيد الوطني، توفر بلجيكا بالفعل منبرا منظما للشباب ليعبروا فيه عن أنفسهم ويسمعوا أصواتهم. وتشكل مشاركتنا النشطة في برنامج الأمم المتحدة لمناديب الشباب مثالا آخر على التزامنا بالإدماج، حيث يمكن للشباب أن يسهموا بفعالية في التحضير للاجتماعات الرفيعة المستوى والمشاركة فيها بأنفسهم. ومن الواضح أن الإدماج الفعال لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال كفالة الكرامة والحماية والحياة النوعية التي

يستحقها الشبان والشابات. وتظل بلجيكا ملتزمة – في ذلك الصدد، كما هو الحال دائما – التزاما راسخا بتعزيز حقوق الإنسان، وهو شرط أساسي لتحقيق السلام والتنمية، وتعلق أهمية خاصة على حقوق الفئات الضعيفة. ونعتقد أنه من الضروري حماية حقوق الشباب والاستثمار في تنميتهم حتى يتسنى لهم تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة بالتالي في تحقيق السلام والأمن.

ومن المهم أيضا أن نكثف جهودنا من أجل إشراك الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن التقرير المشترك بين البنك الدولي والأمم المتحدة ''سبل تحقيق السلام''، يشدد على أهمية إشراك الشباب في منع نشوب النزاعات العنيفة وتعزيز العلاقة بين التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام. ويصب في مصلحة السلام العمل من أجل مستقبل الشباب القادرين والمسؤولين كمواطنين واعين وحيويين ومنفتحين. ولذلك، فإننا نتشاطر تماما الرؤية المتمثلة في أنه يجب الاعتراف بالشباب باعتبارهم شريكا أساسيا في السلام. ولذلك يدعم تعاون بلجيكا الإنمائي، في البلدان الشريكة لها، التدريب المناسب ويحفز العمالة ومباشرة الأعمال الحرة، ويعزز حقوق الشباب بهدف إشراكهم بنشاط في عمليات صنع القرار.

وختاما، أشدد على أن بلجيكا ملتزمة بمواصلة تعزيز حقوق الشباب بهدف الإدماج الفعال في عمليات السلام والأمن الحاسمة. وسنسعى، بصفة خاصة، في عملنا بصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام، على كفالة دمج البعد الشبابي إيجابيا في أنشطة اللجنة. وإذ تأخذ بلجيكا توصيات التقرير في الاعتبار، فإنها ستعمل كذلك على توجيه الانتباه إلى التحديات التي تواجه الشباب، وستدعو إلى زيادة تكامل برنامج الشباب والسلام والأمن.

ويجب علينا أن نعمل معا كذلك بشأن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، متابعة تلك التوصيات.

وأرحب بالنيابة عن بلدي، بكون أن التقرير قيد المناقشة اليوم يفتح الباب أمام دينامية جديدة في مجلس الأمن. وأرى أن من المهم أن يكون المجلس على علم بما يستجد في الوقت المناسب وبطريقة شاملة بالحالات المحددة التي تهم الشباب ولها صلة بولايته. وينبغي لها أن تكون منظمة بشكل أفضل، ولا سيما من خلال استخدام آليات الوصول إلى المعلومات اللازمة. فالمخاطر عالية، وتعتزم بلجيكا تقديم مساهمتها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في كرواتيا.

السيدة بورتش (كرواتيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا أشكر الرئاسة البيروفية لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم حسنة التوقيت وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية المميزين على بياناتهم.

تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يسعدني أن أشارك في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام جدا، الذي نعتبره مكملا للمناقشات المقبلة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. وتود كرواتيا أن ترى دور الشباب يعالج بعمق أكبر في مختلف المحافل ومن منظورات مختلفة، ولا سيما دورهم كجهات فاعلة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولذلك السبب، نؤيد تسليط مزيد من الضوء على الشباب والسلام والأمن في مجلس الأمن، من خلال مواصلة ممارسة عقد المناقشات المفتوحة بشأن هذا الموضوع وعن طريق تأسيس الأمين العام لتقارير تنفيذ سنوية على حد سواء.

وكذلك أهنئ جميع الشركاء الذين أسهموا في الدراسة المرحلية (S/2018/86) بشأن تجميع تقرير شامل وموضوعي يشير بوضوح إلى الأسباب التي تدعو إلى القلق، بينما، الأهم

من ذلك، يفتح أعيننا على الإمكانات غير المستغلة لبناة السلام الشباب في سعينا المشترك إلى تحقيق عالم أكثر أمانا.

ومن الواضح أنه لم يفعل سوى القليل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تسخير إمكانات الـ ١,٨ بليون شاب في جميع أنحاء العالم، لا سيما بالنظر إلى أن غالبيتهم يعيشون في بلدان منخفضة الدخل، وكثيرا ما يشكلون جزءا كبيرا من السكان في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة. وينبغي الاعتراف بالشباب بوصفهم شركاء ووكلاء في بناء السلام والحفاظ على السلام، إذ أنه لا جدال في أن لهم صوتا قويا عندما يتعلق الأمر بمعالجة تهميشهم وانتهاك حقوقهم الإنسانية وعدم أخذهم بعين الاعتبار. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نرفض الرأي القصير النظر الذي ينظر إلى الشباب على أنهم مشكلة يتعين حلها أو الذي لا يركز إلا على العدد القليل من بينهم الذين يشاركون في أعمال العنف.

وتصبح هذه المسألة واضحة بوجه خاص في التصدي للتهديد العالمي للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، الأمر الذي ظل بدوره يسفر على الدوام عن استجابات سياساتية محدودة وذات نتائج عكسية. وكما تدل الدراسة المرحلية، لا يوجد نهج أو حل وحيد يمكن أن يمنع الشباب من المشاركة في أعمال العنف أو من أن يتم تجنيدهم في التطرف العنيف. كما إننا نعلم أن تمكين الشباب يتقوض عندما نستمر في الاعتماد على التعميم والقوالب النمطية التي تحدد الشبان على أنهم جناة محتملين والشابات على أنهن ضحايا محتملات. وعندما نتصدى للتهديدات المتصاعدة المتمثلة في الإرهاب والتطرف، الآن بصفة خاصة، لا بد لنا من أن نركز على تلبية احتياجات الجيل الأحدث وتعزيز شعورهم بالأمان وعدم الإقصاء على حد سواء.

فتوفير التعليم للجميع بوصفه حقا من حقوق الإنسان وأساسا لتعزيز إعمال الحقوق الأخرى أمر أساسي من أجل تحقيق السلام، والتنمية المستدامة. إنه جهد متعدد الأوجه بآثار متضاعفة. وهو يتجاوز المهارة الحسابية والإلمام بالقراءة والكتابة واكتساب المهارات ذات الصلة وتوفير فرص العمل اللائق. إنه يعزز التسامح، والمواطنة العالمية وتقدير وقبول التنوع الثقافي، علاوة على التفاهم بين الأديان والثقافات.

كما أن بطالة الشباب أكثر بكثير من مجرد تحديد فئات اقتصادية.

ويُعُّد انعدام المنظور العام من أسوأ أنواع الفقر، فهو يقوض مجتمع السلام والتسامح من داخله. ولا يمكن تناول موضوع اليوم بصورة شاملة دون أخذ عنصر التنمية بعين الاعتبار.

ونشعر بالارتياح لأن الشباب يتوقون لاتخاذ إجراءات مستهدفة لمكافحة العنف والتعصب وجميع أشكال التمييز، فضلا عن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوسع الشباب أن يكونوا قدوة ملهمة، ومن الواضح أنهم على استعداد للقيام بذلك الدور. ويمكنهم التأثير على أقرانهم وإلهامهم، علاوة على تعزيز الوعي العام وتعزيز الحوار داخل مجتمعاتهم.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي ألا ننسى أنهم هم قادة الغد. ويجب تهيئة الظروف الملائمة لتمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم كاملة. ولن يتسنى لنا تحقيق نتائج مستدامة في تمكين الشباب، وبالتالي تعزيز السلام، إلا باتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات. ويشمل ذلك تنفيذ سياسات إنمائية وأطر تشريعية ملائمة، وكذلك توفير التعليم والتعاون الشامل مع مختلف أصحاب المصلحة مثل الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات الدينية ووسائط الإعلام.

وختاما، نقتبس كلمات القائد العظيم نيلسون مانديلا، الذي نحتفل بالذكرى المئوية لميلاده في هذا العام: ”فالشباب قادرون على دك حصون القمع ورفع راية الحرية“. ويحدونا

الأمل في أن تمكّنهم جهودنا المشتركة التي نبذلها اليوم ولاحقا من القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ملديف.

السيد عاصم (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر حكومة بيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وهي المناقشة الثانية التي عقدت تحت رئاسة بيرو هذا الشهر. وإنّ من المناسب للغاية التركيز على الشباب والسلام والأمن لتكملة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

ويرحب وفد بلدي بالملاحظات التي أدلى بها سعادة السيد نستور بوبوليثو، وزير خارجية بيرو، والسيدة جياثامي ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، وممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني، التي أثرت المناقشة الثاقبة اليوم.

فالشباب يجلبون معهم طاقتهم وعنفوانهم الاستثنائيين اللذين يمكن استخدامهما لصالح تحقيق هدف السلام وتعزيز الأمن والحفاظ على الاستقرار. وهناك ضرورة لاستكشاف السياسات العامة وإجراء الإصلاحات المؤسسية لإشراك الشباب بطريقة أكثر جدوى في تهيئة بيئة يسود فيها السلام. وتوفر المناقشات من قبيل هذه الجارية اليوم منبرا مفيدا لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لتعزيز التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

ويجب علينا التسليم بأن فئة الشباب كثيرا ما تتعرض خطأً للوصم والأوصاف النمطية بأنهم من عوامل عدم الاستقرار في كثير من البلدان. ونتيجة لذلك، كثيرا ما توضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف الشباب بوصفهم مسألة ينبغي معالجتها، في تجاهل للإمكانات التي يمكنهم تقديمها في إيجاد حلول مبتكرة. ونرى في ملديف أن أهداف وتطلعات الشباب تدفعها رغبة أكيدة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وكثيرا ما يؤدي الظروف تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخارجية إلى تورطهم في الأنشطة التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن سياساتنا الوطنية تهدف إلى التخفيف من هذه الظروف عن طريق كفالة الإدماج الاقتصادي والمساواة بين الجنسين وتعميم التعليم والتوعية لتلبية احتياجات الشباب.

وكما هو مسلّم به في الدراسة المرحلية المستقل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) عملا بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) فإنه يجب علينا أن نكفل عدم ضياع حقوق فئة الشباب في الفجوة بين الحقوق الممنوحة للأطفال وحقوقهم السياسية واستحقاقاتهم التي ينتفعون منها بوصفهم بالغين. ويجب إيلاء العناية االلازمة للفترة الانتقالية الهامة من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ لبناء مجتمعات قادرة على مواجهة النزاعات. وفي ذلك الصدد، تدعو ملديف أيضا إلى اتباع سياسات شاملة قادرة على تفهم شواغل الشباب والاستجابة لها. ومن شأن الحوار البناء والشامل مع الشباب أن يغرس فكرة المجتمعات الديمقراطية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية في ذات الوقت الذي يضع فيه المسار الصحيح لأجل الأجيال القادمة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشدد على أهمية الشراكات لأجل تعزيز مشاركة الشباب عبر الوسائل المبتكرة مثل الفنون والرياضة والإعلام القادرة على الوصول على نطاق أوسع لاستهداف هذه الفئة الديمغرافية. وقد استثمرت حكومة ملديف استثمارات هائلة لضمان توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية للشباب، وكذلك المساعدة في بناء التماسك والوحدة فيما بينهم. وأود في ذلك السياق، أن أسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به وسائط الإعلام، بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي، في تشكيل تصورات وعقول الأجيال المقبلة. ومن المهم الحد من

انتشار المعلومات المضللة وضمان نشر الأيديولوجيات التي تسهم في نشر الوحدة والتماسك الاجتماعي بين الشباب. ومن الأهمية بمكان تحقيق التوازن اللازم بين ضمان حرية التعبير، مع الحرص على منع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة والتحريض على العنف بينهم.

وما برحت ملديف تنظر إلى الشباب دائما بوصفهم شركاء في السلام وليسوا سببا لعدم الاستقرار. ويدعو وفد بلدي إلى تغيير تصورات الشباب بطريقة مماثلة في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع أو في تلك التي قد تنشأ فيها النزاعات. ولدى الشباب قدرة كبيرة على الإسهام في منع نشوب النزاعات عن طريق بناء القدرة على الصمود والتماسك في المجتمعات. ويجب عدم إغفال دورهم. ويقتضي اتباع نهج شامل للشباب قدرا هائلا من الاستثمارات التي تعود بفوائد كبيرة من جراء ضمان مستقبل من الاستقرار والرخاء والسلام للأجيال المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في أيسلندا.

السيد توردارسون (أيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة بيرو لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الشباب والسلام والأمن. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم الممتازة. لا شك أن الدراسة المرحلية المستقلة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) حافلة بالمعلومات، ومن الواضح أن السيد سمبسون وفريقه قد أجريا مشاورات على نطاق واسع.

وتؤكد الدراسة أن لمعظم الشباب رؤية مسؤولة ومتقدمة للعالم. وقد أصبح الشباب في عالمنا البالغ تعدادهم ١,٨ بليون شاب على اتصال فيما بينهم على نحو أفضل من أي وقت مضى. وهم يدركون ما يجري على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي بطريقة لم يعرفها آباؤهم وأجدادهم أبدا. ويعني ذلك أنهم قادرون على مقارنة ما يحدث في أنحاء شتى من العالم. وهم يرون الأماكن التي تنجح فيها الديمقراطية والحكومات، لكنهم يرون أيضا الأماكن التي يؤدي فيها الحرمان وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام المساواة إلى تقويض السلام والرخاء.

ويدرك الشباب أنه لكي تكون المجتمعات سلمية وآمنة فإنها بحاجة إلى ما هو أكثر من مجرد انعدام العنف. ولا شك أنهم يرغبون في الحفاظ على سلامة كوكب الأرض ويدركون أن تغير المناخ نفسه من بين العوامل المحتملة المؤدية إلى نشوب النزاعات بالنسبة للأجيال المقبلة. ومع ذلك، تكشف الدراسة أن الحكومات أكثر ميلا إلى معاملة الشباب باعتبارهم مشكلة عوضا عن كونهم شركاء من أجل السلام. ومع ذلك، فإن معظم الشباب سلميين، ويتطلعون إلى العمل وأخذ زمام القيادة إلا أنهم كثيرا ما يشعرون باستبعادهم من العملية السياسية. وإن للتعليم دورا فعالا في بناء السلام والحفاظ عليه، غير أن تحقيق ذلك كما ينبغي هو الأمر المعقد. وترسم وسائط الإعلام صورة مضللة عن الشباب، ولا سيما الذكور منهم. وهناك بعض القوى السياسية التي تسعى إلى التغرير بهم لأغراض سياسية.

إن المجتمعات التي تسمح للشباب بالمشاركة في الحياة العامة هي أقل عرضة للعنف. فعلى سبيل المثال، ساهم القمع الوحشي للمتظاهرين والناشطين السياسيين الشباب من جانب السلطات السورية في إشعال نزاع دام سبع سنوات. وينبغي لتلك العناصر وغيرها في الدراسة أن تثير قلقنا البالغ.

وتقدّم الدراسة توصيات مفيدة يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن ينظرا فيها بصورة أدق. ونؤيد التوصيات التي تبقي الشباب والسلام والأمن في جدول الأعمال. وحين يصمم مجلس الأمن عمليات حفظ السلام، ينبغي النظر في تأثيرها على الشباب. وقد تبين أن العمليات الشاملة للسلام والأمن تثمر نتائج أكبر. ومن ثم فإن مشاركة الشباب في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات ليست صحيحة وحسب؛ بل هي أساسية للنجاح.

ويجب أن يعمل مجلس الأمن والجمعية العامة معاً لوضع الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن موضع التنفيذ. وإنني أرحب بمشروع القرار المتوقع للمجلس بشأن الشباب والسلام والأمن وبقرار رئيس الجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك، باستضافة حوار الشباب في ٣٠ أيار/مايو.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية تركيا.

السيد جاويش أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في هذا اليوم المميز، ٢٣ نيسان/أبريل، وهو يصادف اليوم الذي اجتمعت فيه الجمعية الوطنية التركية للمرة الأولى عام ١٩٢٠ في أنقرة. لقد قرر مؤسس جمهوريتنا، مصطفى كمال أتاتورك، أن يُكرس هذا اليوم للأطفال في جميع أنحاء العالم. واليوم، وقلوبنا مع الأطفال والشباب الذين يتعرضون للقمع والاتجار والتهريب في جميع أنحاء العالم.

هناك ١,٨ بليون شاب في العالم. وهذا أكبر جيل من الشباب في التاريخ، وهو مصدر قوة أساسي لمستقبلنا المشترك. ولكن اليوم، في جميع أنحاء العالم، تعمل الأيديولوجيات المتطرفة والتطرف والإرهاب على استهداف الشباب. وتقوم الجماعات الإرهابية مثل داعش، والقاعدة، وحزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب، ومنظمة فتح الله الإرهابية بإساءة معاملة النساء والأطفال والشباب وتجنيدهم. إن كره الأجانب، والتيارات المعادية للإسلام، والتمييز العرقي والديني، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي هي الأسباب الجذرية للتطرف في صفوف الشباب. ويتعين علينا أن نوقف هذا الأمر. إن ما نحتاج إليه هو نهج شامل.

وفي تركيا، تقل أعمار نصف السكان عن ٣١ عاماً. وبالإضافة إلى ذلك، نستضيف قرابة مليون شاب سوري، وقد وضعنا هياكل حكومية وسياسات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. ونشجع الشباب على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا. وقد خفضنا حدود السن الدنيا للانتخابات البرلمانية، ونعمل على التأكد من مشاركتهم في عمليات صنع القرار. ونشجع الأمثلة التي يُحتذى بها والإدماج الاجتماعي وبرامج إعادة التأهيل. كما أن التعليم عامل رئيسي. ولا نترك أحداً يتخلف عن الركب ونوفر فرصاً متكافئة للجميع. ونعزز أيضاً الحوار فيما بين شباب من خلفيات مختلفة. تكمل كل هذه الجهود عملنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

نحن، صناع القرار والسياسيين، لدينا مسؤوليات هامة. وإن أحد أسباب تصاعد التطرف في أوروبا الغربية على وجه الخصوص هو اللغة الانقسامية التي يستخدمها بعض السياسيين. إن هذا النهج يقسم السكان على طول الخطوط العرقية والدينية، وهذه لعبة خطيرة جداً. ويجب علينا الامتناع عن خلق الصور النمطية. بدلاً من ذلك، يجب أن ننقل رسالة عن الوحدة، ورسائل إيجابية.

لا يقتصر التشدد والتطرف العنيف على ديانة أو عقيدة أو مجتمع محلي بعينها؛ إنه تحدينا المشترك، وعلينا أن نواجهه معاً. إن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) دليل على الدور الحاسم الذي يضطلع به الشباب في السلام والأمن. وينبغي للقرار الجديد الذي سيُتخذ تقديم مزيد من التوجيه. ويجب علينا أيضاً الاستفادة من إمكانات الآليات القائمة، مثل تحالف الحضارات. وتسعى إسبانيا وتركيا إلى إعادة تنشيط تلك المبادرة التي نحتاج إليها أكثر من أي وقت مضى.

ونحن بحاجة أيضاً إلى إيجاد تفاعل بين التدابير الوطنية والإقليمية والعالمية. يمكن استخدام الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في جزء من العالم على الصعيد العالمي. وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى توسيع قدرات الأمم المتحدة لتدعم الدول الأعضاء. وسنواصل الإسهام في جميع الجهود الرامية إلى تمكين الشباب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيدة كوبيا (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الوفد الكيني لدى الأمم المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن دور الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في صون وتعزيز السلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشيد بالسيد غرايمي سمبسون على قيادته في إعداد الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، التي شارك فيها الشباب الكيني في إطار العملية التشاورية. ونقدّر التوصيات الموضوعية المقدّمة إلى الدول الأعضاء من أجل اعتمادها وتنفيذها في القدرات الوطنية لكل منا. وأود أيضاً أن أشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما فيكراماناياكي، على ملاحظاتها الشاملة وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على تعليقاتهم المتميزة.

لدى كينيا مجتمع فتيّ جداً، إذ أن حوالي ٧٨ في المائة من الكينيين هم دون سن ٣٥ سنة. وفي الوقت الذي يبلغ فيه تعداد الشباب العالمي أعلى مستوياته، يكتسي تمكين الشباب ومشاركتهم الهادفة في جميع جوانب المجتمع أهمية أساسية وقد أصبح أولوية عليا بالنسبة لحكومة كينيا.

وعلى الرغم من تزايد الاعتراف بالدور الحاسم الذي يؤديه الشباب في حل النزاعات ومنع نشوبها، فإنهم لا يزالون يواجهون مصاعب ليس في الوصول إلى طاولة المفاوضات وحسب، بل أيضاً في التأثير على المناقشات والقرارات ما إن يصبحوا جزءاً من عملية الوساطة. وهذا يُعزى إلى حد كبير إلى المواقف السلبية أو غير المبالية لأطراف النزاع تجاه العمليات الشاملة للجميع والخبرة السياسية والنفوذ المحدودين للشباب.

وبغية تقليل العوائق والإعمال الكامل لإمكانات الشباب في تعزيز السلام والاستقرار، قطعت حكومة كينيا خطوات ملموسة لتهيئة أماكن مخصصة للشباب لاكتساب الوعي والمشاركة في منع نشوب النزاعات وفي صون السلم. وفي هذا الصدد، بدأت كينيا بالفعل عملية وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وستبدأ المشاورات على صعيد المقاطعات والمستويين الوطني والإقليمي بغية إذكاء الوعي وأخذ نظرة متعمقة من الجهات المعنية صاحبة المصلحة قبل إعداد مشروع خطة العمل. وستكون المنظمات الشبابية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، من بين جهات معنية أخرى، شركاء رئيسيين في تلك المرحلة الأولية، فضلاً عن المراحل المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئات الحكومية التي تعالج مسائل السلام والأمن تتخذ بالفعل خطوات لتصبح أكثر شمولاً. لقد نفّذت اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام وإدارة النزاعات المبادئ التوجيهية لهياكل السلام، والتي تنص على أنه مقابل كل ١٥ أعضائها ينبغي أن يكون هناك تمثيل للشباب من الذكور والإناث.

وعلاوة على ذلك، ومن خلال بناء القدرات والتدريب على السلام، والوئام الوطني، وحل النزاعات والوساطة، تمكّنت لجنة الوئام والاندماج الوطنية من الوصول إلى ٩٦٤ ٢٤ من الشباب في أنحاء البلد سعياً منها إلى إنشاء مجموعة من وكلاء التلاحم الشباب.

وعلى المستوى المحلي، أنشئ عدد من الهياكل داخل المؤسسات التعليمية لتيسير إسهام أكبر للشباب في جدول أعمال السلام والأمن. كما أنشئت أندية ”أماني“– وترجمتها أندية السلام – من المرحلة الابتدائية إلى مستويات التعليم الجامعي. وتكملة لأندية أماني، تكونت في كل جامعة، حكومية أو خاصة على السواء، مجموعة من سفراء السلام. وأُنشئت

أيضا مجموعات شبابية في المستوطنات العشوائية والمناطق الريفية، وبالتالي لم يتخلف أحد عن الركب.

ولا بد لي أن أشير إلى أن التطرف والتطرف العنيف ما زالا يشكلان تحديا لكينيا، وتحديداً للشباب الكيني. ونحث المجلس على أن يتحد بقوة أكبر ويتجاوز إدانة التطرف العنيف من خلال العمل أيضا ضد الكراهية والحصرية الدينية والعرقية، التي تقوض قدرات شبابنا. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص، لا سيما شركات وسائط الإعلام الاجتماعي، لحرمان الجماعات الإرهابية من الوصول إلى تلك المنصات كوسيلة للتطرف.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام كينيا بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ونرحب بالتوصيات الواردة في الدراسة المرحلية عن الشباب والسلام والأمن، ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء المعنيين في اعتماد تلك الخطوات القابلة للتنفيذ على المستويين الوطني والمحلي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد رينارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة بيرو لمجلس الأمن هذا الشهر على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب، قبيل انعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. إن مسألة مشاركة الشباب وانخراطهم في تحقيق السلام والحفاظ عليه تستحق اهتمامنا في كل خطوة على الطريق حقاً. وفي هذا الصدد، نرحب كثيراً بالمذكرة المفاهيمية لمجلس الأمن (S/2018/324، المرفق) بشأن هذا الموضوع.

وتؤيد إستونيا أيضاً البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بالتأكيد على أهمية القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي تناول لأول مرة الحاجة إلى إشراك الشباب في المناقشات بشأن السلام والأمن، وأقر بأن الشباب يؤدون دورا بالغ الأهمية في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتثني إستونيا على الدراسة المرحلية المستقلة عن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، ونحن ممتنون لمشاركة عدد من الشباب في إعدادها. ويحدونا الأمل في أن يعقب هذه الدراسة العمل بالاستناد إلى توصياتها وأنها ستساعد على بدء مشاركة هادفة للشباب في المسائل المتصلة بالسلام والأمن. وأود أن أسلط الضوء على بعض الجوانب خصوصا بشأن الأسباب التي جعلت المشاركة الهادفة للشباب بهذه الأهمية البالغة.

أولا، إن تشجيع الشباب على المشاركة النشطة في المجتمع يسهم بشكل مباشر في منع العنف، بما في ذلك التطرف العنيف والنزاع. وإذا كان لنا أن ننجح في جهودنا الوقائية على الصعيد العالمي، لا بد أن نضع الشمول في صميم استراتيجيات الوقاية. وقد أشارت الدراسة المرحلية إلى أن أوجه عدم المساواة الهيكلية والإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تسهم في تفشي الفقر والعنف والضعف في صفوف الشباب،. لذلك، وبغية تطوير مجتمعات أكثر شمولا، نحتاج إلى دعم الوصول المتكافئ لجميع الشباب إلى التعليم وأسواق العمل، وتعزيز حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية، والنهوض بسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والوصول بشكل استباقي إلى الشباب الأكثر تهميشا.

ثانيا، إن شراكات بناء السلام ذات القاعدة العريضة والتي تركز على البشر وتشمل إشراكا فعالا للشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى أمر لا غنى عنه في بناء السلام والحفاظ على السلام. والشباب هم العناصر الفاعلة الرئيسية في التحول الاجتماعي، والسماح لهم بالإسهام بحماسهم ومثاليتهم وطاقاتهم وحلولهم الإبداعية

سيفيد جهود بناء السلام. لذلك، وبعد انتهاء النزاع، من المهم أن تتاح للشباب فرصة المشاركة في أنشطة ما بعد النزاع وعمليات صنع القرار.

ومن المهم السماح بتمكين صوت الشباب. وحتى يُسمع ذلك الصوت بشكل أفضل، خفضت إستونيا سن الاقتراع من ١٨ إلى ١٦ عاما في الانتخابات المحلية، استجابة لمبادرة الشباب الذين يرغبون في المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. وكانت النتيجة إيجابية.

لقد آن الأوان لمزيد من الدعم والاعتراف من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بإسهام الشباب في الحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43)، ونتطلع إلى المزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع خلال الاجتماع الرفيع المستوى هذا الأسبوع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في الجبل الأسود.

السيد درمانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الشباب والسلام والأمن، وأثني على التزام بيرو القوى بهذه المسألة. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على مدخلاتهم القيمة في هذه المناقشة.

والجبل الأسود تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نشهد باستمرار العواقب المأساوية للنزاع والعنف في أنحاء مختلفة من العالم. وغالباً ما يواجه الشباب عقبات تتراوح من التمييز والتهميش والفقر إلى النزاع المسلح. وأصواتهم ممثلة تمثيلا منقوصا بشكل خاص في القضايا التي تهمهم، بما في ذلك بناء السلام ومنع نشوب النزاع. فالشباب هم الضحايا الرئيسيون للعنف المباشر في حالات النزاع، لكنهم أحياناً هم مرتكبو العنف، بسبب تعرضهم للتجنيد العسكري التطوعي وغير الطوعي على السواء.

إن مسألة الشباب والسلام والأمن تتطلب العمل المشترك. ونرحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في الدراسة المرحلية عن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، عملا بالقرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥). والجبل الأسود شاركت في المفاوضات المتعلقة بذلك القرار كجزء من منطقة أوروبا الشرقية ووسط آسيا.

إن قدرات الشباب لتيسير عمليات السلام غالباً ما يتم تقويضها. ونحن نعتقد أن من الضروري إشراك الشباب في هذه العمليات كأصحاب مصلحة وصانعي قرار. وهذا يسمح لهم بتولي زمام السياسات التي تؤثر عليهم وعلى جميعنا.

وهناك الكثير من الشباب والشابات الموهوبين والمبدعين من الرواد في ابتكار أدوات وسائط الإعلام الاجتماعية الجديدة وسبل الوصول إلى الشباب. والجبل الأسود تدعم كل الجهود الرامية إلى الإعراب عن احتياجات الشباب وأولوياتهم واقتراح حلول مستدامة لمشاكلهم. والاستراتيجية الوطنية للشباب في الجبل الأسود للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ تركز على تيسير وصول الشباب إلى سوق العمل والعمالة والتعليم الجيد، ومشاركتهم النشطة في عمليات صنع القرار ووضع السياسات العامة والوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة وإلى الثقافة، كمبدعين ومستهلكين على السواء. وهذه طريقتنا في السعي إلى إنشاء إطار فعال للتحسين المنهجي لوضع الشباب في الجبل الأسود. إننا نؤمن بقوة أن الاستثمار في الشباب هو أفضل استثمار لاستقرار مجتمعنا وازدهاره.

إن مساهمة منظومة الأمم المتحدة في الجبل الأسود، من خلال البرامج والمشاريع المختلفة، لا سيما البرنامج المتعلق

بتمكين الشباب، تتسم بأهمية كبيرة لتمكين الشباب من استخدام كامل إمكاناتهم في صنع القرار، ومباشرة الأعمال الحرة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة. كما أن الجبل الأسود تقوم بدور نشط للغاية في ربط الشباب من منطقة غرب البلقان. ويشارك ممثلون عن الحكومة والقطاع المدني في الجبل الأسود في عملية شاملة لإنشاء المكتب الإقليمي للتعاون الشبابي. ونحن نعتز بأن الجبل الأسود كان أول من أنشأ مكتب اتصال لتلك المبادرة الإقليمية الهامة، التي تهدف إلى تحقيق المصالحة من خلال الأنشطة المشتركة للشباب في منطقة غرب البلقان.

ويمكن للشباب في جميع أنحاء العالم تقديم إسهام مهم في الحفاظ على السلام والاستقرار. ونحن ندرك أن تحقيق أهداف السلام والتنمية يتعلق بمستقبلهم، وينبغي أن يكون لهم مصلحة لا بأس بها في ذلك. ومن الضروري، ديموغرافيا وديمقراطياً، أن يشارك الشباب بنشاط في صنع القرار وأن يعاملوا كأصول حيوية لأي مجتمع.

ويؤثر تزويد الشباب بالأدوات التعليمية الصحيحة من أجل منع حدوث الأزمات وبناء السلام تأثيرا إيجابيا على التنمية والسلام المستدام. ويدعم الجبل الأسود بإخلاص جهود الأمم المتحدة لتهيئة فضاءات يمكن للشباب أن يساهموا من خلالها في جدول الأعمال المتعلق بالسلام والأمن، وهو على استعداد لأن يكون شريكا يُعول عليه في هذه المساعي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية:

أعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الشباب والسلام والأمن. كما أشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما فيكراماناياكي، على إحاطتها الإعلامية وكذلك مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إسهاماتهم.

قبل أكثر من عامين بقليل، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، مُقِرًّا بأنه ينبغي الاستفادة من طاقة الشباب وإبداعهم وإشراكهم بنشاط في تشكيل السلام الدائم والمساهمة في تحقيق العدالة والمصالحة. ونقدر تقديرا عاليا عمل الفريق الذي قاده السيد غرايمي سمبسون، ونرحب بالدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) التي أعدها أعضاء الفريق استجابة للقرار. وأود أن أؤكد لزملائي أن الحكومة الأوكرانية تدرس بعناية التوصيات الواردة في التقرير، وستأخذها بعين الاعتبار في إطار مواصلة تعديل سياستها الوطنية المتعلقة بالشباب.

للأسف، علينا أن نعترف، ونتفق مع ما خلصت إليه الدراسة بأن: العديد من الشباب في جميع أنحاء العالم يشعرون بالإحباط إزاء نزوع حكومات بلدانهم والجهات الفاعلة الدولية إلى معاملة الشباب باعتبارهم مشكلة يتعين حلها، وليسوا كشركاء سلام. ويجب أن تكون إحدى أولوياتنا هي التصدي لذلك التحدي، بغية الإسهام في السلام والأمن الدوليين. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الـ ١,٨ بليون شاب في جميع أنحاء العالم يمكن أن يضطلعوا بدور حاسم في بناء عالم أكثر سلما من عالمنا اليوم. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ضمان شمولية السياسات الشبابية الرامية إلى الإدماج الاجتماعي السلس للشباب واستيعاب إمكانياتهم الإيجابية والإبداعية، بما يعود بالنفع على المجتمعات.

وسنواصل إيلاء اهتمام خاص بهذه المسألة من خلال برامج الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة المتعلقة بالشباب.

فالشباب هم المستقبل. وعلى الرغم من أنهم يسهمون بنشاط في تحقيق السلام والأمن من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام – وأدعو الحاضرين إلى النظر إلى متوسط أعمار الأفراد من ذوي الخوذات الزرقاء – فإنهم كذلك أشد الفئات معاناة من الكوارث السياسية وتلك الناجمة عن النشاط البشري، شأنهم في ذلك شأن النساء والأطفال.

وأود أن أسلط الضوء على أن الشباب هم أشد الفئات معاناة في أوكرانيا جراء العدوان الروسي في شبه جزيرة القرم ودونباس. فالشباب في تلك المناطق فقدوا فرصتهم في الحصول على التعليم الجيد والعمل. وأكثر من ٦٠ في المائة من المشردين داخليا هم من الشابات. ومع ذلك، فإن عشرات الآلاف من الشباب تطوعوا بنشاط بتقديم الدعم إلى قواتنا المسلحة في الكفاح من أجل حماية سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وأصبحت المنظمات الشبابية والطلابية نشطة أيضا في تقديم المعونة والمساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من الأعمال العدائية الناتجة عن ذلك.

وقد حث وفد بلدي الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا على قبول مسؤوليته القانونية الدولية، ونحن نطالبه بإنهاء أفعاله غير المشروعة المرتكبة في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وفي بعض أنحاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وكمثال على ذلك، واصل الاتحاد الروسي، وفقا للتقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي صدر قبل شهر، إجبار سكان القرم على الالتحاق بقواته المسلحة بتجنيد ٨٠٠ ٤ من الرجال على الأقل إلزاميا خلال حملتين في عام ٢٠١٧، وذلك في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، بدأت المحاكم في القرم النظر في قضايا بتهمة الهروب من الخدمة العسكرية. ولذا، فإننا نطالب الاتحاد الروسي بوقف الممارسة غير القانونية المتمثلة في تجنيد الشباب في الأراضي المحتلة إلزاميا وبأن يحترم التزاماته بوصفه سلطة قائمة بالاحتلال وفقا للقانون الدولي الإنساني، على النحو الذي حددته الجمعية العامة.

ومهما بلغت مشاعر الاعتزاز التي تشعرنا بها الأعمال التي يقوم بها الشباب في أوكرانيا، فإن صد العدوان الأجنبي والتعامل مع عواقبه ليس هو المصير الذي كنا نتوخاه لجيلنا الشاب. وعليه، فإن حكومة أوكرانيا الآن ملتزمة بتعزيز قدرات شبابنا نوعيا، فضلا عن تهيئة فرص متساوية وضمان حقوق متساوية لهم. ونحن نؤمن إيمانا قويا، في ذلك الصدد، بأن التعليم يتعين أن يقوم، وسيقوم، بدور رائد في تشكيل مستقبل شبابنا، بتعزيز دورهم في الحياة العامة وبث روح الانفتاح والتسامح وروح التفاؤل بالمقدرة على الإنجاز.

ولتحقيق ذلك الهدف، تم إطلاق إصلاح تعليمي في عام ٢٠١٧ باعتماد قانون بشأن التعليم. ويتماشى ذلك، من بين أمور أخرى، تماشيا تاما مع توصية الدراسة المرحلية بدعم سياسات وممارسات شاملة للجميع في مجال العمالة، تكفل المساواة بين جميع الشباب في الوصول إلى سوق العمل والتمتع بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

ونعيد تأكيد موقفنا المتمثل في أن تمكين الشباب والمنظمات المعنية بالشباب أمر أساسي في النهوض بنماذج إيجابية يقتدى بها، وإيجاد استجابات مناسبة للعنف وبناء نسيج اجتماعي مسالم. ولذلك، فقد ابتعدت حكومة أوكرانيا، فيما يتعلق بالسكان الشباب، عن الموقف المتعالي في العمل مع الشباب إلى نهج شامل للجميع يقوم على مشاركة الشباب. ونشير إلى أن واضعي الدراسة المعروضة علينا هم أيضا يدعون إلى اتباع نهج كهذا .

إن أوكرانيا مقتنعة بأنه لا يمكن المبالغة في تقدير دور الشباب في ضمان السلام والأمن. ويمكن لطاقة الشباب وإبداعهم أن يسهما في تنمية مجتمعاتهم وتقدمها. وللأسف، هناك كذلك العديد من الأمثلة التي تبين أن تلك الطاقة يمكن أن تُستغل،

وهي فعلا تُستغل، لأغراض تخريبية. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نساعد جيل الشباب في السعي إلى تحقيق تطلعاتهم في بناء عالم أفضل مستقبلا وتزويدهم من خلال التعليم بالأدوات المناسبة لضمان أن يصبح الشباب عناصر للسلام والتغيير الإيجابي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): قال المهاتما غاندي ذات مرة: إذا أردنا أن نحقق السلام الحقيقي في العالم، فعلينا أن نبدأ بالأطفال. وبالنظر إلى أن ما يقرب من نصف سكان العالم دون سن الرابعة والعشرين، من المهم للغاية أن نتصدى لاحتياجاتهم ومواطن ضعفهم، بل وأكثر من ذلك، أن نُسخر إمكانات الشباب الهائلة عندما يتعلق الأمر ببناء مجتمع ينعم بالسلام والأمان.

وأود أن أركز على مجالين، أوصى الأمين العام في دراسته المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) بالتركيز عليهما، وهما الشمول والتعليم.

أولا، سيتعين على الشباب العيش غدا استنادا إلى الخيارات التي نتخذها اليوم. ولذلك، من الضروري أن نشركهم في صنع القرار اليوم. وذلك ليس حتمية أخلاقية فحسب؛ إنه يصب أيضا في مصلحة مجتمع دولي يأخذ مستقبله مأخذ الجد. وإذا كنا نريد تحقيق النجاح في الحفاظ على السلام، فإنه يجب أن يحظى بدعم وترحيب الشباب – نساء ورجالا – وأن يقوموا على تنفيذه.

وهناك العديد من المبادرات المتعلقة بالمشاركة السياسية، وقد سمعنا ببعضها اليوم وأُعجبنا بها.

وأود أن أشير أيضا إلى برلمان الشباب الأفريقي وبرلمان الشباب الأوروبي. فهما دليل على أن الشباب يريدون الاضطلاع بدور نشط في تشكيل مستقبل بلداننا. وينبغي لنا أن نشجعهم بحيث يلهمون أيضا من اختاروا حتى الآن عدم المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات. إن الديمقراطية هي عمل جارٍ، وينبغي تطويرها والدفاع عنها، في بلدي وفي جميع البلدان الأخرى.

ومن المهم جدا استيعاب الشباب في حالات النزاع. ففي سورية، سيقوم الشباب بدور أساسي في البحث عن حل مستدام. ولهذا السبب أيدت سويسرا غرفة دعم المجتمع المدني في جنيف منذ عام ٢٠١٦. وشارك في هذه المفاوضات التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك، معظمهم تحت سن ٣٠ ويمثلون ٤٠٠ من المنظمات غير الحكومية السورية. لقد قاموا بدور بناء في تحديد الأولويات مستقبل شباب سورية. وسنواصل دعم جهودهم بقدر الإمكان.

ثانيا، أنتقل إلى التعليم، الذي وصفه الشاعر ويليام بتلر ييتس بـ''الشرارة التي تشعل النار''. من خلال توعية العقول الشابة يصبح التغيير العظيم ممكنا. إننا بحاجة إلى تغيير هائل. وينبغي أن تتاح لجميع الشباب فرص الحصول على التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، على النحو المطلوب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن النزاعات العنيفة والاضطهاد قد شردت الكثير من الشابات والشبان، مع وصول التشرد إلى مستويات قياسية. فنصف اللاجئين اليوم هم دون سن الـ ١٨ عاما ويقضون وقتا وهم مشردين ومنفيين أكثر مما يقضونه في المدارس. وهذه البذور للأجيال الضائعة في المستقبل. وقد تتبنى أقلية صغيرة بدائل فيما يتعلق بشعورها بالانتماء والمكانة والسلطة، وبذلك يتفاقم خطر العنف.

وهنا علينا التدخل من أجل كسر الحلقة المفرغة للبؤس والتطرف والنزاع. ولذلك زادت سويسرا الميزانية المخصصة للتعليم في السياقات الهشة بنسبة ٥٠ في المائة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال، أعدنا تأهيل ١٢٨ مدرسة في الشرق الأوسط، وبالتالي يسرنا الحصول التحاق نحو

٨٦ ٠٠٠ شاب بالمدارس، ومن بينهم العديد من الأطفال اللاجئين السوريين.

ويقدر أن ٤٠٨ ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ يعيشون في سياقات من أعمال العنف المنظمة أو النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا من إتاحة المجال لهذا الجيل كي ينعم بمستقبل يتسم بالسلام والأمن والازدهار. وهناك تحديات كبيرة في المستقبل، ومن الصعب التنبؤ بالوقت الذي سيستغرقه التغلب عليها. ولكن كما يقول المثل، فإن أفضل سبيل للتنبؤ بالمستقبل هو إعداده. وأقترح أن نفعل ذلك بالضبط، جنبا إلى جنب مع شبابنا.

إن مناقشة اليوم والقرار الذي سيتخذ يمثلان خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ولهذا، سيدي الرئيس، أن أشكركم شكرا جزيلا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ليفلير (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد علمية تحقيق الاستقرار والانتساب وهو المرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر الجزيل للمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب، والمُعد الرئيسي للدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، فضلا عن ممثلي الشباب والمجتمع المدني، على بياناتهم. أود أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للدراسة المرحلية، ودعمه للتوصيات الواردة فيها. لقد ساهم الاتحاد الأوروبي في هذه العملية التاريخية من خلال استضافة المشاورات الإقليمية الأوروبية بشأن الشباب والسلام والأمن، ورحبنا بتلك الفرصة لإسماع أصوات الشباب الأوروبي في هذه العملية.

إننا نحيي هذه المناقشة المفتوحة، مع التقدير لقيادة بيرو والاعتماد المتوخى لقرار جديد لمجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن. ونتوقع نتائج استراتيجية تطلعية للتعجيل بتنفيذ هذه الخطة الهامة. ونؤيد أيضا تقارير الأمين العام السنوية عن التنفيذ، فضلا عن المناقشات المفتوحة السنوية في المجلس، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية التي يقدمها بناة السلام من الشباب.

إن جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن يذكرنا بأن الشباب يريدون أن يُسمع صوتهم؛ وهم يريدون اتخاذ الإجراءات، ويرغبون في أخذ زمام المبادرة. ويمثل التسليم بتلك التطلعات وتمكينها وعد جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وأود أن أوضح منظور الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع.

بادئ ذي بدء، نحن بحاجة إلى الطعن في التعميمات التي تعرّف الشباب بوصفهم معرضين لخطر تغذية نزعة التطرف والأعمال العنيفة. فهذا يخطئ في التفريق بين الشبان والجناة المحتملين، وبين الشابات والضحايا المحتملين. بل على العكس من ذلك، نحن نعلم أن الغالبية العظمى من الشباب – مثلنا جميعا – يلتمسون مستقبل سلمي لأنفسهم ولجيرانها ولعموم المجتمع الوطني والدولي. ونحن نرى أنه لم يتم القيام سوى بقدر ضئيل للاستفادة من قدرتهم على منع نشوب النزاعات والإسهام في الحفاظ على السلام.

توفر الدراسة المرحلية وهذه المناقشة المفتوحة فرصة ممتازة لتحويل هذا الخطاب. وفي هذا السياق، يتشاطر الاتحاد الأوروبي تماما الرأي القائل بأن منع العنف والحفاظ على السلام يتحققان على أفضل وجه من خلال معالجة الحالات التي يشهدها

الشباب من إقصاء وتهميش. كما أن الاتحاد الأوروبي يستجيب لنداءات الشباب، التي زادت منها الدراسة المرحلية، والمتمثلة في تحديد الأولويات والاستثمار مبادرات بناء السلام التي محورها الشباب والتي يقودونها.

أود أن أقدم ثلاث رسائل بشأن القيادة والقدرة على التكيف والاندماج.

أولا، دأب الاتحاد الأوروبي على تشجيع إقامة تحالفات لبناء السلام تتسم بكونها واسعة النطاق، ومحورها الإنسان، وتشمل بصورة مجدية الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين. وما زلنا نعجل بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهما مسائل مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منها الآخر.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يبدأ إدماج الشباب بإقامة حوار متبادل مع الشباب. نريد أن نفهم رؤيتهم لبناء السلام، وأن نجد الفرص لدعم مبادراتهم وتوسيع نطاقها. وخلال شهر من الآن بالضبط، سيستضيف الاتحاد الأوروبي مؤتمرا ابتكاريا وجامعا معنيا بالشباب والسلام والأمن في بروكسل، بالشراكة مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. ويحدونا الأمل في أن يهيئ المؤتمر مجالا جديدا وإطارا جديدا لبناة السلام الشباب من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه من أجل المشاركة في حوار تفاعلي مع القادة وأصحاب المصلحة من الاتحاد الأوروبي مع الأطراف والشركاء غير الحكوميين. وسيزيد المؤتمر من تعزيز الزخم الذي يدفع الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، وتعاوننا مع الأمم المتحدة بشأن الشباب في مجال بناء السلام.

ثانيا، إن استثمار الاتحاد الأوروبي في الشباب هو حاليا محط تركيز برامج متعددة في أربع قارات. فعلى سبيل المثال، أطلقنا مؤخرا مشروعا مع اليونيسيف لتعزيز القدرة على الصمود والمشاركة في الحياة المدنية للمراهقين والشباب في المناطق المتضررة من النزاع في شرق أوكرانيا. وهناك مشروع عالمي مع اليونسكو من أجل تعزيز قدرات التخطيط في قطاع التعليم لمنع نشوب النزاعات، والتأهب للأزمات. وثمة مشروع آخر للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعزز مشاركة الشباب في منع نشوب النزاعات في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

ثالثا، يتشاطر الاتحاد الأوروبي تماما النداء الذي وجهته الدراسة المرحلية لتعظيم فعالية الشباب وتوليهم زمام الأمور بشأن السلم والأمن الدوليين. ومن الأمثلة على الكيفية التي يمكننا بها تمكين قيادة الشباب هو الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. في الاجتماع الخامس لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد بأبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قدم الشباب توصيات سياسية بشأن المواضيع ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، فإن عددا من الشباب الحاضرين قضى خمسة أسابيع من العمل بشكل مكثف مع هياكل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل وضع تلك التوصيات ضمن جدول الأعمال المتعلق بالشباب مع مبادرات ومقترحات ملموسة. وتم تقديم هذه الخطة إلى رؤساء الدول الأفريقية والأوروبية في مؤتمر القمة، ونعمل حاليا على إنشاء آلية للمتابعة من أجل كفالة استمرار إدراج الشباب في الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

وكما تؤكد الدراسة المرحلية، يمثل عمل الشباب حجر الزاويا في جميع مجالات السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة والشؤون الإنسانية. وعلى نفس المنوال، فإن عمل الاتحاد الأوروبي مع الشباب ومن أجلهم يربط بين جميع الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي وسياساته وصكوكه، وهو يمثل جانبا رئيسيا من جوانب اتساق عملنا داخل الاتحاد وخارجه.

إن الكثير من الناس من جميع الأعمار والأجيال، مستعدون لإحداث التغيير من أجل بناء السلام. وتمثل تعبئة القدرات

الكامنة لدى الشباب بصفتهم بناة سلام أحد أكبر التحديات والفرص الكبيرة في عصرنا. ويرسم جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن الطريق إلى الأمام لنا جميعا للعمل معا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة سبيلانين (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر بيرو على عقد هذه المناقشة. تشيد فنلندا بالدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (S/2018/86)، وتشكر السيد غرايمي سمبسون، جنبا إلى جنب مع فريق الخبراء الاستشاري التابع له، على عملهم الدقيق في إجراء الدراسة.

وتؤيد إستونيا البيان الذي أدلت به للتو المراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، في عام ٢٠١٥، لكن البذور زرعها الشباب النشطون قبل ذلك بفترة طويلة. ويعزز القرار فكرة الشباب كقوة إيجابية صوب تحقيق السلام. واليوم، من الأهمية بمكان التركيز على التنفيذ الفعال للقرار. وتمثل الدراسة المرحلية المطروحة أداة قيمة في دعم المشاركة الكاملة للشباب في عمليات السلام.

ومن دواعي سرور فنلندا أن منع نشوب النزاعات يأتي في صلب جدول أعمال الأمين العام غوتيريش. وتؤكد الدراسة المرحلية على دور الشباب في منع نشوب النزاعات.

لقد أصبح من الواضح أن اتباع نهج شامل إزاء بناء السلام أمر ضروري لتحقيق نتائج جيدة، وأن الحفاظ على السلام يتطلب إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من مختلف شرائح المجتمع. ويعني ذلك الشباب والنساء والمجتمع المدني.

وفي معظم المجتمعات التي تعاني من النزاعات العنيفة، فإن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في العمليات الرسمية وغير الرسمية لاتخاذ القرارات. وكما نعلم، فإن الشباب يشكلون جزءا كبيرا آخر من السكان الذين غالبا ما تهمشهم العمليات السياسية. وهذا يعني أنه لا تُسمع أصوات الشابات في كثير من الأحيان، خصوصا في حالات النزاع. وفي فنلندا، اختارت السيدة يوتا إيربيلانين، الممثلة الخاصة لوزير الخارجية المعنية بالوساطة، أن تركز عملها على كل من الشباب والنساء على سبيل الأولوية.

لقد اكتسب جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن الذي يعززه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اكتسب قوة سياسية ومعيارية كبيرة منذ اعتماده قبل ١٨ عاما. ولا تزال فنلندا ملتزمة التزاما قويا بتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن، إذ إتم إعداد خطة عملنا الوطنية الثالثة بشأن القرار التي تم نشرها مؤخرا، بمشاركة كبيرة من جانب المجتمع المدني. ونأمل أن نرى مسارا مماثلا للتقدم المحرز فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيدة جاياتما فيكراماناياكي على عملها مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق معها.

لقد أدت منظمات الشباب الفنلندية النشطة دورا قويا في تعزيز القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ونعتزم، في جهودنا المستقبلية الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ القرار، أن نبقي المجتمع المدني، ولا سيما منظمات الشباب، مشاركا مشاركة قوية في العملية. إن شبكتنا الوطنية، وهي مجموعة تضم ٢٢٥٠ من أصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية مع التركيز على تمثيل الشباب، لمثال ملموس على هذا العمل.

وتبعث الدراسة المرحلية برسالة قوية بشأن أهمية إبقاء الشباب على جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي أن يكون منظور الشباب نهجا معمما وشاملا في القرارات المستقبلية، مع آليات لمتابعة تنفيذها. وتعلمنا الدراسة المرحلية أن بناء الثقة المتبادلة بين الشباب والحكومات شرط أساسي لتحسين مشاركة الشباب. وهذا يعني العمل بنشاط على تشجيع مشاركتهم

ومنحهم المسؤولية، وليس قبول وجودهم فحسب. ويتضمن التقرير أيضا توصيات محددة يتعين تنفيذها. وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على التوصيات المتعلقة بالتعليم والتثقيف في مجال وسائط الإعلام، التي يمكن أن تسهم في الانتعاش وإعادة بناء مستقبل سلمي.

ويتمثل دورنا بوصفنا صناع القرار في مجتمعاتنا ليس في على العمل من أجل الشباب، ولكن معهم. فالشباب والشابات لا يحتاجون إلى أصوات الآخرين للتكلم بالنيابة عنهم؛ إنما يحتاجون إلى تمكينهم من إعطائهم الكلمة للتعبير عن أنفسهم بدلا من منعهم القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد فروليتش هولت (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر بيرو على تنظيم هذه المناقشة. تهنئ النرويج معدي الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86). ونحن فخورون بدعم الدراسة ماديا.

وكما أشار الأمين العام، بدون المشاركة الكاملة من الشباب، لن يكون هناك سلام مستدام، ولن تتحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولن يتقلص التطرف العنيف. لا يوجد موارد أهم من شبابنا. ويدرك كل من مجلس الأمن والجمعية العامة الدور الرئيسي الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

اتخذت النرويج عدة خطوات ملموسة لتنفيذ قرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ومن خلال مشاركتنا في جهود السلام والمصالحة في كولومبيا والفلبين وجنوب السودان، شهدنا بشكل مباشر الإسهامات المهمة للشباب. واستنادا إلى تلك التجربة، نشجع إدراج الشباب والشابات في مرحلة مبكرة من في مفاوضات السلام وحل النزاعات.

وتؤيد النرويج عددا من حركات الشباب، بما في ذلك شبكة النشاط المدني للشباب. وتضم المنظمة ١ ٣٠٠ عضوا في ١٢٥ بلدا، وتساعد الشباب على تطوير المهارات والموارد اللازمة لمكافحة التطرف في المجتمعات المحلية.

يمثل التعليم أحد الأولويات الرئيسية للنرويج. فقد ضاعفنا دعمنا للتعليم على الصعيد العالمي خلال السنوات الأربع الماضية لكفالة التحاق أكثر من ٣ ملايين من الفتيان والفتيات بالمدارس سنويا.

وفي مجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف، التي تشارك في رئاستها الأردن والنرويج، فإننا نتشاطر الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات لإدراج الشباب والمجتمع المدني في الاستراتيجيات الوطنية لمنع التطرف العنيف.

أما على الصعيد الوطني، فقد وضعت النرويج الأطر التشريعية لكفالة إدماج الشباب في عملية صنع السياسات ووضع المبادرات الرامية إلى تمكين الشباب. كما أنشأنا برامج الإدماج من أجل تعزيز المشاركة الفعالة وإدماج الشباب اللاجئين والمهاجرين في المجتمع النرويجي.

وفي عام ٢٠١٤، أطلقت الحكومة خطة عملها لمكافحة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف، التي تحدد نهجا استراتيجيا شاملا لعدة قطاعات.

تركز خطة العمل بشكل خاص على منع تطرف الشباب. ويتجلى أحد التدابير في خطة العمل في برنامج توجيه للآباء وأولياء الأمور.

وستواصل النرويج تمكين الشابات والشبان من أن يصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم المحلية، ليس فقط لمنع التطرف المصحوب بالعنف، بل لإزالة أسبابه الجذرية أيضا. وكما قلت في البداية، ستكون القدرات الابتكارية للشباب حاسمة من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): سيدي الرئيس، أقدم لبيرو وافر الامتنان والتقدير على التعاون الذي أبديتموه والجهود التي بذلتموها لعقد هذه الجلسة الهامة خلال رئاستكم القديرة لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما أقدم كل الشكر للمشاركات في هذه الجلسة: المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب، والشابتان من هايتي وأفريقيا الوسطى.

كما أشكر السيد غرايمي سمبسون والفريق الذي أشرف على إعداد الدراسة المرحلية بشأن الشباب والأمن والسلام، وخاصة مكتب بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الجهود الكبيرة التي بذلوها خلال العامين الماضيين، كما أشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكل من ساهم في إعداد وتنفيذ هذه الدراسة المفصلية الأولى من نوعها حول الشباب والأمن والسلام.

إنه لمن دواعي سرورنا وفخرنا الجلوس في هذا المنبر مرة أخرى لنشهد نقاشاً فعالاً وبناء حول جدول الأعمال المتعلق بالشباب والأمن والسلام، الذي أطلقه الأردن خلال عضويته في مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7573)، وذلك انطلاقاً من رؤية صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ورئاسته لتلك الجلسة التاريخية (انظر S/PV.7432).

ولا بد أن نستذكر اعتماد هذا المجلس بالإجماع للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) كونه القرار الأول الذي يمثل اعترافاً دولياً غير مسبوق بالحاجة الماسة لانخراط الشباب ذكوراً وإناثاً كشركاء فاعلين في الجهود العالمية لتعزيز السلام الدائم. وقد مهد هذا القرار الطريق للشباب ليكون لهم مشاركة أكبر في عمليات صنع القرار على كافة المستويات وفي دعمهم وبناء قدراتهم لأخذ زمام المبادرة والمشاركة في رسم حاضرهم ومستقبلهم، وتغيير النظرة السلبية السائدة بأن الشباب هم المشكلة وأنهم هم مرتكبو العنف أو ضحاياه إلى نظرة إيجابية بأنهم شركاء من أجل السلام وشركاء في مجابهة التطرف العنيف والإرهاب وفي إحلال ثقافة السلام، التي نحن بأمس الحاجة إليها في الوقت الراهن.

وتعد أجندة الشباب والأمن والسلام حيوية وهامة كون أكثر من نصف سكان العالم تحت سن الـ ٣٠ عاماً، و ٧٠٪ منهم يقيمون في منطقتين تتسمان بالنزاعات المسلحة وهما الشرق الأوسط وأفريقيا. إن التطورات العالمية والتحديات التي تواجهنا، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ولّدت واقعاً غير مستقر وأثرت بشكل خاص على الأطفال والشباب الذين فقد الكثير منهم فرصتهم في تلقي التعليم الجيد والخدمات اللازمة إما بسبب اللجوء أو النزوح أو تراجع الاقتصادات الوطنية نتيجة النزاعات المستمرة.

وهذا الوضع يستدعي اهتماماً وطنياً ودولياً جاداً وكبيراً لتوفير متطلبات الأمن الإنساني والتنموي في المناطق الأكثر تأثراً بالصراعات كجزء من جهود منع نشوب النزاعات وتجنب تصعيدها وحلّها، وهو الأمر الذي يساعد في تعزيز صمود الشباب وبناء منعتهم أمام التحديات التي تواجههم.

واستجابة للواقع الذي تعيشه المنطقة، قام الأردن بإطلاق جدول الأعمال المتعلق بالشباب والأمن والسلام انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأهمية إسماع صوت الشباب على كافة المستويات وتقوية دورهم في الإسهام بالسياسات والبرامج المؤسسية التي تُعنى بهم وبمستقبلهم والتي من خلالها يمكن لنا دعمهم ومساندتهم على اكتساب المعارف وتنمية مهاراتهم وتوظيف طاقاتهم وقدراتهم في العمل البناء الذي يخدمهم ويخدم مجتمعاتهم ودولهم.

لذلك، يعتبر القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) خطوة تاريخية هامة نحو بناء السلام والتنمية المستدامة وبناء الثقة بين الشباب والقائمين على تأهيلهم وتمكينهم، وتفعيل دور مؤسسات

المجتمع المدني والمنظمات الشبابية في مناطق النزاعات وتلك المتأثرة بها.

يقوم الأردن بدور قيادي في مجال مكافحة الإرهاب إقليمياً ودولياً، وبعدد من المبادرات في هذا الاتجاه. وإيماناً منا بأهمية تظافر الجهود العالمية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية وفي مجابهة الفكر الظلامي بفكر مقابل مستنير، فقد قام الأردن وبالتعاون مع النرويج بتأسيس مجموعة أصدقاء مكافحة التطرف العنيف والتي من جملة أهدافها دعم جهود الأمم المتحدة وبالتحديد مكتب مكافحة الإرهاب في دعم الشباب وتوجيههم من خلال المشاريع والمبادرات التنموية والفكرية التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة المعنية بمحاربة الإرهاب. وبصفة الأردن الميسر المشارك للإستراتيجية السادسة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فإننا نأمل بأن يتم التوصل إلى قرار يفعّل من الاستجابة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وليس كافياً الاستثمار في تعزيز السياسات والخطط الأمنية بل لا بد من الاستثمار في السياسات وخطط التنمية المستدامة التي تركّز على التعليم الجيد والتوظيف وتعزيز دور المرأة والتصدي للأسباب الكامنة وراء عدم المساواة والظلم الاجتماعي وتعزيز انتماء الشباب لمجتمعاتهم وأوطانهم. وهذا ما يعزز فكرة الترابط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية.

كما لا يمكن فصل الاستراتيجيات الوطنية لدعم الشباب عن تلك السياسات المعنية بدعم الطفولة التي تشكل بدورها الأساس القوي والراسخ لإنشاء جيل من الشباب الواعي والمساهم إيجابياً في تنمية وطنه. ويؤمن الأردن أن الاستثمار في الشباب وتعزيز دورهم يتم من خلال عدد من الوسائل: أولاً: وضع منظومة تعليمية عصرية تواكب التطورات وتحاكي سوق العمل وتسهم في الحد من الفقر والبطالة؛ ثانياً: تعزيز الثقافة السياسية وثقافة السلام لدى الشباب وزيادة معرفتهم ومشاركتهم بآليات اتخاذ القرارات السياسية والقوانين والأنظمة الوطنية، والعمل على زيادة ثقافة التطوع لديهم؛ ثالثاً: تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب وإسهامهم في المجتمع بما يتجاوز مجرد توفير فرص عمل لهم، وكذلك التركيز على مشاركتهم في صياغة السياسات والإستراتيجيات التنموية على الصعيدين المحلي والوطني؛ رابعاً: تعزيز دور الإعلام والاتصال بكافة وسائله وقنواته ومنصاته في دعم الشباب وزيادة التغطية الإعلامية والمدخلات الإعلامية الإيجابية حول الشباب ودورهم وتشجيع روح المبادرة والإبداع والإنجاز لديهم؛ خامساً: تعزيز دور الشباب في بناء السلم المجتمعي والتماسك الاجتماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز الحوار لتبادل الخبرات واستدامة السلام.

وفي إطار تنفيذنا لأهداف التنمية المستدامة وخطة ٢٠٣٠ فقد ربطنا في سياستنا وإستراتيجياتنا الوطنية الدور المحوري والهام للشباب والشابات في هذه الأهداف، إيماناً منا بأنه لا يمكن المضي قدماً في تحقيقها دون الشباب ومشاركتهم، وبدون توفير كافة الفرص لهم لبناء قدراتهم لتحقيق التنمية والتقدم وتحقيق الذات. ففي مجتمعاتنا الفتية يشكل الشباب رابطاً أساسياً بين التنمية والسلام وحقوق الإنسان.

يرحب الأردن بإطلاق الدراسة المرحلية، التي أجريت بناء على القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، ويدعم تقرير الأمين العام (S/2018/43) في هذا الخصوص والتوصيات الواردة فيه والتي تأتي في إطار جهود الأمين العام لإصلاح منظومة الأمن والسلام ومنظومة الأمم المتحدة للتنمية. وتشكل هذه الدراسة خارطة طريق لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وتعزيز مشاركة الشباب في بناء السلام وتعزيز وتقوية قدرتهم على إحداث التغيير الإيجابي. وندعو إلى العمل على تنفيذها خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار في قدرات الشباب والشابات وفاعليتهم ودورهم القيادي، وضمان المشاركة السياسية الشاملة المجدية لهم، وضمان تحقيق أقصى مستويات الحماية لهم من العنف، وضمان ممارسة حقوقهم الأساسية، ودعم الشراكات الوطنية

والإقليمية والعالمية، وإنشاء آليات جديدة للحوار والمساءلة على مستوى الأمم المتحدة.

وقد بدأ الأردن بالفعل بتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وبتطبيق العديد من هذه التوصيات، فعلى مستوى الأمم المتحدة قمنا بتأسيس مجموعة ”أبطال الشباب“، والتي تتكون لغاية الآن من ٢٤ دولة من الدول الأعضاء إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف متابعة تنفيذ القرار والحفاظ على الزخم السياسي الدولي بشأنه. كما قام الأردن بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة المختلفة والشركاء بتوجيه برامج خاصة للشباب اللاجئين والشابات، وخاصة السوريين منهم.

وعلى المستوى الوطني، قمنا أيضا بوضع سياسات واستراتيجيات تتوافق وما نص عليه القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) حيث أسسنا مشروع ”شباب ٢٢٥٠“ الذي يهدف إلى توعية الشباب بالقرار والعمل على تنفيذه على أرض الواقع. وهنا نود تقديم الشكر للإتحاد الأوروبي على الإسهام في تمويل هذا المشروع.

كما قام الأردن بوضع استراتيجية وطنية للشباب للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٥) لتحديد أولويات العمل الشبابي لتشمل برامج تدريبية للشباب تهدف إلى توعيتهم بالحقوق المدنية والمواطنة ومساعدتهم على المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، هذا إضافة إلى الإستراتيجية الوطنية للمرأة لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والأمن والسلام.

كما تم إدراج ركيزة خاصة بالشباب في إطار الإستراتيجية الشاملة لمكافحة التطرف العنيف، هذا بالإضافة إلى تعديل القوانين الوطنية وإدخال نصوص تدعم تعزيز دور الشباب وتوجههم نحو المشاركة السياسة الحزبية.

كما أطلق الأردن عددا من المبادرات التي تهدف إلى تمكين الشباب وتعزز مفهوم المشاركة الشبابية ومنها ما يقوم على تكريم الشباب الرياديين من خلال تقديم الدعم المالي اللازم لتطوير مشاريعهم ومساعدتهم على تقديم حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه مجتمعاتهم المحلية، والذي يصب في مساعي وجهود الأردن لتحصين الشباب والشابات ومنع نشوء بيئة حاضنة لهم تحث على التطرف أو تجذبهم إليه. ومن أبرز هذه المبادرات جائزة الملك عبد الله الثاني للإنجاز والإبداع الشبابي، ومبادرة حقق التي حازت على جائزة مؤسسة ألكسندر بورديني الدولية لعام ٢٠١٦، وبرنامج التمكين الديمقراطي الوطني.

أخيرا، إن مسؤوليتنا كبيرة، ولكن فرصتنا كبيرة أيضاً، فلنعمل معاً على ترجمة الفرصة الديموغرافية المتمثلة في شبابنا اليوم إلى فرصة بناء سلام حقيقي عن طريق توفير الأطر الداعمة للشباب وقدراتهم، وعلى كافة المستويات لبناء السلام العالمي المستدام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة البيروفية على عقدها هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن الشباب والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أشكر السيد غرايم سمبسون، الذي قام بعمل هائل، من خلال توليه رئاسة دراسة التقدم بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86). كما أشكر جميع الحاضرين الآخرين الذين قدموا لنا اليوم عروضا متعمقة وشاملة، بدءا بالمبعوث الخاص للأمين العام، الذي نؤيده بحماس.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل رومانيا بالنيابة عن لجنة بناء السلام. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يعتقد بلدي اعتقادا راسخا بأن الشباب في عالم اليوميشكلون العوامل الحيوية للسلام والتغيير والازدهار. ويمكن أن تسهم حساسيتهم الفريدة، ونهجهم الاستشرافي، فضلاً عن مثاليتهم وإبداعهم وطاقتهم، في بناء السلام واستدامته بشكل حقيقي، وتوفير حلول مستدامة طويلة الأجل، وتشجيع منع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة.

تلتزم إيطاليا بقوة بتنفيذ برنامج الشباب والسلام والأمن. لقد كنا أول دولة عضو تقدم الدعم إلى مكتب مبعوثة الأمين العام للشباب بعد تعيينها مبعوثة جديدة.

وفي رؤيتنا، تمثل سياسات الشباب أفضل صلة بين جدول أعمال السلام والأمن وخطة عام ٢٠٣٠، وفقا لرأي الأمين العام غوتيريش بشأن استدامة السلام. وبهذه الروح، يسرني أن أعلن اليوم أن حكومة إيطاليا قررت تمويل مبادرة رئيسية للربط بين الخطتين، ودعم التنفيذ المشترك الذي يقوده الشباب. من خلال تخصيص مبدئي قدره ٥٠٠٠٠٠ دولار إلى إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، تساهم إيطاليا في تطوير مشروع جديد بعنوان ”إسهامات الشباب في تحقيق السلام المستدام في إطار خطة عام ٢٠٣٠“، بمبادرة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب، ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يهدف هذا المشروع الواسع إلى تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين ومنظمات الشباب والشركاء المدنيين في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية التي تعزز السلام والأمن المستدامين. ومن خلال عملية تشاركية مفتوحة وشاملة، سيقوم المشروع بتصميم واختبار الأدوات الرئيسية لتعزيز مشاركة الشابات والشبان في العمليات الهادفة إلى منع نشوب الصراعات العنيفة والحفاظ على السلام في مجتمعاتهم. وسيتم تنفيذ نتائج المشروع لأول مرة في بلدان رائدة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونحن ملتزمون أيضًا ببناء شبكات من شباب بناة السلام والناشطين في بلدنا. ومن خلال عملية اختيار شاملة تشمل المجتمع المدني، عينت الحكومة الإيطالية لأول مرة مندوبين من الشباب الذين يساعدون، من خلال أنشطة الدعوة على الصعيد الوطني فضلا عن المشاركة في الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة، على تعزيز ثقافة المشاركة النشطة للشباب في عمليات بناء السلام وتحقيق المصالحة.

أخيرا، إن دور مجلس الأمن محوري لتعزيز دور الشباب في السلام والأمن. ولهذه الغاية، على النحو الموصى به في الدراسة المرحلية، نشجع على إنشاء فريق عامل غير رسمي معني بالشباب والسلم والأمن، على غرار الفريق المعني بالمرأة والسلام والأمن. ويجب أن نواصل العمل دون كلل على تعزيز جدول الأعمال هذا لمصلحة الجميع. ويستطيع المجلس الاعتماد على دعم إيطاليا الكامل والتزامها الطويل الأجل في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات الإعلامية المقدمة خلال هذه المناقشة.

وترى البرازيل أن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) كان قرارا تاريخيا، حيث أنه أقر بالحاجة إلى اتباع نهج شامل وإيجابي فيما يخص دور الشباب في منع العنف المسلح والصراع وفي بناء السلام.

يشكل الشباب غالبية السكان في البلدان التي تشهد النزاعات ويعانون بشكل غير متناسب من آثارها. ويقدر أن الشباب يشكلون ٩٠ في المائة من الوفيات في النزاعات اليوم.

كما تؤثر الصراعات والعنف المسلح على الشباب عن طريق تعطيل حصولهم على التعليم والفرص الاقتصادية، التي لها تأثير دائم مع عواقب سلبية مباشرة على بناء السلام وآفاق التنمية المستدامة للأجيال القادمة. والشباب هم أيضا عرضة بشكل خاص للتطرف العنيف والجريمة المنظمة.

ومع ذلك، يجب علينا الإمتناع عن الصور النمطية التي تربط الشباب بالعنف، وكذلك الاستجابات السريعة والقمعية. وكما تم الاعتراف بذلك في القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، فنحن بحاجة إلى نهج وليس فقط إلى رد فعل، ولكنه نهج وقائي أيضا. ويتعين على المجتمع الدولي بشكل خاص التركيز على معالجة العوامل التي تسهم في انخراط الشباب في أعمال العنف، مثل الفقر ونقص الفرص التعليمية والاستبعاد الاجتماعي والثقافي.

ومن الضروري أيضا أن يقوم الشباب بدور نشط في حالات ما بعد النزاع، من خلال آليات تكفل مشاركة الشباب في جميع مراحل عملية السلام.

ومن منظور أوسع، من الضروري تهيئة الظروف لضمان تمثيل الشباب على جميع مستويات الحوكمة. وكما لوحظ في التقرير المرحلي، فإن الشباب أظهروا بشكل كامل قدرتهم على القيادة من أجل السلام في مجموعة واسعة من السياقات، من منع التطرف المصحوب بالعنف، والصراعات السياسية والجريمة المنظمة إلى النشاط في مجال نزع السلاح النووي وتنظيم الأسلحة الصغيرة.

ورغم أن البرازيل لم تشهد نزاعا مسلحا على أراضيها، فأن البلد لا يزال مسؤولا عن تعزيز التقدم بشأن مسألة الشباب والسلام والأمن الدولي.

وخلال رئاستها للجنة بناء السلام، سعت البرازيل إلى منح الأولوية للشباب عن طريق إيلاء الاهتمام لاحتياجاتهم وتحدياتهم الخاصة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، مع تشجيع مشاركتهم النشطة من أجل تحقيق سلام دائم وشامل للجميع. ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بتمكين الشابات والشبان من خلال مشاريع ترمي إلى بناء قدراتهم وتوليد الدخل في إطار رئاسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. كما تجسد هذه المبادرات، بدعم من البرازيل، الأهداف التي يسعى البلد إلى تحقيقها على الصعيد المحلي، مع توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب.

ويسرنا أن مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية ببناء السلام تولي اهتماما خاصا لمسألة الشباب والسلام والأمن. ومع ذلك، نعتقد أنه يجب علينا أن نعزز النهج الشامل الذي نتبعه تجاه هذه المسألة، بما في ذلك عن طريق إدراجها في ولايات بعثات حفظ السلام وإعداد تقارير سنوية عن هذا الموضوع وتعزيز المشاركة المباشرة للشباب في عملية صنع القرار والأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن. ونود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الشاملة. وقد كانت الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) مفيدة وتوضيحية للغاية.

إن العالم اليوم لديه شباب أكثر من أي وقت مضى، حيث أن ٤٦ في المائة من سكان العالم دون سن ٢٦ عاما. وتتزايد أعداد الشباب في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك بلدي، حيث يشكل الشباب أغلبية سكاننا. والشباب، الملهم بالأمل والتفاؤل والشعور الجامح بالمثالية، هم عوامل للتغيير في مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم ككل. ومع ذلك، وعلى الرغم من كونهم مخزونا لأعظم آمال العالم، يجد الشباب أنفسهم أمام

بعض أكبر التحديات التي نواجهها اليوم. وفي عالم دائم التغير ومتزايد التعقيد، فإنهم يواجهون الضغوط الناجمة عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والاستبعاد السياسي والاجتماعي والتمييز والافتقار إلى الفرص العادلة.

كما أن الشباب من بين أسوأ الضحايا حالا في حالات النزاع المسلح والأزمات الإنسانية والاحتلال الأجنبي والنزاعات التي طال أمدها والتي لم تُحل. وكثيرا ما يثار إحساسهم بالعدالة ويتم اختبار صبرهم على نحو متكرر جراء الاستجابة العالمية غير المتسقة والتي غالبا ما تكون انتقائية لآلامهم ومعاناتهم ومحنهم. ومع ذلك، فإننا نرى أن العديد من الأسباب الأساسية التي تثير غضب شبابنا كثيرا ما تتجلى في غيابهم عن خطابنا بشأن تلك المسائل.

وعلى نحو ما ذكرنا الأمين العام أنطونيو غوتيريش مؤخرا،

”لا يولد أحد إرهابيا، وما من شيء يبرر الإرهاب، ولكننا نعلم أن عوامل، مثل النزاعات الطويلة الأمد التي لم تُحل وانعدام سيادة القانون والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، يمكن أن تقوم جميعا بدور في تحويل المظالم إلى أفعال مدمرة“.

إن رسالة التطرف العنيف المُسممة تتربص بضعف الشباب، فتجندهم لصالح الطرق العنيفة التي يستخدمها المتطرفون من خلال استغلال حساسيتهم إزاء الظلم والقهر، وتنشر مظاهر الكراهية والتعصب والعنف باعتبارها الرد الوحيد على أوجه التفاوت العديدة. وإن لم يكن لدى المرء ما يعيش من أجله، فسيجد ما يموت من أجله. ويجب كسر هذه العلاقة بين اليأس وفقدان الأمل.

ويكمن دور الشباب في صميم السلام والأمن الدوليين. ولفترة طويلة جدا، كان الشبان يُعتبرون مرتكبي العنف، واعتُبرت الشابات ضحاياه. وعلى الرغم من أن أقلية صغيرة من الشباب يلجأون إلى العنف، فإن التوصيفات الجارفة للشباب قد أدت لفترة الطويلة إلى تفاقم شعورهم بالتهميش. وحان الوقت لفضح تلك القوالب النمطية الزائفة. وحان الوقت للاعتراف بأن الشباب ليسوا مجرد أدوات للحرب، ولكنهم شركاء أساسيون في بناء السلام. إنهم مهندسو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء المؤسسات الفعالة الشاملة للجميع.

ونحن بحاجة إلى مكافحة عنف الإقصاء من خلال الحديث مع الشباب والاستماع إليهم وجعل أصواتهم مسموعة، وهو ما يستحقونه. ويتناول القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن هذه الفجوة الخطيرة في التفكير العالمي من خلال التسليم بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام الدائم. ويجب علينا أن نستفيد من هذا الزخم. ولا يمكن اتخاذ أنصاف تدابير في السعي إلى ترجمة التزامنا تجاه شبابنا.

ويفخر بلدي، باكستان، بأنه يضطلع بدور ريادي في التنفيذ الناجح لاستراتيجيات كلية وشاملة لمكافحة خطاب التطرف، وأنه يقوم في الوقت نفسه بإشراك شبابنا لكي يصبحوا أفرادا منتجين في مجتمعنا. وقد اعتمدنا نهجا يشمل المجتمع بأسره، يقوم على أساس التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيون والمجتمعات المحلية ووسائط الإعلام، لتعزيز مفهوم المجتمع التعددي القائم على بناء مجتمعات مسالمة ومتجانسة. وتتمثل أحد أوجه التركيز الرئيسية لهذا النهج في تمكين الشباب على مستوى القواعد الشعبية من خلال إشراكهم كصناع قرار في عملية صنع القرار.

كما نقوم بالاستثمار في الشباب من أجل توفير الفرصة لهم ليحققوا أحلامهم وتمكينهم من أن يصبحوا قادة المستقبل في بلدي. وأطلقت حكومة بلدي برنامج رئيس الوزراء الشامل للشباب، الذي يهدف إلى تزويد الشباب والمحرومين بالتدريب المهني وتيسير حصولهم على التعليم العالي وفرص العمل.

ويسرني أن أبلغكم بأن أكثر من مليون شاب قد استفادوا من هذا بالفعل من البرنامج.

ونحن فخورون بعرض العديد من إنجازاتنا خلال الحدث المعنون ”الاستثمار في الشباب من أجل مكافحة الإرهاب“، الذي شاركت باكستان في استضافته مع النرويج ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هنا في الأمم المتحدة في ١٢ نيسان/أبريل. وفي حديثه عن ذلك الحدث، قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ”لا أوافق على أن الشباب هم قادة الغد. بل أكثر وأكثر من ذلك، إنهم قادة اليوم“. لذا، فلنلتزم أو نجدد التزامنا بالاستفادة من الطاقة الإيجابية والروح الابتكارية لشبابنا وبالسعي جاهدين لإيجاد عالم يفسح فيه وهم الاستخفاف الطريق أمام مثل الأمل وتُتاح فيه فرص متساوية وشاملة للجميع للشباب تواكب طموحاتهم التي لا حدود لها. وهذا أقل ما ندين لهم به.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشباب السلام والأمن اليوم لمواصلة مناقشة الدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يساعد الشباب على بناء مجتمعات أكثر أمانا وسلما. وأود بصفة خاصة أن أشيد بكم، سيدي، على قيادتكم للمجلس خلال هذا الشهر. من الواضح أنه ليس من قبيل المصادفة أنه بعد فترة وجيزة من المناقشة المفتوحة التي جرت الأسبوع الماضي بشأن المرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين (انظر S/PV.8234)، أن نركز اليوم على مسألة لا تقل أهمية، وهي دور الشباب. وأود أيضا أن أشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما فيكراماناياكي، فضلا عن المتكلمين الآخرين الذين قدموا إحاطات إلى المجلس وأثروا مداولاته في هذا الصباح بشأن هذه المسألة الهامة.

ولا يسعني إلا أن أتفق مع زميلتي ممثلة باكستان، التي تكلمت قبلي مباشرة، عندما قالت إن الشباب عوامل للتغيير. وأود أن أضيف أنه ينبغي لنا أيضا أن ننظر إليهم كسفراء للتغيير أو قوى دافعة وراء التغيير يستحقون حقا اهتمامنا الوثيق، بما في ذلك في مجال السلام والأمن.

وأشير، في ذلك السياق، إلى القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي يشكل وثيقة تاريخية في جهودنا الرامية إلى زيادة تركيز اهتمامنا بمسألة الشباب والسلام والأمن. وقد كان ذلك القرار الأول الذي يعترف بالدور الهام والإيجابي الذي تضطلع به الشابات والشبان في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين ومكافحة التطرف العنيف ودعم جهود بناء السلام. وتهدف الخطوات، التي اتخذت استنادا إلى القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، إلى تعزيز النُهج التي تركز على الشباب وتشجيع انخراط الشباب في منع العنف ومكافحة التطرف العنيف وفي العمليات الانتقالية بعد انتهاء النزاعات وبناء السلام في مجتمعاتهم.

ويشكل الشباب دون سن الـ ٢٥ اليوم غالبية السكان في العديد من المجتمعات الهشة والمتضررة من النزاعات. وهم يمثلون أكثر من ثلث السكان المشردين بسبب النزاعات والكوارث، وذلك هو السبب في أن علينا جميعا أن نعمل معا لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالتزام مجلس الأمن بتكثيف التركيز على المسائل ذات الصلة بموضوع الشباب والسلام والأمن في السياق الأوسع للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات، ويدعم هذا الالتزام.

وقد طلب القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) كذلك أن يجري الأمين العام دراسة مرحلية بشأن المساهمات الإيجابية للشباب في عمليات السلام وحل النزاعات. ونعتقد أن التوصيات الواردة

في تقرير التنفيذ المقدم إلى المجلس اليوم (انظر S/2018/86) تشكل إسهاما مهما في بناء إطار عمل متغير، يمكن للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى أن تعمل من خلاله على نحو أوثق مع الشباب في اتجاه بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع. ويشجع وفد بلدي مجلس الأمن على مواصلة النظر في القضايا الحاسمة ومجالات التدخل التي توصي بها الدراسة، والتي تندرج ضمن نطاق مسؤوليته من أجل تعزيز اتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة لزيادة دور الشباب في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

في أحيان كثيرة جدا، فإن المظالم العامة وأعمال العنف تنتج عن سياسات الإقصاء، التي يمكن أن تكون بسبب انعدام التمثيل في قطاع أمن أو تعسفه أو عن عدم قيامه بحماية المواطنين من التهديدات الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن أن يترك التعرض لهذه العوامل المزعزعة للاستقرار أثرا عميقا على مستقبل الشباب وعلاقتهم بالعدالة وسيادة القانون. إنني أسلط الضوء على مسألة إصلاح قطاع الأمن لأن جنوب أفريقيا وسلوفاكيا ستستضيفان، بوصفهما الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، في غضون دقائق من الآن، في الساعة ١٥/٠٠، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى يركز على مسألة إصلاح القطاع الأمني والحفاظ على السلام، الأمر الذي يشكل إسهاما في الجهود الجارية هذا الأسبوع والمتصلة ببناء السلام والحفاظ عليه. وكذلك سنركز اهتمامنا، بالتأكيد، على دور الشباب في سياق القطاع الأمني وفي السياق الأوسع للحفاظ على السلام.

في الختام، أشدد على الحاجة إلى زيادة الوعي والفهم في أوساط الشباب في ما يتعلق بالقطاع الأمني وعمله ومسؤولياته، فضلا عن التحديات والتهديدات الرئيسية التي قد تواجهها الدوائر الأمنية، لأسباب ليس أقلها أن الشباب في كثير من الأحيان يشكلون أيضا لب موظفي القطاع الأمني وهم الذين يخدمون القطاع الأمني وبقية السكان. ويجب أن يضطلع الشباب بدور نشط في استعادة العدالة والأمن على سبيل الأولوية في سياق بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولا تزال أفضل استراتيجية للحد من خطر العنف وتعزيز الأمن البشري في الأجل الطويل تتمثل في تهيئة بيئة تمكينية وإتاحة فرص للشباب في جميع هذه العمليات بطريقة تشاركية مع إشراكهم في الحياة العامة وتيسير إمكانية حصولهم على التعليم وفرص العمل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد مرزوق (العراق): يتقدم وفد بلدي بالشكر، السيد الرئيس، لوفد بيرو، رئيس مجلس الأمن للشهر الجاري، على إدارة هذا الحوار البناء لمناقشة موضوع الشباب والأمن والسلام. فالشباب هم أهم شرائح المجتمع وأسباب تحقيق أهدافه المنشودة في البناء والسلام ومكافحة التطرف والعنف.

يؤمن بلدي بأن أخطر ما يواجه العالم اليوم ويستهدف شبابه هو آفة الإرهاب والتطرف، وهما يشكلان تحديا خطيرا للمجتمعات كافة. لقد عانى بلدي، العراق، في أوقات مختلفة من تاريخه الحديث، من مآسي الحروب التي استنزفت الكثير من طاقاته، وأهمها الشباب، الذي يُعد ركيزة بناء الأمة وروحها الملهمة للإبداع والتطور. ولذا، اعتمد سياسة توظيف الطاقات الشابة إيجابيا لفسح المجال لهم في آليات صنع القرار في مواجهة التحديات وإشراكهم في مسؤولية تحرير الأرض ومكافحة الإرهاب والتطرف وقطع الطريق أمام الجماعات الإرهابية من فرصة تسييرهم وتجنيدهم لإشعال نيران الحقد والخراب، وليصبحوا أداة سلام وأمن وتحقيق السلام. إن الالتزام الدولي الجماعي باستراتيجية طويلة المدى لاستئصال ظاهرة التطرف والعنف والتصدي للظروف والأسباب المؤدية لها هو الحل الناجع للقضاء عليها.

ودعم بلدي شريحة الشباب والتزم بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، ونجح في وضع استراتيجية وطنية للشباب بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والتي تتضمن خطط وبرامج تستهدف تنقية وتنظيم أفكار الشباب في العراق وتنمية روح التعاون والتآخي ونبذ العنف. واهتم بلدي بفتح منافذ الحركة الرياضية ليتنفس من خلالها الشباب العراقي خارج بيئة العنف والإرهاب، ساعيا منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٨، إلى إصلاح أخطاء النظام الدكتاتوري السابق بحق هذه الشريحة المهمة ورفع الحظر عن استقبال الفرق الرياضية في العراق وتهيئة الظروف والمتطلبات اللازمة لإقناع الجهات الدولية ذات العلاقة بأن العراق أصبح مؤهلا لاستقبال الفرق الرياضية العالمية، موفرا المناخ الملائم للشباب ليتوجه الاتجاه السليم.

أتاح بلدي المجال لتوظيف الطاقات الشبابية القيادية في خوض تجربة الانتخابات والمشاركة الفعالة في البرامج الانتخابية. فدعم العراق تكوين برلمان للشباب عقد جلسته الأولى في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بهدف تشكيل نواة حقيقية لفكر سياسي حر وسليم يعزز أهداف العراق والمجتمع الدولي في تحقيق الأمن والسلم. كما وضع بلدي برنامجا حكوميا توزع على محاور أساسية، تمثل الأولويات الاستراتيجية للحكومة للارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للشباب ويتضمن إنشاء وتأهيل منشآت شبابية وأندية رياضية والإشراف على تنمية مواهبهم الرياضية والثقافية والعلمية لهم.

وأصدرت الحكومة العراقية تقريرا وطنيا للتنمية البشرية تحت عنوان ''شباب العراق، تحديات وفرص''، تناول مفهوم الازدهار والرفاه المشترك، الذي يعد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويسعى إلى وضع خطة بديلة للقضاء على البطالة وخلق فرص عمل بتعزيز المشاريع الفتية بقروض محدودة تدعمها الدولة، لتحسين الدخل وتحقيق العيش الكريم.

وتأتي زيارة المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب إلى العراق في آب/أغسطس ٢٠١٧ كرسالة دعم للاستراتيجية الوطنية في بناء الشباب العراقي.

لقد أدرك العراق، الذي تصدى للإرهاب، القيمة الحقيقية للشباب فانتهج استراتيجية التحرير وإعادة الإعمار والبناء، التي اعتمدت شريحة الشباب كقوة فاعلة مؤمنة بروح التحدي والصبر، إذ يسعى العراق للعمل على إعادة أبنائه في المهجر وتوظيف طاقاتهم وخبراتهم في مرحلة إعادة الإعمار. ويدرك بلدي ضرورة تقويم المجتمع وبنائه من جديد بأيد عراقية شابة خالصة، وتقويض ظاهرة استهلاك الطاقات الشابة في العنف والجريمة.

وختاما، أجدد موقف حكومة بلدي المتمثل في نبذها كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب، ودعمها لجهود المجتمع الدولي للتخلص منها تخلصا جذريا ولنستجمع قوانا وأفكارنا فيما يتعلق بمصير الشباب، ليس فقط من زاوية الإرهاب وخطره عليهم، بل من زاوية الحق في الحياة واستيعاب أساليب تفكيرهم واحتياجاتهم وديمومة الحوار معهم ودورهم في صنع المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد لسبرغ (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أشارك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن. ونرحب بالدراسة المرحلية (انظر S/2018/86) ونود أن نشيد بالعملية التشاركية التي أشرك فيها الآلاف من الشباب.

تؤيد الدانمرك القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) تأييدا قويا، وبالتالي، فإنها تشكل جزءا من مجموعة نصراء الشباب بشأن القرار. كما قمنا برعاية دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن دور الشباب في دعم السلام والاستقرار، التي استفادت منها الدراسة المرحلية المعروضة علينا اليوم.

وسبب تأييد الدانمرك القوي بسيط: فنحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن للشباب العالمي إمكانات هائلة كبناة للسلام وعوامل للتغيير الإيجابي، ونرى أنه من الأهمية بمكان إطلاق تلك الإمكانات. وعلينا كذلك أن ننظر في المخاطر، لأننا إن لم نصغ إلى الشباب، فإنهم قد يصبحون مصدرا لعدم الاستقرار والنزاع.

ويستحق الشباب في جميع أنحاء العالم مستقبلا مشرقا وأن يعيشوا في عالم آمن وحر ومزدهر، تحترم فيه الحقوق الأساسية. فالشاباب لا يمثلون قادة الغد فحسب، بل إنهم كذلك شركاء اليوم الحاسمون، كما قال الكثيرون. وإشراك الشباب باعتبارهم أصحاب مصلحة أساسيين في عمليات السلام وفي وضع السياسات بصورة عامة وسيلة لتعزيز المصداقية والفعالية.

وقد استضافت كوت ديفوار، في تشرين الثاني/نوفمبر، مؤتمر قمة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي عنوانه الرئيسي هو الاستثمار في الشباب. وقد كان مؤتمر قمة ناجح جدا. وأعتقد أن من أسباب ذلك أننا تمكنا من الاتفاق على أنه ينبغي لمؤتمر القمة أن يشمل الشباب في المناقشات وفي تحديد الحلول للتحديات التي يواجهونها.

لقد كان اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) معلما تاريخيا. فالتركيز المعياري الواضح للقرار وقوته السياسية يشكلان أمرا بالغ الأهمية، ولكنه ليس كافيا في حد ذاته. فالقيمة الحقيقية تكمن في النجاح في تنفيذه. ويجب أن يكون هدفنا اليوم هو بناء فهم مشترك أقوى للكيفية التي يمكننا بها ترجمة القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) إلى عمل. ويجب علينا أن نتساءل عن الكيفية التي يمكننا بها تحقيق النتائج في الميدان لصالح الملايين من الشباب المتضررين من النزاعات المسلحة ولكنإسهامهم في الحلول إسهام محدود.

وأود أن أذكر مثالا على ذلك. ففي مالي، تدعم الدانمرك منظمة للشباب تدعى ”فكر في السلام“. وتعمل المنظمة على مناهضة زرع نزعة التطرف ومكافحة التطرف العنيف. واستنادا إلى عملية مسح، خرجت منظمة ”فكر في السلام“ بتوصيات محددة للحكومات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن سبل التخفيف من حدة النزاعات والمواجهات العنيفة خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في مالي. إننا بحاجة إلى المزيد من المبادرات من ذلك القبيل، حيث ينخرط الشباب بصورة مجدية في إيجاد الحلول.

وأود أن أختتم بياني بتكرار الرسالة الرئيسية: الشباب عوامل حاسمة للتغيير. ولا بد لنا معا، ومن مختلف الأجيال، أن نستفيد من تلك الإمكانات، ونهيء أفضل الظروف الممكنة للشباب ليعملوا على تعزيز السلام والأمن. تلك هي دعوتنا إلى العمل اليوم – لضمان أن يتم تعميم المشاركة المجدية للشباب في عمليات السلام، لأنها ببساطة تحقق التغيير ولأن بإمكانها أن تحقق سلاما دائما.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، أشكر حكومة بيرو من خلالكم، سيدي الرئيس، على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع الشباب والسلام والأمن. كما نشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب والسيد سمبسون والسيدة بيير أنطوان والسيدة إيكومو – سواني على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

لقد رحبت الأرجنتين منذ البداية بتجديد تركيز الأمين العام لتركيزه على منع نشوب النزاعات وعلى وضع مفهوم السلام المستدام أو الحفاظ على السلام – وهو خطاب للشباب والنساء فيه دور أساسي. ويسلم بلدنا بأن السلام والأمن أمران مترابطان يعزز أحدهما الآخر. ونحن ندرك الدور الهام الذي يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وكأحد الجوانب الرئيسية لاستدامة وشمولية ونجاح أنشطة بناء السلام وصون السلام. ولذلك، نؤيد تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)،

الذي ينهض بالشباب على الصعيد الدولي، باعتبارهم أدوات للسلام والحوار والتفاهم ومكافحة الفقر والعنف والتعصب.

وتعتقد الأرجنتين أن النزاع المسلح يعوق فرص التعليم والعمل للشباب، الذين يكونون في كثير من الأحيان في حالة ضعف وعرضة لأوضاع خطيرة تعوق تطورهم وتؤثر على تعليمهم. فيقدر أن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال والشباب المسلحين يعيشون في مناطق النزاع. وهم ضحايا أجبروا على وضع يشكل انتهاكا مستمرا لحقوقهم، ويخضعون للتجنيد والتشويه والاختطاف والعنف الجنسي والهجمات على مدارسهم ومستشفياتهم، والحرمان من المساعدة الإنسانية.

وبالإضافة إلى معاناة الشباب من انتهاكات أبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية، فإنهم يتأثرون نفسيا واجتماعيا، الأمر الذي يعوق تطورهم. ويمكن أن يفقدوا فرص الحصول على التعليم والقيام بالأنشطة الأخرى التي تناسب أعمارهم. ويمكن لهم أن يمروا بتجربة الشعور بالذنب أو تطبيع العنف إذا ما انضموا إلى جماعة مسلحة – إما طوعا أو قسرا – أو إذا ما شهدوا أو ارتكبوا أعمال عنف شديد. وفي كثير من الحالات، يمكن لمشاعر التوهان، وانعدام الجذور، والعنف الجنسي، وإدمان المواد السامة كذلك أن تؤثر سلبا على صحتهم العقلية.

وفي سياق النزاعات، يُجند كثير من الشباب أو يشاركون في الاقتصادات الفرعية غير المشروعة المرتبطة بالحرب. وغالبا ما يتم تجنيدهم عنوة، وفي حالات أخرى، يتم تحفيزهم بضغوط ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، طالما أنه يمكن للاقتصاد غير الرسمي المرتبط بالنزاعات، أحيانا، أن يوفر فرصا اجتماعية وفرص عمل تعتبر أفضل من الفقر والجوع.

ويجب علينا إيلاء مزيد من الاهتمام للأسباب الجذرية للنزاعات ولأهمية إيجاد حلول قائمة على المشاركة الوطنية يمكن للشباب أن يؤدوا فيها دورا هاما في منع نشوب النزاعات وصون السلام – إذا ضمنت لهم بيئة شاملة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وظلت الأرجنتين ترى، في مشاركتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن لجنة بناء السلام تضطلع بدور استشاري ولمد الجسور بين جهود المنظمة في مجال السلام والأمن والجهود المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. وتمشيا مع ذلك الرأي، نرى أنه يمكن للجنة، في دورها النشط في دعم مجلس الأمن، أن تسلط الضوء على مساهمة الشباب أثناء مراحل تصميم وتقييم ولايات عمليات حفظ السلام، لا سيما في مرحلة بناء السلام. وتؤيد الأرجنتين دعوة اليونيسيف، في ذلك السياق، إلى إحراز تقدم عاجل في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال والشباب المتضررين من النزاعات من خلال وضع تشريعات وسياسات وإجراءات وطنية لحماية أصغر أعضاء المجتمع.

إن التعليم عنصر أساسي للسلام والأمن والتنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. فاستمرار الحصول على التعليم يساعد على حماية الشباب من أخطار الصراع المسلح. إذ أن التعليم ليس فقط حق من حقوق الإنسان بل أيضا آلية أساسية لحماية الشباب المتضررين من النزاع المسلح، ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في بناء مجتمعات أقوى. وفي المقابل، فإن ضمان أمن الشباب يمكنهم من أن يصبحوا جهات فاعلة هامة في عمليتي إعادة الأعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي يمكن أن يحدث بسرعة أكبر إذا ما تغلب قطاع التعليم على آثار الحرب.

اعترافا منا بأن الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان المدنيين الذين تضرروا من النزاع المسلح، وأن توقف حصولهم على التعليم والفرص الاقتصادية تترتب عليه آثار حاسمة بالنسبة للسلام الدائم والمصالحة، قمنا بالاشتراك مع النرويج والأرجنتين بتنظيم المؤتمر الدولي الثاني المعني بالمدارس والجامعات الآمنة

الذي انعقد في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٧. وكان المؤتمر يهدف أيضا إلى نشر إعلان المدارس الآمنة، والمبادئ التوجيهية لمنع استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية أثناء النزاع المسلح، وهو إعلان اعتمد في أوسلو في أيار/مايو ٢٠١٥.

تعتقد الأرجنتين أن من الضروري تمكين الشباب لزيادة مشاركتهم المجدية والشاملة بوصفهم قادة المستقبل لبناء السلام ولديهم من إمكانيات لإحداث التغيير، بدلا من الانخراط في العنف. من الواضح أن للشباب دورا مهما في تطوير مستقبلهم وفي بناء السلام. وينبغي لهم المشاركة في المعونة والإنعاش وإعادة الإعمار وتنفيذها، كجزء من العملية الانتقالية وعمليات المصالحة الوطنية. ولا بد للحكومات والمجتمع المدني من تسخير ما لدى الشباب من طاقة وأفكار وتجارب، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص، لإقامة مجتمع ما بعد انتهاء النزاع.

بالمثل، تؤكد الأرجنتين من جديد ما نص عليه في ميثاق الشباب للبلدان الأيبيرية – الأمريكية فيما يتعلق بتعزيز دور الشباب المروجين للثقافة السلام من خلال وضع برامج تدريبية تحول دون حدوث العنف وتعمل على حل النزاعات. وفي ذلك الصدد، تشجع الأرجنتين على تعزيز قدرات ومهارات الشباب، فضلا عن إيجاد وظائف لهم حتى يتمكنوا من الإسهام بفعالية في الحفاظ على السلام. إن المركز الاستشاري الخاص بعمالة الشباب وخطط التدريب وتنمية الموارد البشرية ينبغي أن تشكل أساس البرامج المبتكرة لتأهيل الشباب وإعادة إدماجهم اجتماعيا في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما الأطفال، والشباب، وذوي الإعاقة، والمقاتلين السابقين والأشخاص الذين فاتهم قطار التعليم.

أخيرا، نود أن نؤكد على أن المثل العليا والطاقة التي يتمتع بها الشباب عوامل رئيسية في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والإبداع التكنولوجي في مجتمعاتهم، وتشكل أداة أساسية يمكن أن تساعد على منع نشوب النزاعات، والمشاركة في تشكيل سلام دائم. لذلك، نعتقد أن من الملائم مواصلة التعامل مع هذه المسألة في إطار المجلس ومواصلة تعميق المعارف عن العلاقة بين دور الشباب، والحفاظ على بناء السلام واستدامته.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لكم، يا سيادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

إننا نعيش في عالم حباه الله بأكبر عدد من الشباب بين سكانه في التاريخ البشري. ولئن هذا رصيد من أجل بناء مستقبل أكثر ازدهارا، فإنه يمثل تحديا رئيسيا لنا يتمثل في تيسير تمكينهم وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار في جميع المجالات. وفي الوقت نفسه، يُمَكِّن هذه البلدان من المساعدة على بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك من خلال مقاومة الأيديولوجيات المتطرفة وشجبها.

في السنوات القليلة الماضية، كانت الأيديولوجيات المتطرفة والجماعات الإرهابية أشد الأخطار التي تتهدد السلام والأمن، وكان الشباب الضحايا الرئيسيين لها وأهدافا للتجنيد في صفوف تلك الجماعات. إن الفقر والجهل والظلم، وسياسات الفصل العنصري والاحتلال، وحالات الصراع المسلح، والتهميش، والإقصاء كلها عوامل رئيسية تزيد من تعرض الشباب وتجعلهم هدفا سهلا للتطرف والتجنيد.

ثمة مثال حديث على كره الأجانب الذي في بعض البلدان الحدود يرقى إلى مستوى العنصرية، ويشكل تحديا رئيسيا آخر من شأنه أن يزيد من عزلة الشباب في جميع أنحاء العالم، وهو مرتبط بوسائل شتى، مثل الهجرة وتكنولوجيات الاتصال الجديدة. هذه الاتجاهات توفر تربة خصبة للاستياء والمنازعات والصراعات.

وبغية الحيلولة دون تهميش وتطرف الشباب، ليس لدينا أي خيار آخر سوى أن نحاول تشجيعهم على التسامح، والاستثمار في التعليم وزيادة التوعية، والتخفيف من وطأة الفقر لديهم، ووضع حد للتمييز، وتحرير الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، ولا سيما الأراضي الفلسطينية في منطقتنا، والتصدي بفعالية لحالات الصراع. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التربية المدنية والحوار داخل المجتمعات المحلية والأمم يؤدي دورا مهما في إذكاء وعي الأجيال الشابة بالخطر الذي يتهدد السلام والأمن والمساعدة على تهيئة جو من التسامح والكياسة. بيد أن هذه الإجراءات ينبغي ألا تبدأ من القمة. ويجب إشراك الشباب على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجيعهم على المشاركة المجدية في جميع الأنشطة ذات الصلة.

ومن الحتمي أيضا حماية الشباب من خطر التطرف جراء إساءة استخدام التكنولوجيات الحديثة. وينبغي استحثاث المنابر الإعلامية على شبكة الإنترنت على التصرف بحس من المسؤولية. ولا ينبغي أن تكون قناة لنشر الآراء المتطرفة في صفوف جماهيرها والذين معظمهم من الشباب ومن ثم استخدام تلك الآراء كوسيلة للتجنيد. ينبغي أن تتحمل الشركات المعنية المسؤولية وأن تزيد من سيطرتها على تبادل مضمونها من خلال برامجها. وإذا ما تنصلت تلك الشركات من المسؤولية، عندها يتعين على الحكومات أن تتدخل بسرعة لوقف الأنشطة المتطرفة على شبكة الإنترنت.

إن الاستراتيجية التي أشرت إليها من شأنها أن تساعد على تمكين الأجيال المقبلة من قيادة الجهود المبذولة في سبيل مكافحة العنف والآراء المتطرفة والحيلولة دون وقوعها فريسة الجهات التي لا تسعى إلا إلى تفاقم هذه التحديات وإلحاق المزيد من الدمار والفوضى.

في سياق التزام إيران القاطع بمكافحة التطرف العنيف، من دواعي اعتزازي أن أذكر بأن الشباب الإيرانيين كانوا الأكثر تحصينا من التأثر بالأنشطة الدعائية وبالأنشطة التجنيدية التي تمارسها الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أهمية القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتيها السبعين والثانية والسبعين بشأن إقامة عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف، على أساس مبادرة الرئيس الإيراني. تلك القرارات تتناول، في جملة أمور، ضرورة تمكين الشباب من مكافحة التطرف العنيف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيد ستيرك (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى بيرو على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة.

أود أن أشدد أيضا على أن بلغاريا تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به آنفا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

حددت الحكومة البلغارية إشراك الشباب في السلام والأمن بوصف ذلك إحدى الأولويات الرئيسية للخطة السياسية الحالية لرئاسة بلغاريا لمجلس الاتحاد الأوروبي في إطار الموضوع الأوسع نطاقا لمستقبل أوروبا والشباب. في الأسبوع الماضي، استضافت بلغاريا، مؤتمرا رئيسيا للشباب الأوروبيين وفر منبرا قيما لتبادل الآراء بين الحكومات والشباب بهدف تطوير استراتيجية الشباب الجديدة في الاتحاد الأوروبي من خلال عملية تشاركية وشاملة.

إنّ لدى بلغاريا تقاليد راسخة في إشراك الشباب في رسم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تؤثر في حياتهم، وضمان مشاركة الشباب المجدية في جميع مجالات الحياة السياسية والعامة من خلال المشاورات الواسعة والشاملة. من الأولويات الرئيسية لحكومة بلغاريا، تمكين الشباب، ومشاركتهم في عملية صنع القرار وما فتئ بلدي يدعو بقوة كذلك إلى مزيد من مشاركة الشابات والشباب في الشؤون العالمية، بما في ذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة لوفود الشباب، الذي تقوم بلغاريا بتنفيذه

بنجاح طيلة فترة تزيد عن ١٠ سنوات، مما يضمن للشباب إبداء آرائهم حول القضايا العالمية والاستماع لأصواتهم وأخذها في الاعتبار.

لأول مرة في تاريخ البشرية أصبح الشباب يمثلون ربع سكان العالم. لذلك فإنهم عائد كبير من عوائد السلام والأمن ومورد بشري رئيسي للتنمية ومن ثمّ تنبغي تعبئتهم من أجل توطيد السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم. وأود أن أؤكد من جديد التزام بلغاريا الكامل، بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) الذي أنشأ دور الشباب بوصفهم شركاء في السلام. وترحب بلغاريا بالدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) والتوصيات الواردة فيها، لا سيما المقترحات لضمان مشاركة الشباب في صنع القرار وعمليات المساءلة في الأمم المتحدة والتقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في إطار المناقشات السنوية المفتوحة.

وتقدر بلغاريا أيما تقدير الدور الحاسم الذي يقوم به المجتمع المدني، لا سيما الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والمتطوعون الشباب، في زيادة مساهمات الشباب في السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، على النحو المبين أيضا في الدراسة. وفي بلغاريا، لدينا العديد من الأمثلة الإيجابية على مشاركة المتطوعين الشباب في المبادرات الاجتماعية، بمن فيها تلك المتعلقة بإدماج اللاجئين، والمشاريع الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وحملات حقوق الإنسان، ومشاريع التنمية المستدامة، وما إلى ذلك

تعتقد بلغاريا أن الأطفال والشباب يمكن أن يكونوا عناصر رئيسية للتغيير الاجتماعي الإيجابي ويعملوا بنشاط على تعزيز حقوقهم الإنسانية وتمكين أنفسهم من خلال التعليم، الذي يكتسي أهمية حاسمة في بناء المجتمعات السلمية والشاملة للجميع. ويقوم الشباب بدور هام في إرساء أسس السلام في مجتمعاتهم المحلية وخارجها. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أهمية مواصلة التعليم أثناء النزاعات المسلحة. إنّ الاستثمار في الشباب من خلال تعزيز الفرص التعليمية والإدماج الاقتصادي أمر أساسي في تحقيق جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وتؤيد بلغاريا هذه الجهود سياسيا ومن خلال التمويل المحدد الأهداف. فالجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية والإنمائية التي تقدمها بلغاريا يهدف إلى توفير الدعم للأطفال والشباب في المناطق المتضررة من النزاع، وكفالة الحق في التعليم في حالات الطوارئ. وفي عام ٢٠١٧، قدمت بلغاريا مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو للصندوق العالمي ل – التعليم لا يمكن أن ينتظر''.

وما فتئت بلغاريا ملتزمة تماما بخطة الشباب والسلام والأمن، وتؤيد تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع الشباب على قدم المساواة بوصفهم شركاء أساسيين من أجل السلام. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة تعزيز دور الشباب ومساهمتهم في السلام والأمن الدوليين، وبالتالي ضمان استمرارية السلام عبر الأجيال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا بصفته رئيس لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيد نيكلشيسكو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيس لجنة بناء السلام، وتهنئ لجنة بناء السلام بيرو على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة في أوانها بشأن مسألة هامة.

إنّ لجنة بناء السلام تقر بالدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في أي جهد لبناء السلام والحفاظ عليه، وترحب بعرض الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، التي توفر للدول نظرة ثاقبة وفرصة لتحليل واستعراض سُبل العمل مع الشباب في مجالي السلام والأمن، وبالتالي إثراء مناقشاتنا.

بنا على هذه الدراسة، ينبغي أن يكون الاستبعاد الدائم لخبرة الشباب والريبة التي يعربون عنها تجاه السلطات الوطنية والدولية بمثابة إنذار لنا جميعا. وتلاحظ لجنة بناء السلام أن المشاركة الإيجابية للشباب في بناء السلام هي في الوقت نفسه حق وضرورة ديمغرافية لجعل مجتمعاتنا أكثر شمولية وسلمية. وإذا أردنا تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وبناء السلام والحفاظ عليه، لا يمكننا بكل بساطة أن نخسر أكبر جيل من الشباب عرفه العالم على الإطلاق. وتقر لجنة بناء السلام بأهمية مراعاة إدماج الشابات والشباب في بناء السلام والنظرة إلى الشباب بوصفهم شركاء في ذلك.

لقد سمعت لجنة بناء السلام من الشباب مباشرة عما يقومون به من أعمال بشأن بناء السلام في سياقات متنوعة من قبيل بلدان مثل بوروندي، وليبريا، وقيرغيزستان، وجزر سليمان، وشهدت مباشرة إبداعات الشباب وقدراتهم على الصمود في مواجهة الصراعات والعنف. وندرك أن جُلّ الشباب يسعون من أجل السلام، وينبغي أن تتاح لهم الفرص الحقيقية للمشاركة في جهود بناء السلام.

تفيد الدراسة بأنه ينبغي أن تكون الثقة في الشباب الموجه لعملنا وليست مصدر خوف منهم. وهذا يعني إتاحة الفرص المناسبة للشباب، وضمان توفير التعليم الجيد لهم في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بما في ذلك في أماكن اللجوء والتشرد. ويعني أيضا إتاحة فرص العمالة المناسبة للشباب.

تعرب لجنة بناء السلام عن دعمها لمبادرات بناء السلام ذات الانعكاسات الإيجابية التي يعرضها الشباب والشابات في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وكثيرا ما يُشرع بهذه الأنشطة بمساعدات تمويلية واعتراف محدودين من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على السواء. وتقر لجنة بناء السلام بنقص التمويل اللازم للمنظمات التي يقودها الشباب، ويرجع ذلك جزئيا إلى التحديات القائمة التي تواجه المنظمات الشبابية في الوصول إلى مصادر التمويل مما يحد من مساهمة الشباب في المجتمعات السلمية. ومن المهم بقدر كبير أن مبادرات من قبيل صندوق بناء السلام والمسائل المتعلقة بنوع الجنس ومبادرة تعزيز الشباب قد خصصت ما يقرب من ٥٠ مليون دولار لبرامج الشباب في العامين الماضيين، بما في ذلك تمويل المنظمات غير الحكومية بصورة مباشرة. وخُصص حوالي ٤٠ في المائة من الميزانية لمنظمات المجتمع المدني المحلية. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام لتعزيز المبادرات التي تدعم مشاركة الشباب بوصفهم مساهمين في العمليات السياسية.

وتشجع لجنة بناء السلام مجلس الأمن على أن يأخذ في الاعتبار الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في بناء السلام. وتعتزم اللجنة مواصلة وتوسيع نطاق عملها المباشر مع الشباب في البلدان والمناطق التي تدعمها وفي اجتماعاتها التي تعقدها هنا في نيويورك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي ونشكر بيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة في أوانها، أي قبل يوم من الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم في المناقشة. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بمشاركة الشباب في السلام والأمن الدوليين، لا تفلح اتفاقات السلام عندما لا تكون شاملة، ولا سيما عندما يبرم القادة، الذين أغلبهم من الذكور، اتفاقات لتقاسم السلطة بدون مراعاة مصالح جميع السكان. يجب أن يتغير ذلك. ولقد تغير فعلا في بعض الحالات. وجنوب السودان أحد الأمثلة على ما تقوم به ألمانيا لإحداث هذا التغيير. وفي إطار مفاوضات السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية، نود أن نشدد على أهمية اتباع النهج التكميلي الذي يبدأ من القاعدة ويشمل الشباب. وبالتحديد، قامت مؤسسة برغهوف، وهي مؤسسة ألمانية شريكة في الوساطة، مرارا وتكرارا بإشراك ممثلي ومنظمات الشباب والنساء في كمبالا لإيصال شواغلهم ورؤاهم حول السلام في جنوب السودان إلى محادثات السلام في أديس أبابا التي يشرف عليها منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ثمة مثال آخر، كما ذكرت ممثلة رومانيا منذ هنيهة، وأسعدنا جدا أن نستمع مباشرة في لجنة بناء السلام لشباب من بوروندي وليبريا وقيرغيزستان أو جزر سليمان. ومثال أخير، تدعم ألمانيا أيضا مبادرة قيادات المرأة الأفريقية، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي تتضمن عنصرا محددا لتوجيه الشابات.

ثانيا، فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف، يجب علينا التوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي تدفع الشباب إلى الانحراف نحو الجماعات المتطرفة، وما هي دوافع ذلك. هناك دراسة ممتازة بشأن هذا الموضوع، بعنوان رحلة إلى التطرف في أفريقيا، نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر العام الماضي. وعلى الرغم من أن التقرير يحدد عددا من الدفوع لانخراط الشباب في التطرف، أود أن أركز على ملاحظة واحدة بشكل خاص. ٧١ في المائة من الذين استجابوا للدراسة ذكروا أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة دفعتهم إلى الانضمام إلى التطرف، بما في ذلك قتل أحد أفراد الأسرة أو صديق أو إلقاء القبض على أحد أفراد الأسرة أو صديق. لذلك، على الرغم من أن العوامل الهيكلية تسهم في التطرف، من الواضح أيضا أن الإجراءات التي تتخذها الحكومات وقواتها الأمنية أحيانا سبب رئيسي آخر يمكن تفاديه. وبالنسبة لألمانيا، يعني ذلك أنه عندما نقوم بمكافحة التطرف العنيف والانخراط في أنشطة مكافحة الإرهاب بوصفنا دولا أعضاء، يتعين علينا أن نضمن أن جميع إجراءاتنا تتماشى مع التزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان. وهذا وحده يمكن أن يضمن فعالية إجراءاتنا في الأجل الطويل.

ثالثا وأخيرا، بالنسبة إلى رؤية الإمكانات الإيجابية للشباب، يتعين علينا أن نفعل المزيد لإبراز التأثير الإيجابي الهائل للأغلبية من الشباب في مجتمعاتنا، ويمكننا تعزيز هذا التأثير الإيجابي من خلال التركيز على تدريب الشباب وتوفير فرص عمل لهم. فالعمالة محرك أساسي للتنمية الاقتصادية، وأفضل الأساليب للتخفيف من حدة الفقر. والعمل اللائق هو الأساس للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية ويمكّن الشباب من العيش حياة مستقلة.

لكن هناك حاجة إلى دينامية القطاع الخاص لإيجاد فرص عمل جديدة. لقد أطلقت ألمانيا عددا من المبادرات بالتعاون مع القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نعمل على إيجاد العمالة الفعالة من خلال الأعمال التجارية، ونماذج التعاون والتدريب الموجهة نحو الطلب وتعزيز التعليم، فضلا عن المبادرات المعنية بالنهوض والتعليم. وفي السياق نفسه، وأثناء رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٧، طرح الأعضاء مبادرة العشرين بشأن عمالة الشباب في المناطق الريفية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو أعضاء مجتمع الأعمال التجارية إلى القيام بدورهم للاستفادة من الإمكانات الإيجابية للشباب.

في الختام، من الواضح أن دور الشباب في الحفاظ على السلام يكتسي أهمية فائقة. ويجب علينا القيام بالمزيد لضمهم إلى الأمم المتحدة، ويتعين علينا أن نفعل المزيد من أجل إدراج القضايا المتعلقة بالشباب في جدول أعمال الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أؤكد لمجلس الأمن أنه إذا انتخبت ألمانيا عضوا غير دائم في المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، ستبذل قصارى جهدها لتنفيذ خطة الشباب والسلام والأمن ومواصلة العمل مع بناة السلام الشباب لضمان إحلال السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا لبيرو على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ولمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيد غرايمي سمبسون على عرضه الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، التي تؤكد من جديد الدور المهم والإيجابي للشابات والشباب في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما. لقد نظرنا بعناية في التوصيات الواردة في الدراسة بشأن الكيفية التي يمكن بها الاستفادة بقدر أكبر من مساهمات الشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ونتطلع إلى الصيغة النهائية للوثيقة في أيلول/سبتمبر المقبل.

نقف حاليا عند منعطف بالنسبة للبشرية، لأنه لم يسبق في التاريخ أن كانت أعداد الشباب أكثر مما هي عليه الآن. فمع وجود ١,٨ بليون من الشباب والشابات في جميع أنحاء العالم، أي ما يعادل ٢٤ في المائة من سكان العالم، من الواضح أن السلام والتنمية المستدامين، فضلا عن الإدارة الحكومية على الصعيد العالمي، يجب أن تتضمن الدراسة المراعاة الشاملة لاحتياجات الشباب وتطلعاتهم، فضلا عن مشاركتهم الفعّالة في المجتمع.

وفي عالم متزايد العولمة، يجري الترويج للقوالب النمطية التي تربط بين الشباب والعنف وتعميمها. إنّ وصم الشباب يتسم بالأفكار المبتذلة التي تصور الشباب بأنهم يمزقون النسيج الاجتماعي ويعرقلون السلام، أو الشابات كضحايا أو جهات فاعلة خفية لا قدرة لهن على العمل. وكثيرا ما ينظر إلى الشباب بوصفهم تهديدا وأنهم جزء من المشكلة. فعلى النقيض من ذلك، إن الصورة التي ينبغي أن نعززها هي أن الشباب ملتزمون بإيجاد الحلول بوصفهم عوامل تغيير وشركاء في السلام ومروجين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومنفذين لأهداف التنمية المستدامة في كل المجتمعات المحلية وفي كل مدينة.

إن العالم المترابط يتيح فرصا ينبغي للأمم المتحدة والحكومات أن تغتنمها. فالشباب يحققون تطلعاتهم من خلال الوصول إلى مصادر المعلومات. إنّ استبعاد الشباب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكذلك استبعادهم من العدالة والتعليم، هو التحدي الذي يتعين علينا التغلب عليه. ومن الجوهري إزالة العقبات أمام إطلاق العنان لإمكانات الشباب في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الفقر وانعدام فرص التنمية والتهميش، وليس الأيديولوجية الدينية، التي من بين الأسباب الرئيسية لانضمام الشباب إلى الجماعات المتطرفة. إنّ إدماج الشباب بوصفهم المروجين الرئيسيين لأهداف التنمية المستدامة إجراء واضح وذو نتائج ثرية وتطلعيه للمجتمعات كافة. وفي الوقت الحاضر، يإن الافتقار إلى البيانات يجعل من الصعب تقدير مساهمات الشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها وكذلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع تقديرا دقيقا. ولهذا السبب ندعو إلى إصلاح الخلل في مجال المعلومات، وذلك من أجل إدراج هذه البيانات في عملية صنع القرار السياسي.

لذلك يجب علينا تعزيز السلام المستدام في مجتمعاتنا من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب الوظيفي، وتوفير مصادر العمل اللائق للشباب، وكفالة الممارسة الكاملة لحقوقهم وتجنب الحالات كتفشي الفقر بين الأجيال، وسيناريوهات ازدياد انعدام الأمن وعدم التماسك الاجتماعي. إن مشاركة الشابات والالتفات التام إلى احتياجاتهن ووجهات نظرهن، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمعات المحلية القائمة على المساواة بين الجنسين تتمتع بنسيج أمتن وأكثر إنصافا وشمولا، ويتمتع فيها الجميع بنفس حقوق الإنسان المعززة والمقدرة، وهذا يجعلهن أكثر قدرة على التكيف مع جميع أنواع النزاعات ومظاهر العنف. ويتعين

علينا أن نواصل تعزيز الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لتمكين النساء في جميع مراحل حياتهن.

إن المكسيك تلبي احتياجات الشباب من خلال البرنامج الوطني للشباب، الذي يوفر استجابات مؤسسية لضمان الحقوق الاجتماعية لـ ٣٧,٩ مليون شاب مكسيكي. وفي المكسيك، تسعى استراتيجية الإدماج الوطنية إلى المساهمة في الحصول على الحقوق الاجتماعية والتقليل من الحرمان من خلال التنسيق الفعال للسياسات والبرامج العامة. وقمنا أيضا بمواءمة أهداف البرنامج الوطني للشباب مع الأهداف الوطنية المنصوص عليها في الخطة الإنمائية الوطنية عن طريق تعزيز وتنسيق الإجراءات الرامية إلى تعزيز المشاركة الاجتماعية للشباب، فضلا عن الحصول على التعليم والعمل والسكن والصحة.

وتقوم الإدارة العامة الاتحادية في المكسيك، وبالاشتراك مع المعهد المكسيكي للشباب، بتنفيذ التدخلات الحكومية لجوانب محددة للسلام. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج الوطني للرعاية الصحية للمراهقين؛ والبرنامج الوطني للأمن العام، الذي يسعى إلى تنسيق الروابط بين المؤسسات وإدراج منظور الشباب في نشر استراتيجيات اللجنة الوطنية للأمن. وبرنامج المنح الدراسية لضحايا الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والخطة الوطنية لمنع الاعتداء والعنف ضد الأطفال والمراهقين؛ وبرنامج مكافحة التمييز ونشر خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت بين الشباب.

لقد أسهم القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، في التعزيز المعياري لهذه الخطة، وتغيير نظرة الشباب إلى أنفسهم في حالات النزاع. ويتمثل التحدي في متابعة الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق تنفيذها بفعالية.

ونحن على ثقة من أن الملايين من الشباب في جميع أنحاء العالم ينتظرون الدعوة ليصبحوا عناصر لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. إن شباب القرن الحادي والعشرين مواطنون عالميون ويريدون بذل ما في وسعهم لبناء مجتمعات عادلة ومنصفة ومزدهرة وشاملة للجميع على نحو متزايد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد موراغاس سانشيث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي قبل بضع دقائق.

في البداية، أود أن أشكر رئاسة بيرو لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة اليوم. وأشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة فيكراماناياكي، والمعد الرئيسي للدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، السيد سمبسون، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن إسبانيا عضو في مجموعة أصدقاء ”أبطال الشباب“ وهي ملتزمة التزاما راسخا بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) الذي شاركت في تقديمه. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الشباب يمتلكون إمكانات هائلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ومنع عمليات إشاعة الفكر المتطرف العنيف، التي يتعرضون لها بشكل خاص. ولذلك، يشيد بلدي بالدراسة وتوصياتها. وتعمل إسبانيا على وضع تدابير ملموسة لكفالة أن يكون لدى الشباب المنتديات والأدوات التي تمكنهم من القيام بدور إيجابي في جهود الوقاية والوساطة وفي صون وتعزيز السلام والأمن ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وتعزز التحديات الحالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها جميعا أهمية كفالة اضطلاع الشباب بدور فعال في تعزيز السلام والاستقرار والرخاء في مجتمعاتهم. وهذا أمر أساسي لبناء مجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الطابع السريع التغير لتغذية نزعة التطرف والتطرف والخطاب الذي يحرض على الكراهية والتعصب.

إن شبابنا يتعرضون بشدة لخطر تلك التهديدات ويجب علينا أن نضع سياسات وبرامج مبتكرة تعزز المشاركة والنشاط السياسيين لـ ١,٨ بليون شاب في جميع أنحاء العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نخاطبهم بلغتهم. ولا يكفي توفير منتديات للشباب. إن الشباب لديهم صوت ومن الضروري أن يتم الاستماع إليه وإدماج وجهات نظرهم في المناقشات السياسية والاجتماعية. كما يجب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في مكافحتنا لتغذية نزعة التطرف والتعصب. وبهذه الطريقة وحدها، يمكننا أن نستعيد ثقة الشباب في المؤسسات وكفالة عملهم على تحسينها وتعزيزها، مما يمنح الشرعية الكاملة لسياسات الدولة.

وعلى الصعيد الوطني، فإن إسبانيا ملتزمة التزاما قويا بتحسين آليات مشاركة الشباب في الشؤون العامة، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات العامة وتقييمها. وفي ذلك الصدد، وفي إطار الحوار الأوروبي المنظم للشباب، قررنا للمرة الأولى أن نشرك، إلى جانب صانعي السياسات، رؤساء الإدارات الحكومية الأخرى التي تغطي مهامها المسائل الرئيسية التي تؤثر على الشباب، مثل وزارة الداخلية أو وزارة العدل أو وزارة الإدارة العامة أو وزارة الإسكان. ويجب أن نشدد على مشاركة الشباب في عمليات الاستعراض التي تقوم بدراسة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي يجري تنفيذها في إسبانيا.

وتشارك مختلف الجهات الفاعلة في تلك العملية، بمن فيهم الشباب، من خلال العديد من الآليات القائمة على المشاركة. وفي الوقت نفسه، يجري اتخاذ إجراءات لتعزيز مهارات العاملين بشأن مسألة الشباب، من خلال التدريب المزدوج، حتى يتمكنوا من الكشف والتدخل في وقت مبكر لمنع تغذية نزعة التطرف العنيف لدى الشباب، من خلال آليات التعليم النظامي وغير النظامي. وما فتئنا أيضا نعمل بالتعاون مع منظمات الشباب لتحسين ظروف العمل للشباب لكي يتمكنوا من الحصول على وظائف لائقة، على سبيل المثال، من خلال الاعتراف الرسمي بالمهارات والقدرات المكتسبة في آليات التعليم غير النظامي أو من خلال مختلف مبادرات تنمية مواهب الشباب، الذين ستكون إسهاماتهم في المجتمع عاملا رئيسيا في تطويره. وفي السياق نفسه، أطلقت إسبانيا في هذا العام برنامجها للمواهب الشابة. ويسعى البرنامج إلى توفير بيئة إيجابية للشباب يمكنهم فيها تطوير مواهبهم من خلال الاعتراف بمساعيهم في مختلف المجالات ودعمها.

وتعلم إسبانيا أنه لن يتسنى تحقيق أي من هذه الأمور دون اتباع نهج جنساني. ومن الضروري ألا نقطع الصلة بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد حدث تحول من حيث اعتبار المرأة مجرد ضحية إلى النظر إليها كجهة فاعلة حيوية في منع نشوب النزاعات وحلها وفي جهود إعادة الإعمار اللاحقة. والشابات لديهن إمكانات هائلة للإسهام في بناء السلام.

وعلى الصعيد الأوروبي، تقود إسبانيا جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلق بالشباب والسلام والأمن وترأس مجموعة أصدقاء الشباب والأمن. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عُقد مؤتمر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مالاغا تحت عنوان ”العمل مع الشباب من أجل الشباب: تعزيز الأمن والتعاون الإلكتروني“. وحضر المؤتمر وزراء وشخصيات بارزة أخرى، وفي المقام الأول، أكثر من ٢٠٠ شاب من ٦١ بلدا. واعتمدوا إعلان مالاغا للشباب الذي يجسد توصيات القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) ويقدم إسهاما رئيسيا في مكافحة تغذية نزعة التطرف ومنع التطرف وتعزيز التسامح ومكافحة التضليل الإعلامي على شبكة الإنترنت.

وتود إسبانيا أن تقوم بالمزيد. ولذلك، فقد انضمت إلى برنامج الأمم المتحدة لوفود الشباب. ونحن ملتزمون بتعزيز دور الشباب في تنفيذ واستعراض السياسة العامة المتعددة الأطراف في إسبانيا، فضلا عن المساعدة في توعية الشباب بالمسائل

التي يجري بحثها في الأمم المتحدة حتى تؤخذ آراؤهم دائما في الاعتبار. ولا يرجع تنفيذ إسبانيا لسياسات موجهة نحو زيادة مشاركة الشباب في مختلف المجالات إلى امتثالها لبعض الالتزامات الدولية فحسب، بل أيضا إلى الاعتقاد الراسخ بأن مشاركة شبابنا ستكفل وضع سياسات عامة مستدامة. ولن يستفيد الشباب فحسب؛ بل سيصبحون من الجهات الفاعلة الرئيسية في الحاضر والمستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد غونزاليس (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛ والسيد سمبسون، المعد الرئيسي للدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية.

نرحب بمناقشة اليوم المفتوحة، التي تُعقد في أسبوع يتزامن مع انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام والتقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع يوم الأربعاء القادم. وتوفر الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن، التي أعدها السيد سمبسون، عملا بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، فرصة لنا لاستعراض النتائج التي توصلت إليها وتوصياتها ولتبادل الآراء بشأن السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ونعرب عن سعادتنا بمساهمة خبيرة كولومبية في صياغة الدراسة.

أود أن أقدم لمحة عامة موجزة عن بعض تجارب بلدنا في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) والتي تتماشى مع بعض توصيات الدراسة، وهي تلك المتعلقة بزيادة التعليم وتوفير المزيد من الوظائف وتعزيز رأس المال الاجتماعي.

وقد طبقت كولومبيا هذه التدابير بنفس القوة حتى قبل تنفيذ عملية السلام وفي نفس السياق.

ووفقا للدراسة، اعترف بالتعليم عالميا بوصفه موضوعا رئيسيا جديرا بالاهتمام في مجال السلام والأمن بالنسبة للشباب، مما يدل على الأهمية الحاسمة لتعليم للشباب من الجنسين في جميع أنحاء العالم. وفي كولومبيا، نكفل التعليم المجاني من الحضانة إلى الصف ١١، وما فتئنا نقوم بتحفيز إمكانية الحصول على التعليم العالي. وخلال سبع سنوات، قمنا بتعزيز إمكانية الوصول إلى التعليم العالي بنسبة ١٤ في المائة. كما قمنا بتنفيذ برنامج وطني يقدم لأفضل طلاب المدارس الثانوية إمكانية الالتحاق بأفضل الجامعات الخاصة في البلد من خلال منحة حكومية. وقد استفاد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طالب من ذلك البرنامج. وكما تبين الدراسة، نود تقديم التعليم من أجل تحقيق السلام القائم على القيم وتعليم مهارات التفكير الحيوية والأساليب غير العنيفة لتسوية النزاعات، مع إيلاء اهتمام خاص للالتزام بالتنوع.

وفيما يتعلق بالعمالة، أشير إلى حملات التوعية في كولومبيا لتعزيز سياسات العمل اللائق، بهدف التشجيع على إيجاد فرص عمل جديدة وتدريب وحماية العمال، حتى تتعلم السلطات المحلية من خلال هذه الحملات كيفية أخذ آراء الشباب في الاعتبار عند وضع السياسات التي ستحدث اثرا في الأجل الطويل. وكمثال على ذلك، ألغينا الحاجة إلى تحديد حالة التجنيد كشرط للحصول على أول عمل – وشكل ذلك عائقا أمام الشباب للحصول على أول وظيفة في كولومبيا. ويمكن لأرباب العمل الآن توفير وظائف بدون ذلك الشرط. ومن الواضح أن بناء السلام في كولومبيا هو ما أتاح نظر الإدارة في هذه التدابير وغيرها. وقد أدت كل هذه الجهود إلى إحراز كولومبيا لتقدم اقتصادي واجتماعي كبير، بسياسات تستهدف الفئات الضعيفة مثل الشباب – وخاصة عن طريق التركيز على مكافحة الأنشطة غير الرسمية في القوة العاملة.

وختاما، فيما يتعلق بتعزيز رأسمال الاجتماعي في كولومبيا، أدركنا أن بناء السلام يتطلب توسيع نطاق الديمقراطية التي تسمح بأصوات جديدة لإثراء النقاش السياسي بشأن مشاكل كولومبيا، لتعزيز التعددية وتمثيل مختلف رؤى ومصالح المجتمع، وتوفير الضمانات للمشاركة والإدماج السياسيين.

وإذا أردنا تجنب نشوب صراعات الجديدة أو تكرارها، يجب علينا عدم التصدي للتحدي المتمثل في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فحسب، بل تعزيز ثقافتنا الديمقراطية والمؤسسات من أجل استعادة ثقة السكان في مؤسسات الدولة. وهنا بالضبط تأتي أهمية دور الشباب. ولا بد لنا من التفكير بشكل مختلف والتحرك صوب التحولات التي سعينا إلى تحقيقها كمجتمع. إن عملية السلام مصممة للشباب، حتى يتمكنوا من تحرير أنفسهم من عبء أكثر من ٥٠ عاما من الحروب واقتراح سبل جديدة للعيش معا. ونحن بحاجة إلى العمل على مسألة الثقة في مختلف المناطق. ذلك ما يجب أن يعمل عليه الشباب – كيفية سد الفجوة بين الكولومبيين والتقريب بينهم. وأفضل السبل لإحداث تغيير هي فتح سيناريوهات للحوار وتغير الطريقة التي نتفاعل بها مع بعضنا البعض وتعزيز البيئات الخالية من التمييز.

بموافقة مجلس النواب مؤخرا على قانون المواطنة للشباب، نحن ملتزمون بتعزيز تنظيم هذه الفئة من السكان حتى تتمكن من إنشاء المجموعات الشبابية ومنظمات المجتمع المحلي والجهات الأخرى التي ستتيح لهم المشاركة الفعالة في مجتمعنا. فعلى سبيل المثال، فإن آراءهم بشأن إيلاء الأولوية للاستثمارات في الموارد المجتمعية ستؤخذ في الحسبان. وسيتمتع الشباب بأفضلية التمثيل. وبعبارة أخرى، نعمل على تمكين الشباب في الوقت الحاضر لمساعدتهم على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم. ونحن واثقون من أن هذا القانون سيعزز قدرة الشباب على القيام بذلك.

وتكرار استعمال القوة كوسيلة لحل الصراعات، على حساب الدبلوماسية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، قد أسهم حتى الآن في تعزيز ودعم العنف والتطرف. إن إجراءاتنا يجب أن توفر خيارات لشبابنا وتمنحهم الأدوات لتعزيز السلام وعزل الممارسات التي تولد النزاع. ونؤكد من جديد التزامنا بالاستجابة المتعددة الأبعاد للتحديات التي يشكلها التطرف، وما زلنا مقتنعين بأن التعاون والحوار في إطار الأمم المتحدة من شأنهما تعزيز قدرتنا على التصدي لهذه الآفة.

ولن ننجح إلا إذا قمنا بتوحيد الجهود على أساس القيم المشتركة وبتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هوشينو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن خالص تقديري لمقدمي الإحاطات الإعلامية ولجميع الذين شاركوا في إعداد الدراسة المرحلية. وأشكر السيد سمبسون على ما قام به من عمل شاق. وكما تؤكد الدراسة، من الأهمية بمكان الاعتراف بالشباب بوصفهم من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السلام والأمن، مع كفالة حمايتهم من جميع أشكال العنف.

وتدعو الدراسة المجتمع الدولي بأسره إلى التخلي عن القوالب النمطية التي تميل إلى اعتبار الشبان كجناة يتسمون بالعنف وكتهديدات محتملة للسلام، والشابات كضحايا سلبيين للعنف. ولا يسعني إلا أن أتفق مع ذلك تماماً. لقد دعت اليابان دائما إلى المشاركة النشطة ومساهمات الشباب في السلام والأمن استنادا إلى نهج الأمن البشري، الذي يشمل استراتيجيتين رئيسيتين – تمكين وحماية المحتاجين، بمن فيهم الشباب.

علينا بذل الكثير من الجهود الواعية لتمكين الشباب. وكما تشير الدراسة، لا تنعكس أصوات الشباب في كثير من الأحيان

أو تتجلى بشكل كامل في عمليات صنع القرار الهامة. إذ توجد حالات يمنع فيها التمكين عن الشابات والأقليات الجنسية بل تحرمن من الوصول إلى السلطة والموارد، ناهيك عن الفرص المتاحة للمشاركة السياسية. وفي ذلك الصدد، تعمل اليابان على تمكين الشباب من خلال توفير التدريب والفرص التعليمية وتهيئة بيئة مواتية لهم للبرهنة على القيادة والأفكار المبتكرة.

وفي مجال بناء السلام، ما فتئت اليابان تدرب الخبراء المدنيين من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا من خلال برنامج بناة السلام العالمي، الذي يرحب على وجه الخصوص بالمشاركين الشباب من خلفيات متنوعة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرض حالة السيدة عنب محمود عثمان، ضابطة شابة من حكومة الصومال شاركت في الدورة التدريبية في ٢٠١٧. وإذ تحمل روح زملائها الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الإرهابية المأساوية في مقديشو، كانت مبادرة طوال التدريب وعينتها الحكومة كمساعدة على تحقيق الاستقرار وبناء السلام من أجل إشراكها في إحلال السلام في بلدها. ويسر اليابان أن البرنامج قد أتاح التدريب لمئات الشباب الأكفاء من اليابان ومن المناطق والبلدان المتضررة من الصراعات على السواء الذين مكناهم الآن كبناة سلام مهنيين بحس قوي بالمسؤولية ومبادرة من أجل السلام والأمن. وتواصل اليابان دعم نجاحهم في المستقبل.

وحماية الشباب، بالطبع، لها أهمية في مواجهتهم للنزاعات المسلحة والإرهاب والعنف الجنساني. أود أن أوجه الانتباه إلى الرعاية الصحية العقلية للشباب، إضافة إلى صحتهم البدنية، التي لا تحظى بالاهتمام الكافي. وتعتقد اليابان أن الدعم النفسي والاجتماعي للشباب أمر لا بد منه لإحلال السلام وإعادة الإعمار.

وفي ذلك السياق، يسر حكومة اليابان الإشارة إلى أن مشروعا لدعم الشباب في جمهورية أفريقيا الوسطى يجري تنفيذه بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، واليابان هي جهة مانحة رئيسية.

ويقود هذا المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع عدد من هيئات الأمم المتحدة الأخرى – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتضافر جهود هذه الهيئات معا لتنفيذ المشروع لدعم الجهود المحلية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ويهدف المشروع إلى إدماج الشباب وتحسين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والحصول عليها والنهوض بسبل العيش المستدامة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المشروع يشمل توفير الرعاية الطبية والنفسية والحماية للنساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي. ويحدونا الأمل في أن يعزز المشروع أمن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الشباب، من خلال الصلة التي تربط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان في الممارسة العملية.

إن الدراسة تجسد أصوات الآلاف من الشباب. ويجب علينا الاستجابة لهذه الأصوات بأخذ التوصيات الواردة في الدراسة في الاعتبار فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ السياسات المتصلة بالسلام والأمن. فالشباب أصحاب مصلحة رئيسيون في الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية في أي بلد. ويجب أن تشمل نقطة الانطلاق بالنسبة لهم حمايتهم وتمكينهم.

وفي ذلك الصدد، لا يكفي إنهاء العنف وتحقيق السلام السلبي. بل يجب أن تشمل جهودنا القضاء على التفاوت الاجتماعي والظلم بغية تحقيق السلام الإيجابي. واستنادا إلى

مفهوم الأمن البشري، لا تزال اليابان ملتزمة بإيجاد عالم ينعم فيه الشباب بحماية أفضل كثيرا ويجري فيه تمكينهم بشكل كامل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد أوتول (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. في البداية، أود أن أشكر السيد غرايمي سمبسون ومبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما فيكراماناياكي، فضلا عن ممثلتي صندوق الشابات المدافعات عن حقوق المرأة (فريدا) وجمعية الشابات المسيحيات العالمية على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

إن أيرلندا تؤيد أيضا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في عام ٢٠١٥، اتخذ الأردن خطوة بعيدة النظر بإدراج مسألة الشباب في جدول أعمال مجلس الأمن. وكان اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) لحظة تاريخية لإدماج الشباب والاعتراف بقدراتهم على إحداث التغيير والإسهام بشكل إيجابي في الحفاظ على السلام.

وتفخر أيرلندا بإسهامها في تمويل الدراسة المرحلية بشأن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) التي قدمها السيد سمبسون إلى المجلس اليوم (انظر S/2018/86). ونحن معجبون بشكل خاص بالعملية التشاورية الشاملة في سياق إجراء الدراسة. وتمشيا مع التوصيات الواردة في الدراسة المرحلية، تدعو أيرلندا الأمين العام إلى أن يقدم تقريرا سنويا إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وتعتقد أيرلندا أيضا أنه سيكون من المفيد للمجلس تعيين منسق معني بالشباب والسلام والأمن بهدف تعميم المسألة في جدول أعمال المجلس.

وتحث أيرلندا الدول على عدم التعامل مع جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن كما لو كان مسألة جديدة مُنبتة الصلة. فثمة أوجه تآزر واضحة بين جدول الأعمال هذا وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وكذلك أهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان. وبصفتها رئيسة لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والستين، كان من دواعي سرور أيرلندا أن ترى الاستنتاجات المتفق عليها تبين الدور الذي تضطلع به المنظمات التي يقودها الشباب في تعزيز إيصال أصوات النساء والفتيات. ويكتسي ذلك أهمية إذ نعمل من أجل دحض التصور السائد عن الشابات باعتبارهن ضحايا سلبيات للنزاعات.

إن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن عنصر هام أيضا في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وتقدم الدراسة المرحلية توصيات هامة بشأن دور الشباب في منع نشوب النزاعات وفي الحفاظ على السلام. وفي حين أنه من الصحيح أن الشباب يقعون ضحية للتطرف، يمكنهم أيضا الاضطلاع بدور إيجابي في منع نشوب النزاعات ومكافحة الإرهاب. وتحث أيرلندا الدول على النظر بجدية في التوصيات المقدمة في الدراسة المرحلية من أجل تجاوز مجرد التشدق بالكلام عن الشباب. ولسنا بحاجة إلى إعطاء الشباب صوتا – فلديهم صوت بالفعل. ويتوقف الأمر على الدول لتمكين إشراكهم في عمليات بناء السلام.

احتفلت أيرلندا مؤخرا بالذكرى السنوية العشرين لاتفاق الجمعة الحزينة بوصفه معلما بارزا لعلمية السلام في أيرلندا الشمالية. وإننا جميعا نعلم جيدا كيف يمكن أن تنتقل الصدمات جراء الصراع عبر الأجيال. ولذلك، فإن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن مسألة أساسية بالنسبة لأيرلندا. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت أيرلندا برنامج الأمم المتحدة لوفود الشباب، حيث نختار مندوبين من الشباب سنويا للمشاركة في دورة الجمعية العامة. وقام مندوبونا الشباب بدراسة استقصائية للشباب في أيرلندا، خلصت إلى أنه بالرغم من أن الشباب يعترفون بقيمة تعزيز إحلال السلام في جميع أنحاء العالم، فإنهم لا يزالون يشعرون بالتهميش في المناقشات المتعلقة بهذه العمليات. ولاحظ شبابنا

أن هناك الكثير من الأحاديث تدور عن الشباب، لا بمشاركتهم. وهذه الملاحظة هي تكرار للتعليقات الواردة في الدراسة المرحلية من أن الشباب لا يجب أن يكونوا موضوعا يُطرح للنقاش بل يجب تواجدهم حول الطاولة للمشاركة في النقاش. ويشجع مندوبو الشباب الأيرلنديون الدول الأعضاء على اعتماد برامج مماثلة للمندوبين الشباب وإشراك الشباب في وفودها إلى الجمعية العامة.

حينما نناقش خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هنا في الأمم المتحدة، كثيرا ما نقول إنه لا يمكن إحلال السلام المستدام في ظل إقصاء نصف سكان المجتمع – أي النساء. وينطبق ذلك أيضا على الشباب. فلا يمكن إحلال السلام المستدام ببساطة من دون إشراك الشباب بصورة مجدية. فهم ليسوا مجرد المستقبل أو قادة الغد. فالشباب هم الحاضر وقادة اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات.

السيد النصر (*تكلم بالإنكليزية*): إن تحالف الأمم المتحدة للحضارات يشرفه أن يكون عضوا في اللجنة التوجيهية للدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) والتي صدر بها تكليف بموجب القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وأشيد بالعمل الذي قام به السيد غرايمي سمبسون وفريق الخبراء الاستشاري، بما في ذلك مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب. ففي إطار التحضير لتلك الدراسة، حول القائمون عليها الأقوال إلى أفعال من خلال إجراء مشاورات جامعة ومستنيرة مع أكثر من أربعة آلاف شاب من مجموعة متنوعة من البلدان والمناطق.

إن تمكين الشباب في صميم السلام والأمن الدوليين. وقد أدرك تحالف الأمم المتحدة للحضارات منذ زمن طويل الدور الإسهام الهام الإيجابي للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب في منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتكلم بإيجاز عن ثلاث من مبادراتنا التي تصب في هذا الاتجاه.

أولا، إن برنامجنا لبناة السلام الشباب برنامج تثقيفي في مجال السلام يدعم القادة من الشباب ومنظماتهم في اكتساب المهارات التي تعزز دورهم الإيجابي في مسائل السلام والأمن. كما يسلط الضوء على المشاريع التي يطلقها الشباب من أجل تحقيق السلام وتعزيز حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. وفي العام الماضي، نُفذ البرنامج في غرب أفريقيا. وفي هذا العام، نفذنا البرنامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثانيا، إن صندوق التضامن للشباب التابع لنا برنامج يوفر للمنظمات التي يقودها الشباب التمويل الأولي والمساعدة في بناء القدرات من أجل تنفيذ مشاريع مبتكرة وفعالة في سياق الحوار بين الثقافات والأديان. ومولنا مشاريع في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط في المناطق المتضررة من التوترات العرقية والنزاعات والتطرف العنيف. وتلقينا أكثر من ٧٠٠ طلب من ٧٩ بلدا في فترة تقديم الطلبات إلى صندوق التضامن للشباب لعام ٢٠١٨.

ثالثا، من خلال برنامجنا للزمالات، نوفر منبرا للشباب من قادة المجتمع المدني من الشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا للقيام بزيارات تقوم على الانغماس في المجتمع إلى مناطق بعضهما بعضا.

وموضوع برنامج هذا العام هو دور الشباب في بناء السلام ومنع التطرف العنيف. وقد تلقينا طلبات من مئات الشباب المتحمسين، وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن تجاربهم وخبراتهم جديرة بالإعجاب.

وإذ يقر تحالف الحضارات بدور التكنولوجيا الجديدة والمنصات الرقمية في نشر المعلومات، وكجزء من مبادراتنا لمحو

الأمية الإعلامية والمعلوماتية، أنشأ التحالف تطبيقات إلكترونية من أجل السلام PEACEapp، وهي سلسلة من حلقات العمل الرامية إلى الاستخدام الاستراتيجي للتطبيقات ومنصات ألعاب الفيديو لبناء التفاهم السلمي بين الأفراد من مختلف الخلفيات الثقافية والدينية.

ولا يزال التحالف ملتزما بالعمل مع الدول الأعضاء وأعضاء اللجنة التوجيهية، وجميع الشركاء والجهات المعنية الأخرى من أجل تزويد الشباب بالمنابر والفرص لتحقيق السلام والأمن المستدامين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة برنال برادو (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر بيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة لتحليل المساهمة الكبيرة التي يقدمها الشباب في الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن، فضلا عن الدور الذي يمكن أن يضطلعوا به في منع نشوب النزاعات وحلها.

ونعرب عن تقديرنا للإسهامات التي قُدمت في هذه المناقشة. ونتوجه بالشكر، على وجه الخصوص، للسيد غرايمي سمبسون وفريقه على الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86). وقد شارك بلدنا في تقديم وصياغة مشروع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي اقترحه الأردن، خلال فترة عضويتنا في المجلس في عام ٢٠١٥.

تقدر شيلي التوصيات الواردة في الدراسة. فهي تسلط الضوء على المبادرات التي اتخذها الشباب في جميع أنحاء العالم نحو تحقيق السلام، وتحث الحكومات والفاعلين الدوليين على الاعتراف بالشباب باعتبارهم السلام المفقود. ويتماشى ذلك مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والذي يشجع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يوصي، من بين أهدافه، بتوفير تعليم جيد وشامل للجميع يؤسس لثقافة السلام ونبذ العنف مع احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتقدير التنوع الثقافي.

ونسلط الضوء على أوجه التآزر بين القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) – والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن – والقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، نظرا للدور الهام الذي تؤديه النساء الشابات بوصفهن عوامل للتغيير وصنع السلام. وفي هذا الصدد، نحث المنظومة على النظر في أوجه التآزر هذه عند تعريف إجراءاتها، فضلا عن الصلة بمبادئ فانكوفر التي تشمل حالة الأطفال في النزاعات المسلحة.

قبل بضعة أيام، أشار الأمين العام إلى ضرورة النظر إلى الشباب لا باعتبارهم تهديدا، بل باعتبارهم إمكانات هائلة لعالمنا، وبخاصة في سعينا إلى تحقيق السلام والتنمية والعدالة واحترام حقوق الإنسان. واتساقا مع هذه السياسة، فإن بلدنا يؤيد المبادرات والتوصيات المتعلقة بالحفاظ على السلام، مثل نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال والشباب في بعثات وعمليات حفظ السلام. كما نُذكر بالدور الهام الذي تضطلع به معاهدة تجارة الأسلحة والمبادرات دون الإقليمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تنفيذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي شاركت شيلي في تقديمه.

إن دور التعليم في مستقبل أطفالنا وشبابنا أمر لا جدال فيه. ولذلك، يجب أن نسهم في تعزيز هذا الحق وحمايته، حتى في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقد انضمت شيلي إلى إعلان المدارس الآمنة، وتحث، في هذا الصدد، على إجراء تقييم للمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ويجب حماية الهياكل الأساسية الحيوية، مثل المستشفيات والمراكز التعليمية، وفقا للقانون الدولي

في أوقات السلام والنزاع. ورفاه الشباب وإدماجهم في المجتمع بصورة إيجابية سيتوقفان على ذلك.

وعلى الصعيد الإقليمي، في عام ٢٠١٦، انضمت شيلي إلى الميثاق الأيبري الأمريكي للشباب، الذي يُنشئ تحالفا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتعزيز التنمية المتكاملة للشباب من أجل عكس مسار مختلف أشكال الاستبعاد التي يمكن أن تؤثر عليهم.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأ بلدنا المعهد الوطني للشباب، وهو هيئة عامة تقترح برامج موجهة للشباب وتعززها. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على المنح المقدمة للمبادرات في مجالات حقوق الإنسان والمساواة والشمول والتكامل وعدم التمييز. وقد أنشأنا شبكة من المتطوعين على الصعيد الوطني وبرنامجا للمتطوعين الشباب في إطار تحالف المحيط الهادئ.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على إنشاء مكتب معني بالطفولة في وزارة التنمية الاجتماعية مؤخرا، وهو مكتب مُكرس لضمان الحماية الشاملة. وهذا التدبير، الذي يتيح استمرارية الأعمال التي اضطلعت بها الحكومة السابقة، سيسمح للدولة بالاستفادة من إطار مؤسسي مُكرس لتنسيق الخدمات العامة الموجهة للأطفال. وتبين التجربة أن مشاركة الشباب والتنمية الشاملة للجميع أمر بالغ الأهمية إذا أردنا أن نساعد على بناء عالم أكثر سلاما وأمانا وعدلا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زايمان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب جنوب أفريقيا بعقد هذه الجلسة، وتعرب عن تقديرها لبيرو لتعميق المناقشة بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن دور الشباب فيما يتعلق بالسلام والأمن يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن ٦٠ في المائة من سكان القارة تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما.

وتنوه جنوب أفريقيا بمبادرة الأردن الذي اقترح، خلال فترة عضويته في مجلس الأمن في عام ٢٠١٥، مشروع القرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وهو أول قرار بشأن الشباب والسلام والأمن. وشدد القرار على أهمية الشباب بوصفهم عناصر نشطة وإيجابية في صون السلم والأمن الدوليين، وليسوا عناصر تتصرف من منطلق رد الفعل وتؤجج النزاعات.

وترحب جنوب أفريقيا بالدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، والعمل الرائع الذي قام به المعد الرئيسي لها، السيد غرايمي سمبسون، وكذلك أعضاء فريق الخبراء الاستشاري. وأثار اهتمام وفد بلدي بصفة خاصة التشديد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في بناء السلام والحفاظ عليه على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) والقرارات اللاحقة، بما في ذلك القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وتؤكد تلك القرارات من جديد على أهمية الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، ودورهم في استدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام وشموليتها ونجاحها.

وتكشف الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن عن الطرق العديدة التي يمكن بها للشباب الإسهام في الحفاظ على مفهوم أوسع للسلام لا ينطوي على إنهاء العنف فحسب، ولكن أيضا تعزيز المجتمعات المعرضة لتجدد النزاعات العنيفة، ومعالجة مظالمها السياسية من خلال القنوات السياسية المشروعة والسلمية. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا التوصية القائلة بأنه من أجل تسخير ودعم الابتكارات التي يسهم بها الشباب في مجال السلام بشكل كامل، ثمة حاجة إلى الاستثمار في

قدرات الشباب وإزالة الحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة الشباب في تحقيق السلام والأمن، والتركيز على الشراكات وبرامج العمل التعاوني، التي يُنظر فيها للشباب باعتبارهم شركاء متساوين وأساسيين في السلام.

وقد اعترفت جنوب أفريقيا بالدور الذي يضطلع به الشباب باعتبارهم عوامل تغيير. كما كان لهم دور أساسي في تعزيز أهداف النضال الأوسع نطاقا من أجل التحرر والديمقراطية في بلدنا. والشباب، الذين كانوا في كثير من الأحيان على الخطوط الأمامية للمعركة من أجل الحرية، يقفون أيضا الآن في صدارة جهود مكافحة الفقر وعدم المساواة والبطالة في جنوب أفريقيا.

ولذلك جعلت حكومة جنوب أفريقيا تمكين الشباب عنصرا أساسيا في خطتها الإنمائية، ووضعت برامج مخصصة لتعليمهم وتوظيفهم وتنميتهم. وسلّم رئيس بلدنا رامافوسا أيضا بأن التحدي الأكثر إلحاحا الذي نواجهه هو البطالة بين الشباب. وفي ذلك الصدد، فإن جنوب أفريقيا تعمل على تسخير إمكانات شبابنا وجعلها أكثر قربا إلى النشاط الاقتصادي الوطني عبر إطلاق مبادرة متعلقة بخدمات توظيف الشباب. وأنشأنا أيضا فريقا عاملا للشباب من شأنه أن يكفل الأخذ برأي جميع الممثلين الشباب في السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز مصالحهم في أعلى المستويات الممكنة.

وقد لاحظ وفد بلدي مع الشعور بالقلق أن برامج الشباب تميل إلى إعطاء الأولوية لأدوار الشبان على الشابات في المجتمع، وهي مشكلة يؤكدها أكثر استهداف الشابات بأفعال العنف الجنسي والجنساني غير اللائقة. وعليه، ينبغي أن نضمن أن تعزز النتائج التي ستسفر عنها جلسة اليوم العمل الجاري لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ويتعين علينا في نهاية المطاف تهيئة بيئة تمكّن الشباب من الإسهام بشكل إيجابي في مجتمعهم. ونرى أن بوسع الشباب أن يكونوا قوة دافعة للنمو والاستقرار في قارتنا وفي بقية أنحاء العالم. ويقينا أن الاستثمار فيهم استثمار في السلام والرخاء وضمانة ضد مصالح العناصر المحاربة مثل الجماعات الإرهابية. ويجب علينا تسخير حيوية الشباب وطاقاتهم الإيجابية وبناء قدرتهم على الصمود في مواجهة الدوافع العاطفية التي تجنح إلى العنف وسيلة لتحقيق المصالح المضللة.

وختاما، نحن قادرون على إحداث تغيير ملموس بالاستثمار في شبابنا وإعطائهم صوتا في تحديد مستقبلهم. ونرى أن المناقشة المفتوحة اليوم فرصة لذلك، ونتطلع إلى نتيجة تقوّي عزم مجلس الأمن على صون السلم والأمن الدوليين عن طريق تمكين الشباب وتسخيرهم لمصلحة تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): السيد الرئيس، أود بداية، أن أشكركم، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الشباب والسلام والأمن، وهو موضوع يحظى باهتمامنا جميعا

لا تخفى على أحد أهمية قرارات مجلس الأمن الأخيرة التي تسعى بتطور ملحوظ نحو التركيز على تسخير مساهمة الشباب وطاقاتهم من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولا يخفى على أحد أن فئة الشباب هي الفئة الأكبر بين سكان الكرة الأرضية اليوم. كما يشكّل الشباب غالبية سكان البلدان المتأثرة بالنزاع المسلح، ومنها اليمن. وندرك جميعا ضرورة توثيق الإسهام الإيجابي للشابات والشبان عبر مشاورات متعمقة مع الشباب لإشراكهم في صون السلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا جميعا في الأسرة الدولية بذل المزيد من الجهود من أجل الوصول إلى فهم أفضل للدور الفاعل الذي يستطيع الشباب القيام به والإنصات لمبادرات الشباب وفتح الباب واسعا في الأمم المتحدة لأفكارهم ومبادراتهم حتى يتم تشبيب الأمم المتحدة وحتى تنتمي هذه المنظمة للمستقبل.

ومن هنا كان قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) أول قرار من نوعه بشأن الشباب والسلام والأمن. ويؤكد القرار أهمية الشباب في الحفاظ على السلم والأمن وتعزيزهما. ونشكر جهود السيد الأمين العام الذي وجّه بدراسة مدى التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ونرحب بالدراسة المرحلية التي تم إعدادها في هذا الصدد (انظر S/2018/86) وكذا بالتوصيات الواردة فيها.

اسمحوا لي بأن أجري مقارنة جلية للدور الذي لعبه الشباب اليمني في ثورة التغيير التي اندلعت في بلادي في العام ٢٠١١ والتي بدأت من جامعة صنعاء بمظاهرات شبابية مطالبة بتغيير النظام، وعن الحالة المأساوية التي وصل إليها وضع الشباب اليوم بعد أن طحنتهم آلة الحرب الحوثية. ولطالما سعت الحكومة اليمنية وبشكل جاد لوضع كافة الخيارات لحل الأزمة على طاولة السلام منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وفق مرجعيات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. ولست هنا بصدد شرح ذلك في هذا المقام. كل هذا من أجل حلم شباب الثورة اليمنية الذين خرجوا في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى شوارع اليمن للمطالبة بوطن آمن ومزدهر ومستقر، يتسع للجميع من كل الفئات والطوائف والجماعات، لا فرق فيه ولا إقصاء لأحد.

ومن هذا المنطلق أولت الحكومة اليمنية، ومنذ تولي فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي السلطة في انتخابات شباط/فبراير ٢٠١٢ اهتماما كبيرا بفئة الشباب، إيمانا منها بأهمية إسهام الشباب الإيجابي في السلام والبناء والتنمية، وتزايدت مشاركتهم في مختلف مستويات صنع القرار في الدولة.

وتمثّل ذلك بشكل واضح في مؤتمر الحوار الوطني الذي حظي بدعم غير مسبوق من الأمم المتحدة والإقليم والمجتمع الدولي منذ انطلاقه في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣ تحت شعار ”بالحوار نصنع المستقبل“ وحتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ولمدة عشرة أشهر في نقاش مثمر وبناء أسهمت فيه كل مكونات المجتمع اليمني.

إن من أهم مكاسب مؤتمر الحوار الوطني الشامل حجم الكوادر الشبابية المشاركة في أعمال المؤتمر. وكانت أهم نتائج هذا المؤتمر تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة وتمثيل الشباب بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة في مختلف سلطات الدولة الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. ونصّت وثيقة المؤتمر الختامية على تمكين الشباب عمليا ومهنيا وسياسيا واقتصاديا، وتوفير الظروف المناسبة لتوظيف طاقاتهم وتنمية مهاراتهم للقيام بدورهم في خدمة الوطن وقضاياه. وكذا النص في القانون على تعديل التشريعات الضريبية والمالية لضمان إعفاءات ضريبية مؤقتة ومقننة للمشاريع التي تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، ومنح تسهيلات لحصول النساء وسيدات الأعمال وكذلك الشباب على القروض المصرفية.

وتضمنت وثيقة مؤتمر الحوار الوطني قرارات كثيرة من أجل شباب وشابات اليمن، منها أن يُنشأ مجلس أعلى للشباب ويُمنح الاستقلالية التي تكفل له دوره التوجيهي والإشرافي عبر المشاركة في صياغة السياسات العامة والرقابة على تنفيذها بما يكفل حماية الشباب من المخاطر الاجتماعية والصحية والعنف، والحرص على برامج التنمية ورفع القدرات ودعم الإبداع الفكري والتكوين الثقافي وإيجاد سياسات وآليات واضحة لمشاركة الشباب من خلال هذه الهيئة في صنع القرارات العامة، وكذا وضع التدابير والخطط اللازمة لمساندة استيعاب وتوظيف قدرات الشباب والشابات بما يضمن حق العيش الكريم لهم والقضاء على البطالة. لقد أسهم الشباب اليمني في عملية صنع القرار والمفاوضات التي وضعت أسس السلام والازدهار لليمن الاتحادي الجديد.

اليوم، ونحن ندخل العام الرابع للتمرد الحوثي على الحكومة الشرعية، وبعد عملية اختطاف الدولية اليمنية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ باحتلال عاصمة اليمن، يواجه الشباب اليمني تحديات تصل حد تحطيم الحلم الذي خرجوا من أجله في

ثورة التغيير. فمنذ ذلك التاريخ ومليشيا الحوثي مستمرة في ارتكابها لأبشع الانتهاكات بحق الأبرياء المدنيين من الشباب وغيرهم من كافة فئات المجتمع اليمني، واعتقالها للنشطاء والإعلاميين والسياسيين والحقوقيين. لقد بلغت الانتهاكات حدا غير مسبوق في تاريخ اليمن المعاصر، وتجاوزت محظورات دينية واجتماعية وثقافية لم يتم تجاوزها في أحلك مراحل التاريخ اليمني.

لقد تجاوز عدد الذين اختطفتهم واعتقلتهم مليشيات الحوثي ١٦ ٨٠٠ معتقل ومخطوف ومختف قسرا خلال سنتين ونصف فقط من الانقلاب الحوثي، يمثل الشباب نسبة كبيرة منهم تتجاوز ٨٠ في المائة، يعيشون في وضع مأساوي وفي حرمان من أبسط الحقوق الإنسانية.

وبدلاً عن إقامة المنشآت التعليمية والمراكز الثقافية والنوادي الصحّية والمشاريع التأهيلية لتقديم الدعم السياسي والفكري والمالي والتقني والرياضي لفئة الشباب، تم تحويل ما يزيد على ٤٨٤ مبنى حكومي ومؤسسة طبية ومبنى جامعي ومدرسة عامة وخاصة ومنشأة رياضية ومبنى قضائي ومنازل مواطنين إلى معتقلات.

لقد تنوعت انتهاكات الحوثيين بحق الشباب ما بين القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، وقمع الحريات الإعلامية، وقطع الخدمات العامة، وحجب المواقع الإلكترونية، وتحويل المدارس والمستشفيات والمنشآت المدنية إلى مواقع وثكنات عسكرية، وتلغيم أراض زراعية، مما أدى إلى هجرة الشباب للزراعة، والأخطر من هذا هو تجنيد الأطفال وإرسالهم إلى جبهات القتال تحت شعارات وخطابات تحريضية مشحونة بالكراهية، ويدفع الانقلاب شباب اليمن، بعد أن فقدوا الأمل بغد أفضل كما كانت أحلامهم في ثورة التغيير وفي مؤتمر الحوار الوطني، إلى أن يبحثوا اليوم عن لقمة العيش ما يقودهم إلى جبهات القتال في صفوف الجماعات الإرهابية الحوثية والقاعدية والداعشية.

إن شباب اليمن وأطفال اليمن هم وقود هذه الحرب التي يشنها الانقلاب الحوثي ضد الشعب اليمني، بل إنهم يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا في صفوف المتحاربين. وبلغت الوحشية بهذه الميليشيات بأن يجبروا طلاب المدارس على حضور دورات عسكرية قسرية، ثم يرسلونهم بعد ذلك إلى جبهات القتال. لا بل إنهم أضحوا يركزون على الأطفال بعد أن بدأ الشباب بإدراك حجم الكارثة وزيف الشعارات وخطابات الكراهية الحوثية، هاربين بجلودهم من جبهات القتال إلى المجهول.

هل لكم أيها السادة الكرام أن تتخيلوا مستقبل شباب اليمن في ظل سيطرة هذه الميليشيا المسلحة الخارجة عن إرادة المجتمع والقانون اليمني، وكذلك الخارجة عن إرادة المجتمع والقانون الدولي؟ إننا نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية جراء ما يحدث لشباب اليمن من انتهاكات، والعمل الجاد والعاجل لحمايتهم وفقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية، ووفقاً لما أجمع عليه الشباب اليمني في مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). لقد ظلّت الحكومة اليمنية، وفي كل جولات مشاورات السلام اليمنية، تطالب ضمن إجراءات بناء الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين من الشباب اليمني وغيرهم من المعتقلين، وباتخاذ إجراءات فورية تساعد على تحسين الوضع الإنساني للمجتمع اليمني.

ونجدها مناسبة، سيدي الرئيس، لنجدد مطالبة هذا المجلس بعدم مكافأة من يقتلون حلم شباب اليمن، ويرفضون مبادرات السلام التي تحقن الدماء وتوقف الحرب وتُنهي مظاهر الانقلاب على الدولة اليمنية. إن يمناً اتحادياً ديمقراطياً هو حلم شباب اليمن الذي من شأنه أن يجعل منهم عنصراً في خدمة الوطن وأن يثري الفعل الشبابي الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق. وإذا كان لدى الوفود

بيانات طويلة، نطلب إليهم التفضل بالإدلاء بنسخة مختصرة في القاعة وجعل البيانات الخطية الكاملة متاحة للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لمجلس الأمن برئاسة بيرو على عقد هذه المناقشة الهامة.

والشكر موصول للسيدة جاياتما فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، على إحاطتها وعلى جهودها القيّمة؛ وللسيد غرايمي سمبسون، المعدّ الرئيسي للدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، على جهوده في إعداد الدراسة التي تضمنت استنتاجات وتوصيات هامة تُسهم في دعم إمكانيات الشباب لتحقيق السلام والأمن على الصعيد العالمي.

إننا بحاجة إلى تضافر الجهود الدولية لمواجهة التحديات والتهديدات التي يواجهها عالمنا اليوم بسبب الفقر واستمرار النزاعات والحروب، ولصون الأمن والسلم الدوليين. ومما لا شك فيه أن ١,٨ بليون من الشباب والشابات، الذين يشكلون شريحة كبيرة في عدد كبير من البلدان حول العالم – وخاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والحروب، قادرون على مواجهة هذه التحديات والتهديدات وإحداث التغيير في مجتمعاتهم، إذا ما تم الاستثمار في طاقاتهم، ودعمهم في تحقيق آمالهم وتطلّعاتهم، وتطوير قدراتهم، بالإضافة إلى تعزيز وحماية حقوقهم.

إن اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) أسهم بشكل كبير في زيادة الاعتراف بالدور الهام والحاسم للشباب في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وفي مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وإن دولة قطر، وانطلاقاً من إيمانها الراسخ بالطاقة الإيجابية للشباب وقدرتهم على إحداث تغيير إيجابي في كافة المجالات – ومنها صون السلم والأمن الدوليين، لم تدّخر جهداً لوضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تعزز مساهمة الشباب في جهود التنمية وبناء السلام.

حيث تم في عام ٢٠١٧ إنشاء لجنة الشباب الاستشارية في دولة قطر التي جاءت استكمالاً وكثمرة للجهود الحثيثة للدولة لتعزيز دور الشباب في المجتمع، وفي تنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وتضم اللجنة في عضويتها ٢٠ شاباً وشابة منتخبين من مختلف القطاعات والجهات الحكومية وغير الحكومية، وتهدف إلى تعزيز ثقافة الحوار، والمشاركة بين الشباب، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم.

إن دولة قطر تدرك أهمية التعامل مع الأسباب الجذرية للتطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب، حيث قامت دولة قطر في العام ٢٠١٦ بتنظيم المناقشة المواضيعية رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأطفال والشباب المتضررين من التطرف العنيف، وبمشاركة العديد من الدول الأعضاء، والتي خرجت باستنتاجات وتوصيات هامة حول سبل حماية الشباب والأطفال من التطرف العنيف. كما قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها دعم الجهود المبذولة في هذا المضمار والتي أدّت إلى وجود العديد من المؤسسات والبرامج والمبادرات القطرية في مجالات التعليم، والتوظيف، وخلق فرص العمل، والتمكين الاقتصادي، وتدريب وبناء قدرات الشباب والشابات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وخاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والحروب. ومنها مبادرة ”القمة العالمية للابتكار في التعليم WISE“، ومبادرة ”تعليم وتدريب اللاجئين السوريين QUEST“، ومؤسسة ”التعليم فوق الجميع“، وبرنامج ”علّم طفلاً“، والتي – في مجملها – تسهم بشكل كبير في تقديم خدمات تعليم ذات جودة عالية للملايين من الأطفال والشباب حول العالم.

وضمن جهود التعاون الدولي لدولة قطر، تحرص الدولة على التعاون وتقديم الدعم للهيئات والآليات الدولية ذات

الصلة بقضايا الشباب ومكافحة الإرهاب، حيث أن دولة قطر هي عضو مؤسس للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف GCERF، الذي يقدم الدعم للمبادرات المحلية بهدف تعزيز القدرة على مواجهة أجندات التطرف العنيف. كما تتعاون الدولة مع منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالشباب، ومنها مؤسسة ''صلتك'' بدولة قطر، التي تأسست في عام ٢٠٠٨، وهي مؤسسة اجتماعية تدعم النشاطات الرامية إلى توفير فرص العمل، وإتاحة المجال أمام الشباب في العالم العربي للمشاركة والانخراط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وقعت دولة قطر مذكرة تفاهم بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب ومؤسسة ''صلتك'' بدولة قطر من أجل تعزيز قدرات الشباب في المنطقة العربية والإسلامية في مجالات التوظيف وإطلاق مشاريع لوقايتهم من التطرف العنيف.

وختاماً، أود أن أعيد التأكيد على التزام دولة قطر بالاستمرار في جهودها لتوفير البيئة المحفّزة للشباب وتقديم الدعم على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لتمكينهم من المساهمة بشكل فاعل في بناء السلام وتعزيز ثقافة السلام والتسامح واحترام الأديان، بما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين وبما يعود بالخير على جميع شعوب العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

قبل ثلاث سنوات، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وقد كان إنجازاً بارزاً يمثّل التقدم الذي أحرزناه في تحديد أولويات الشباب ومساهماتهم الإيجابية في حلّ النزاعات وصون السلام والأمن.

ونحن نجتمع هنا اليوم لنبني على ذلك التقدم المحرز ولنؤكد على دور الشباب باعتبارهم شركاء حيويين من أجل السلام. إن شباب اليوم هم أكبر جيل للشباب في تاريخ العالم. ويجب أن نشجع مشاركتهم في السياسية والتنمية الاقتصادية وتسوية النزاعات. وستساعد أفكارهم وإبداعهم وابتكارهم على بناء مستقبل أفضل للجميع.

بل تزداد أهمية تلك الجهود في مواجهة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ويجب أن نقر بأن الشباب في أغلب الأحيان أهداف لتغذية نزعة التطرف والتجنيد، ولكن يجب ألا يقتصر النهج الذي نتخذه على مواجهة التطرف المصحوب بالعنف. وينبغي بالأحرى أن نشجع الشباب على أن يصبحوا قادة من أجل إحلال السلام والأمن. ويجب أن نفهم أننا بإدماجهم كجزء من الحل يمكننا أن نساعد على بناء إحساسهم بالانتماء والهدف وتحسين رفاههم واحترامهم للذات. وتلك الجهود سترسي بدورها الأسس لإحلال السلام المستدام. ولا يمكن أن نسمح للجماعات الإرهابية أن تواصل تلقين الشباب الأفكار البغيضة وتحريضهم على العنف. إن جماعات مثل حركة حماس في غزة تجند الشباب في المخيمات الصيفية الإرهابية حيث يتعلمون كيفية طعن اليهود وزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة وصنع قنابل المولوتوف. وحركة حماس ليست وحدها في تلك المساعي الفتاكة. فتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يستغل منصات وسائط التواصل الاجتماعي من أجل تجنيد الشباب من جميع أرجاء العالم من أجل القيام بالأنشطة الإرهابية. إن تسميم عقول الشباب بهذه الطرق شر محض. فلنكفل أن تظل المخيمات الصيفية لمجرد الألعاب والشبكات الاجتماعية لتوحيد الشعوب.

وإدراكا منا لكون الشباب أكثر مواردنا الواعدة، فإن إسرائيل تؤمن بقوة بإشراكهم في جهود الأمم المتحدة والسياسة الخارجية وصنع القرار، ولذلك السبب نمدد برنامجنا للمندوبين الشباب لفترة ثلاثة أشهر في كل مرة، لكي يتمكن مندوبونا من

الإسهام في أعمال بعثة بلدنا والأمم المتحدة بشأن جميع الركائز الثلاث – السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

إن الإسرائيليين متفانون في إشراك الشباب في السياسات العامة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية وفي جهود بناء السلام والأمن المستدامين. والنهج الذي نتبعه تنازلي وتصاعدي على السواء، وهو يعمل على تمكين مواطنينا الشباب من خلال أطر متنوعة. وبدأ رئيس إسرائيل، بالتعاون مع المجتمع المدني، برنامج الأمل الإسرائيلي، الذي يجمع بين الشباب المسلمين واليهود والمسيحيين من جميع أنحاء البلد. ويهدف هذا البرنامج الخاص إلى بناء التفاهم المشترك والاحترام المتبادل من أجل قضية السلام. وتركز العديد من جهودنا على بناء جسور التواصل والتفاهم المشترك من خلال الأنشطة المشتركة، في حين تركز الجهود االأخرى على تحقيق التنمية الاقتصادية. لقد شهدنا ازدهار مشاريع مشتركة بين الشباب الإسرائيليين والفلسطينيين في مجالات تتراوح من السلام والأمن إلى التكنولوجيا والابتكار. ففي كانون الأول/ديسمبر، فازت المنظمة غير الحكومية، الألعاب من أجل السلام، التي تستخدم ألعاب الفيديو الإليكترونية بوصفها منصة لتعزيز التسامح والحوار بين أطفال المدارس اليهود والعرب، بجائزة الابتكار في مجال العلاقات بين الثقافات التابعة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات. إن تلك الأنشطة رئيسية لبناء أسس السلام المستدام.

وستستمر إسرائيل في جهودها الرامية إلى سد الفجوة بين السكان الشباب وتمثيل الشباب في عمليات صنع القرار. ولا يشكل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) سوى نقطة البداية. فلنستمع لأصوات شبابنا. فهي أصوات هامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة بشأن المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وترحب إندونيسيا بالفرصة المتاحة لمواصلة البناء على القرار التاريخي لمجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥). إن التأييد الساحق للقرار دليل واضح على أننا جميعا نعتبر رفاه شبابنا ومستقبلهم مسعى مشتركا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيدة ويكرامانياكي والسيد سمبسون والسيدة بيار – أنطوان والسيدة إيكومو – سويغنت، وأحطنا علما باهتمام بجميع التوصيات الممتازة التي تم تقديمها.

إن شباب اليوم أكثر الأجيال ترابطا من أي وقت مضى، بيد أنهم يواجهون التحديات التي تعطل إمكانيتهم لإحداث فرق في حياتهم بالذات وحياة الآخرين. ولا يزال يتعين على العديد منهم السعي الجدي للخروج من حالة الفقر والافتقار إلى التعليم، والتعامل مع مسائل مثل الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فتلك التحديات تهدد السلام والاستقرار في المجتمعات المحلية، بل يمكنها أن تعرقل جهود بناء السلام أو أن تشعل فتيل نزاعات جديدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشاطر آراء إندونيسيا في سياق الركائز الخمس لإجراءات القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) – وهي المشاركة والشراكات والمنع والحماية والتسريح.

أولا، ينبغي لنا تعزيز الشمولية، وبناء إحساس بالانتماء في أوساط الشباب والتأكد من أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع. وينبغي أيضا أن يمنحوا دورا أكبر في منع نشوب النزاعات وتشجيع السلام والتنمية. وعلى الحكومات أن تستثمر المزيد في تهيئة البيئات التي تمكن الشباب من تولي زمام الأمور والسيطرة وممارسة تأثير إيجابي على المسائل التي تهمنا جميعا.

ثانيا، يجب أن نمكن الشباب من أن يكونوا جزءا من المجتمعات ومن الاضطلاع بدورهم الخاص بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في تلك المجتمعات، فضلا عن حمايتهم من تجنيد الجماعات التي تمارس العنف ودعاية هذه الجماعات. ومن المفارقات المحزنة في العديد من الحالات، أن الأسر والمجتمعات

المحلية آخر من يعلم بما يفكر فيه أفرادها الشباب وبما يفعلون. وفي جهودنا لمكافحة تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، فإننا في إندونيسيا ظللنا نعمل باستمرار على تشجيع الأسر والمجتمعات المحلية، بالترافق مع منظمات المجتمع المدني على مستوى القاعدة، على إشراك أعضائها من الشباب بفعالية في وضع البرامج التي تنفذ مبادرات مصممة خصيصا.

ثالثا، ينبغي للحكومات زيادة الاستثمار في توفير التعليم وفرص العمل وتنمية مهارات الشباب للحيلولة دون تعرضهم للتهميش. ويمكن أن يتحول التفاؤل إلى شعور بالإحباط حينما لا يحصلون على سبل كسب العيش، وتستغلهم في كثير من الأحيان الجماعات المتطرفة للدفع قدما بتنفيذ مخططاتها. ومن الأهمية بمكان جعل الشباب محور جهودنا الإنمائية. وليس هناك نهج واحد يناسب الجميع. إن أفضل استراتيجية لإيجاد فرص العمل لشبابنا وتدريبهم هي التركيز على الحلول المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية والعناية بوضع البرامج التعليمية التي تشجع قيم التسامح والاحترام المتبادل وثقافة السلام.

رابعا، وكما تفيد الدراسة المرحلية المستقلة (S/2018/86)، فإن من شأن العديد من شبابنا أن يختاروا رفض حياة العنف والجريمة لو أمكنهم ذلك. ولا بد من دعم ذلك الخيار، ولكن هناك حالات يرغم فيها الشباب على اتباع التأثيرات السلبية التي قد تدمر حياتهم. وما دامت النزاعات قائمة، فإنها ستظل أرضا خصبة يسعى فيها المتطرفون والجماعات المتطرفة لتجنيد الشباب. وذلك يؤكد على أهمية العمل على إيجاد حلول مستدامة للنزاعات. ويجب أن نكفل إدارة جهود الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وأيضا عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بصورة سلسة ومستدامة في حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع. وينبغي ألا نسمح لشبابنا بالسير في طريق العنف والتطرف.

وبالنظر إلى كبر حجم السكان الشباب في إندونيسيا، فإن حكومة بلدنا عملت باستمرار على ضمان تمكنهم من ممارسة حقوقهم ممارسة كاملة. ففي عام ٢٠٠٩ قمنا بإقرار قانون الشباب الذي يعمل بوصفه الأساس القانوني لإدماج الشباب وتمكينهم في خطتنا الإنمائية الوطنية، التي تشمل برامج لكفالة إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية الأساسية ومشاركة الشباب في الحياة العامة وفي عملياتنا لصنع القرار، وأيضا في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشباب. ونسلم أيضا بأهمية الكفاح من أجل كسب قلوب شبابنا وعقولهم، وتشجيع الحوار والشراكة معهم بغية بناء مجتمعات قوية يمكنها التصدي للرسائل السلبية للتطرف. ونعتقد أن الشباب يضطلعون بدور هام وإيجابي في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نتكلم بلغتهم في معالجة هذه المسألة، لأنهم يعلمون ما هو أفضل لهم. إن الأطفال هم مستقبلنا، والمستقبل في أيدينا. وهو يبدأ اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنما.

السيد أروتشا رويث (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى رئاسة بيرو للمجلس على مبادرتها باقتراح عقد مناقشة اليوم في الوقت المناسب، وهي مناقشة بالغة الأهمية في تاريخ مجلس الأمن، وتلفت انتباهنا إلى أهمية وضرورة أن نكفل تحمل قدر أكبر من المسؤولية عن التصدي للتحدي المتمثل في خطة العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، التي يلتزم بها بلدي التزاما عميقا.

لقد استمعنا باهتمام لعرض السيد غرايمي سمبسون للدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (S/2018/86) ولتوصيات الدراسة، ونحن نتفق مع تقييمه الذي مفاده أنه لا مكان للوصم والتصورات النمطية في تلك العملية. ونرحب أيضا بالنداء الخاص من أجل الإدماج الوارد في البيانين اللذين أدلت بهما قائدتا الشباب من هايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا شك أن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠١٥، يمثل إحدى نقاطنا المرجعية في الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يضطلع به شبابنا وينبغي أن يضطلع به في منع نشوب النزاعات وأعمال العنف، بل والأهم من ذلك، في توطيد عمليات السلام. ولذلك فإن من واجبنا الوفاء بتلك التوقعات باتخاذ إجراءات ملموسة وإرساء الأساس لتعزيز إدماج الشباب ومشاركهم بوصفهم حلفاء استراتيجيين في بناء عالم أكثر أمانا وعدلا.

ودعما للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وكإسهام في الدراسة المرحلية، استضافت بنما في أيار/مايو ٢٠١٧ الإستشارة الإقليمية الأولى بشأن الشباب والسلام والأمن لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي رحبنا فيها بأكثر من ٦٠ شابا اجتمعوا لمناقشة خطة عمل واحدة – لمنع العنف والنزاع، وتعزيز السلام. وإلى جانب تأكيد التحديات الأمنية التي تواجه الشباب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أظهر الاجتماع إمكانات الشباب لتقديم إسهام ملموس في إنشاء آليات بديلة تشركهم باعتبارهم جهات فاعلة دينامیكية في العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسرنا أيضا أن نبلغ بأنه في آذار/مارس رحبنا بزيارة مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب إلى بنما لعقد اجتماع يضع في السياق دافع قادة الشباب ومشاركتهم في تحويل خطة التنمية. وكما قال أُناس من قبل، تتاح للجيل الحالي من الشباب ثروة من الموارد العلمية والتكنولوجية أكبر مما كانت متاحة في أي وقت مضى، ولذا على جهودنا لإشراك هذا الجيل أن ترقى إلى مستوى توقعات المجتمع المتسم بالعولمة الذي يتعاملون معه. ونشهد أيضا كيف يمكن أن يكون الشباب معرضين بشكل خطير ومدمر للجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك، والأكثر باعثا على القلق، شبكات الإرهاب.

ويشكل الشباب أولوية واضحة لحكومة بلدي. ولذلك السبب نحن ملتزمون بتعزيز تربيتنا الوطنية وخطط المساواة بين الجنسين باعتبارها عوامل بالغة الأهمية للنمو المتجانس لمجتمعنا. وتحقيقا لتلك الغاية، أعددنا مجموعة من المبادرات الرامية إلى تمكين الشباب من أن يصبحوا أصحاب مصلحة فعالين في صياغة السياسات العامة. إننا نعلم أن الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري عامل حاسم في تنمية الشباب.

وكما قلتم في مذكرتكم المفاهيمية (S/2018/324، المرفق)، سيدي الرئيس، فإن تأثير النزاع على الشباب غير متجانس لأن الحقائق التي يواجهونها تختلف اختلافا كبيرا بحسب المنطقة التي يعيشون فيها. واليوم، بعد أعوام طويلة في القرن الحادي والعشرين، شهدنا مع شعور بالرعب ارتفاع أعداد النساء الشابات اللائي يقعن ضحايا للعنف والاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولا سيما في مناطق النزاع المسلح. وفي ضوء هذه التحديات العالمية، فإن بنما ملتزمة بخطتها الاستراتيجية المشتركة بين المؤسسات من أجل الشباب للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، التي وضعت تحديدا لتحسين مشاركة الشباب في جهود منع نشوب النزاعات وتوفير الأمن، بدعم من الجهات الفاعلة غير التقليدية، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص بغية تشكيل تحالف متعدد القطاعات يركز على الأهداف نفسها.

وبالتركيز على ستة مجالات أساسية، يهدف بلدي إلى كفالة الإدماج الاجتماعي من خلال الحصول على التعليم والتكنولوجيا والتدريب المهني؛ والحصول على الرعاية الصحية الجيدة والبيئة الصحية؛ ومنع أعمال العنف؛ وتوفير السكن اللائق؛ وتكافؤ الفرص والحصول على الائتمان؛ والوصول إلى الفنون والرياضة والثقافة، ضمن أمور أخرى. ومن خلال برامج محددة مثل بنما الثنائية اللغة، ننشئ أدوات توفر للشباب فرصا أفضل في مكان العمل، وفي الوقت نفسه يهدف برنامجنا الشامل

للمنح إلى المساعدة على منع التسرب المدرسي وبشكل خاص ضمان أن يتمكن الجميع من الحصول على التعليم الابتدائي. وإضافة إلى ذلك، وبما أن المنع هو العامل الرئيسي لنجاح تلك الجهود، فإننا ركزنا على تجديد المجمعات الرياضية، ومن ثم تعزيز ثقافة لممارسة الرياضة بوصفها أداة لتعزيز السلام.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ستستضيف بنما اليوم العالمي للشباب، وهو حدث يسعى لبناء عالم أفضل عن طريق جمع الشباب من جميع أرجاء العالم حول الهدف المشترك المتمثل في العمل على تحقيق ثقافة للسلام بالتغلب على الحواجز الثقافية والدينية. وفي حضور البابا فرانسيس، وهو رائد في تعزيز رؤية للثقة والتفاهم، وبوصف بنما بلدا ذا رسالة إنسانية، فإنها مرة أخرى تفتح أبوابها لشباب العالم بغية توفير حيز للحوار وتبادل وجهات النظر بشأن السلام والتسامح ومنع نشوب النزاعات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بنما بالإسهام بشكل فعال وبناء في خطة العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من أجل بذل أقصى قدر من الجهود الجماعية التي تزودنا بالأدوات اللازمة لإعداد شبابنا لما هو بلا شك عالم أكثر اتساما بالعولمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ بيرو على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في وقت يواجه العالم تهديدات متزايدة للسلام والأمن الدوليين. كما نود أن نشكر السيدة جاياثما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيد غرايمي سمبسون، المعد الرئيسي للدراسة المرحلية (S/2018/86)، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتشيد سري لانكا بقرار المجلس التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب وترحب بالدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن التي يكلف القرار باجرائها. فهي إطار قيم لإدماج شبابنا في جهودنا الجماعية لصون السلام والأمن الدوليين.

إننا نعيش اليوم في عالم فتي إلى حد كبير، عالم فيه نسبة ٤٦ في المائة من السكان دون سن ٢٤ عاما. وأسهمت الهجرة وتحركات اللاجئين، ضمن أمور أخرى، في تزايد أعداد الشباب وسرعة تغير الخصائص الديمغرافية. وذلك ليس سببا للذعر بل للعمل السريع والأمل. وبدلا من اعتباره بالأساس مشكلة، ينبغي أن ندرك ما فيه من إمكانات. فهو يقدم سببا للمجتمع الدولي لتجديد التزامه بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن نتصدى بقوة للأسباب الكامنة وراء أن يصبح بعض الشباب عرضة لخطر خطاب المتطرفين الداعي إلى العنف. إن الحرمان الاقتصادي؛ والظلم العام والتحامل بسبب التحيز العنصري والديني وغيره من أشكال التحيز؛ ومشاعر العجز واليأس في نظام غير منصف للعدالة الاجتماعية؛ ومجتمع غير مرحب يسعى للاستبعاد والوسم – هذه جميعا أراض خصبة للشباب الساخطين، والغاضبين. وإذا سلبنا من النظام الأمل والفرص، فإن الجهادي جون سيبدو خيارا جذابا.

ومن الربيع العربي إلى حركة المسيرة من أجل حياتنا، فإن الشباب هم من نشطوا الناس، وألهموا العمل، وأخضعوا السياسيين للمساءلة ودافعوا عن الديمقراطية والمساواة والعدالة. ويجب أن نهيئ لهم بيئة مرحبة ومجموعة أدوات فعالة بقدر الإمكان لكي يتمكنوا من ممارسة حياتهم بصورة أفضل وبكامل إمكاناتهم.

وأود الآن أن أتناول بلدي بالذات وجهودنا لتمكين الشباب في سياق الركائز الخمس للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) – المشاركة، والحماية، ومنع العنف، والشراكات، والتسريح وإعادة الإدماج.

أولا، في سياق هذه المناقشة، أود أن أقول إن سري لانكا لا تواجه بطفرة في أعداد الشباب، بل تواجه بتسارع شيخوخة السكان. ومع أن سري لانكا تبرز بوصفها إحدى قصص نجاح تحقيق أوجه تقدم كبيرة في التنمية البشرية في جنوب آسيا، فإن ذلك يشكل تحدياته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به. فقد أسفرت الاستثمارات المبكرة في مجالي الصحة والتعليم عن حالات انخفاض كبير في معدلات وفيات الرضع وزيادة متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة. وأثرت تلك الإنجازات على الدورة الديمغرافية لسري لانكا. وبحلول عام ٢٠٤١ من المتوقع أن يكون واحد من كل أربعة أشخاص مسنا، مما يجعل السريلانكيين أكثر السكان شيخوخة في جنوب آسيا.

وازدادت هجرة اليد العاملة الدولية، التي تتركز إلى حد كبير فيما بين فئات الشباب البالغين في سن العمل، خلال العقود الثلاثة الماضية، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان في سن العمل في البلد. وبسبب حجم هجرة الشباب، ازدادت نسبة المسنين بين السكان. وبالتالي بالنسبة لنا، فإن الشباب عنصر ثمين ولا غنى عنه لنجاحنا.

وبوصفنا بلدا كان يعاني، حتى عام ٢٠٠٩، تحت نير الإرهاب الغاشم لما يقرب من ثلاثة عقود، بما في ذلك عمليتا عصيان للشباب، فإن سري لانكا تدرك التحديات المتمثلة في معالجة المسألة. وأدت عمليتا العصيان في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى عملية إصلاح اجتماعي وسياسي هائلة، بما في ذلك إنشاء لجنة للشباب، وإقرار قوانين إصلاح الأراضي، وإنشاء مجلس وطني للشباب. ومنذ عام ٢٠١٥، وبعد النزاع المدمر، ما فتئنا نعكف على تنفيذ آلية لتنفيذ المصالحة والعدالة التحولية من أجل ضمان منع نشوب النزاع وعدم تكراره، بما يتماشى مع أحكام القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وركزت سري لانكا على تنفيذ برنامج شامل وملبيا للاحتياجات لإعادة تأهيل وإعادة إدماج أكثر من ١٢٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين سلموا أنفسهم إلى القوات الأمنية، بما في ذلك ٥٩٤ من الأطفال الجنود، عند انتهاء النزاع في أيار/مايو ٢٠٠٩. وشملت الاستراتيجيات والأنشطة تحسين حالتهم البدنية والعقلية عن طريق التدريب الروحي والاجتماعي - الفيسيولوجي والتدريب على المهارات الشخصية والقيادية التي تستهدف التناسب مع فرص العمل. وإلى جانب المقاتلين السابقين الذين سلموا أنفسهم، فإن أكثر من ٢٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين أُلقي القبض عليهم بسبب مشاركتهم المباشرة في الأنشطة الإرهابية خضعوا لإعادة التأهيل الطوعية بدلا من المقاضاة.

لقد سعينا إلى إدراج الشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة في بناء آلية للمصالحة وبناء السلام بعد انتهاء النزاع لضمان ملكية مستقبلهم والسيطرة عليه. وتشاورت فرقة عمل استشارية وطنية - يتولى قيادتها بشكل كامل المجتمع المدني وتعمل في إطار الركائز الأربع للحقيقة والعدالة والمصالحة وعدم تكرار النزاع - مع قادة الشباب والنساء والمجتمع المحلي وغيرهم من جميع أنحاء البلد من أجل استجلاء آرائهم بشأن إنشاء آلية للمصالحة الشاملة. كما وضعت سري لانكا أيضا سياسة وطنية بشأن المصالحة في عام ٢٠١٦، ونسقت خططا إنمائية شاملة على مستوى المقاطعات من أجل المناطق المتضررة من النزاع السابق وأطلقت برامج مشتركة بين الأديان والفنون والثقافات.

وأنشأنا مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة باعتباره الهيئة المنفذة لتلك البرامج. ويعمل مكتب الوحدة والمصالحة الوطنية، ضمن طائفة من الأنشطة، على إصلاح قطاع التعليم بغية إدراج الوحدة الوطنية والمصالحة بوصفها ركيزة داخل قطاع التعليم بهدف غرس أهمية التعددية في عقول أطفالنا. وتشمل تلك الإصلاحات التوأمة بين المدارس وعمليات التبادل بين الطلاب والمدرسين وتنقيح الكتب المدرسية لإزالة المواد التحريضية والقوالب النمطية المحتملة، واستحداث دليل إرشادي بشأن

حقوق الأطفال ومسؤولياتهم. كما استحدثنا برامج نفسية – اجتماعية للأشخاص المصابين بصدمات نفسية. ويقدم مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة التدريب للقادة ورجال الدين من الأديان المختلفة في مجال بناء السلام بهدف الاستفادة منهم بوصفهم آليات للإنذار المبكر بغية نزع فتيل حالات النزاع المحتملة.

كما أن سري لانكا على أعتاب إدخال برنامج شامل للتعلم الاجتماعي والعاطفي للأطفال في سن ثلاث إلى خمس سنوات في مرحلة التعليم قبل المدرسي في جميع أنحاء الجزيرة. ويسعى البرنامج إلى اعتماد منهج دراسي يتوسط جميع جوانب التعلم التجريبي والاجتماعي والعاطفي من أجل وضع حد لأنماط التفكير التمييزية في سن مبكرة للغاية ودوامة العنف. كما يسعى البرنامج لتغيير مفاهيم الأطفال ومواقفهم أثناء سنواتهم التكوينية الأولى من خلال التعليم المستند إلى القيم، والنشاط والألعاب والرياضية بوصفها موضوعا جديدا إلزاميا. وبوصفنا أحد البلدان الخارجة من النزاع، فإننا لا نزال على اقتناع بأن السبيل الوحيد لتضميد جراح الإنقسام والحفاظ على السلام هو ترسيخ قيم التعاطف والوحدة والإدماج والعفو والرحمة والحب في نفوس أطفالنا فيما هم صغار ومنفتحين على التغيير. إن أحد أفضل السبل لتحقيق ذلك هو من خلال اللغة العالمية للرياضة والألعاب.

ويظل التعليم أحد أهم التدابير الوقائية، وقد اعترفت سري لانكا بأهمية تنمية مهارات الشباب. وفي ذلك الصدد، اتخذنا مبادرة إعلان ١٥ تموز/يوليه بوصفه اليوم العالمي لمهارات الشباب. فقد حظي قرار الجمعية العامة ١٤٥/٦٩، الذي يعترف باليوم العالمي لمهارات الشباب، بتاييد كاسح من الجمعية العامة. وفي الختام، تعتقد سري لانكا أن الأطفال والشباب ليسوا مستقبلنا فحسب، بل هم أيضا حاضرنا. ونحن نعتبرهم أهم أصولنا وطريقنا نحو بناء عالم أفضل وأكثر سلاما وأمنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السفادور.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر السلفادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشيد أيضا بمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، فضلا عن الضيوف الخاصين في هذه الجلسة، على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها صباح هذا اليوم.

إن لبلدي، كما يعلم الجميع، التزاما تاريخيا نحو الشباب بعد أن شهد البلد نزاعا مسلحا استمر ١٢ عاما. والآن، وبعد مرور ٢٦ عاما، أصبح الشباب السلفادوري عوامل تغيير هامة في مرحلة بعد انتهاء النزاع وفي بناء ثقافة السلام. ومن السمات الرئيسية لسكان بلدي أن معظمهم من الشباب، مع نسبة ٦٣,٧ في المائة من السكان دون سن٣٠ عاما.

ومن أجل الاستفادة من تلك الطفرة الديمغرافية وبعث آمال جديدة في نفوس شبابنا، على السلفادور أن تتصدى لأعمال العنف وانعدام الأمن باعتبارهما تحديين رئيسيين تواجههما، وأن تدمج جميع الجهات الفاعلة المعنية في الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية. ونحن نعلم أن التحديات لا تزال قائمة، ولكننا ملتزمون بتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) لسد الثغرات التي خلفها النزاع المسلح في بلدنا ولبناء مجتمع شامل للجميع يضطلع فيه الشباب بدور أساسي في عملية صنع القرار وفي بناء ثقافة السلام. ولذلك السبب، فإن سياستنا الوطنية المتعلقة بالشباب تصنف شبابنا في ثلاث فئات: هي الفئة المعرضة للخطر، وفئة الأفراد الخاضعين للقانون وفئة الجهات الفاعلة الاستراتيجية في مجال التنمية. وتسعى تلك السياسة إلى تنفيذ ثلاث عمليات رئيسية وهي تحديدا، الحفاظ على هوية الشباب واستقلالهم الذاتي؛ وتحسين إدماجهم الاجتماعي ومشاركتهم في الحياة المدنية؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي والإحساس بالانتماء.

وبما أننا أيضا سنركز غدا في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى على بناء السلام والسلام المستدام، فإن بناء السلام بالنسبة لبلدي ليس مجرد مرحلة عابرة، بل هو أيضا مسعى مستمر، لأنه لا يعني وقف النزاع المسلح فحسب، بل يعني أيضا بناء المؤسسات العامة وتنمية وعي مدني يوفر أساسا قويا. وتتألف تلك المهمة من منح أولوية لحالات العنف الواسع الانتشار في المجتمع. وفي ذلك السياق، تتحمل لجنة بناء السلام المسؤولية عن اتخاذ نهج أوسع وأكثر شمولا، مع المحافظة على أولوية الحالات الأكثر إلحاحا.

وبالمثل، نشدد على ضرورة المشاركة السلمية والبناءة للشباب، ولا سيما الشابات، من المراحل الأولى لمنع نشوب النزاعات وتسوية الأزمات وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، ونتفق مع ما خلصت إليه من نتائج فيما يتعلق بدور وسائط الإعلام في تشكيل القوالب النمطية في أوساط الشباب. ومن دواعي الأسف أن الضوء يسلط دائما على الإجراءات السلبية التي يتخذها بعض الشباب ويصرف النظر عن التغطية الإعلامية للأعمال الإيجابية.

وبالمثل، نشدد على أن موضوع الشباب والسلام والأمن لا يمكن فصله عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وانطلاقا من هذا المنظور الحالي للتنمية المستدامة وصلتها بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، أذكر أن منظومة الأمم المتحدة اختارت بلدي في عام ٢٠١٦ للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكنا أحد البلدان الستة التي تشارك في المشروع الرائد لرصد تنفيذ الهدف ١٦ الذي يتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

ونود أيضا أن نوجه الانتباه إلى أننا نقوم حاليا على الصعيد الوطني برعاية مبادرة ترمي إلى المضي قدما في خطة عملنا الوطنية لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أنشأت منظمات الشباب، بالاشتراك مع حكومة بلدي وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتحالف الدولي لبناء السلام، فريق التركيز المعني بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) والفريق العامل المعني بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وذلك القرار بهدف مناقشة الركائز الواردة في القرار وتفسيرها في سياق واقعنا الوطني بغية المضي قدما نحو وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد التزامه بمواصلة دعمه لتحقيق الأهداف المحددة في القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) ولإنشاء آليات تعمل في إطار من التكامل مع خطة العمل الوطنية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يدعو إلى تعزيز قدرات الشابات ومشاركتهن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر - كليه أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشيد بوفد بلدكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، فضلا عن المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2018/324، المرفق)، التي تتضمن معلومات قيمة لتوجيه هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين الذين سبقوني في أخذ الكلمة على بياناتهم.

تبين التجربة أن النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تعرض السكان للخطر، ولا سيما الشباب، وهم الأكثر ضعفا، وبالتالي يشكلون أغلب الضحايا. غير أننا أدركنا في السنوات الأخيرة أن مشاركة الشباب عنصر أساسي في عملية تسوية النزاعات، الأمر الذي يؤثر إيجابا على جهود بناء السلام، على الرغم من أنه يؤلمنا أيضا أن نرى كيف يجري استغلال الشباب لأغراض خسيسة وقضايا أيديولوجية تتعارض تماما مع رفاههم. ولذلك، فإن من الضروري، في رأينا، أن نشدد على أنه لا بد من تكثيف العمل لتمكين الشباب من الاضطلاع

بأدوار قيادية ولنتفادى، من خلال التعليم والإدماج والمشاركة السياسية، انخراطهم في التطرف العنيف. وبناء على ذلك، تقدر غواتيمالا أيما تقدير القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بالنظر إلى أن الشباب يشكلون غالبية سكانها.

وبالمناسبة، فإن مجلس الأمن لم يتجاهل الدور القيادي الذي يجب أن يؤديه الشباب، كما يتضح في سياق القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، استنادا إلى فرضية أنه إذا تقاعسنا عن ضمان سلامتهم وتعليمهم وتنميتهم الشاملة، لن يتمكن الشباب من بلوغ مستوى الإدماج اللازم لتعزيز قدراتهم، وبالتالي إسهامهم في السلام وإعمال حقوق الإنسان. ويدرك وفد بلدي الأهمية التي يوليها القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) للنظر في المبادئ التوجيهية للجنة بناء السلام وتوصياتها بشأن كيفية ضمان مشاركة الشباب أثناء وبعد النزاع المسلح في استراتيجيات بناء السلام. ونشهد كيف أن الشباب، في العديد من المناطق، يمثلون عوامل محركة للتغيير لتحقيق التحول الاجتماعي، حيث يؤثرون بشكل مباشر على مجتمعاتها المحلية ويولدون نماذج جديدة شاملة للجميع للتنمية الاجتماعية.

والصلات التي تربط بين الشباب والسلام والأمن لا يمكن أن تنفصم عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومن هنا، تنبع الأهمية الكبيرة للدراسة المستقلة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) والتي أشكر السيد سمبسون وفريقه عليها. وعلى الرغم من أن العالم أحرز تقدما كبيرا في إبراز دور الشابات والشبان بوصفهم أطرافا فاعلة استراتيجية في مجال التنمية، لا تزال هناك فجوة بين الاعتراف الرسمي بهذا الدور وتنفيذه فعليا على أرض الواقع. ولذلك، فإننا نرى أنه من المهم للغاية إيلاء الأولوية للاستثمار في تعليم وصحة ورفاه الشباب بحيث نوفر لهم الخدمات الشاملة دون تمييز أو أي شكل من أشكال الطائفية. وفي هذا الصدد، نؤكد أن الدول يجب أن تضمن المشاركة السياسية التمثيلية والشاملة للشباب، الأمر الذي سيتيح لتلك الفئة أن تتبوأ مكانها في صلب عملية التنمية، وبالتالي إيجاد توافقات واسعة في الآراء تؤدي إلى تحقيق المستويات الأمثل من الازدهار لتنمية المواطنين، وكذلك الشباب.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه الراسخ بتعزيز ثقافة منع نشوب النزاعات المسلحة كوسيلة للتصدي للتحديات المترابطة في مجالي الأمن والتنمية، فضلا عن تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات المسلحة. وفي العديد من سيناريوهات ما بعد النزاع، كان الشباب دائما قوة دافعة حيوية وإيجابية لإحداث تغييرات مفيدة. وفي هذا الصدد، من المهم أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نريد الوفاء بالوعد الذي تأسست عليه المنظمة، ألا وهو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، أم أن ذلك مجرد تباه لفظي. وبوصفنا جهات فاعلة مسؤولة داخل النظام الدولي، فإننا مدعوون للانضمام إلى الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، وهو ما من شأنه أن يمكن الأجيال المقبلة من أن يتعلموا العيش في إطار ثقافة التسامح والاحترام – مع مراعاة الدروس المستفادة، ولا سيما دروس الحربين العالميتين، بحيث لا تنشب مرة أخرى أبدا حرب تدمر مستقبل الأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد صالح عزام (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجهود المشهودة التي بذلتها رئاسة بيرو، ولقيادتكم القديرة للمجلس، سيدي، طوال شهر نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وأن أشكر فريقكم على المذكرة المفاهيمية (S/2018/324، المرفق)، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الوثيقة الصلة.

إن هذه المناقشة ذات أهمية خاصة ليس للبنان فحسب، بل للمنطقة العربية ككل. فحوالي ٦٠ في المائة من سكان

منطقتنا تحت سن ٢٥ عاما، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق الفتية في العالم. ومع ذلك، وبكل أسف، فإنها أيضا منطقة يضعف فيها التفاؤل والحماس في نفوس الشباب. وللأسف، يحرم الإحباط السياسي المتزايد والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والتحديات الاجتماعية المتنوعة الشباب من شرارة الأمل.

وفي لبنان، على الرغم من أن الحكومة تكرس جهودها لمعالجة التحديات الاقتصادية الملحة، فإن التأثير الكلي للافتقار إلى الفرص الاقتصادية على الشباب ملموس. وقد تفاقمت هذه الأمور بسبب التداعيات الاقتصادية لحالة التشرد السورية. فحتى آب/أغسطس ٢٠١٧، بلغت نسبة البطالة ٢٥ في المائة، وسجلت معدلات البطالة بين الشباب - دون سن ٢٥-٣٧ في المائة. وعلى الرغم من أن قرابة ٠٠٠ ٣٥ شاب يتخرجون من الجامعات سنويا، لا توجد سوى ٠٠٠ ٥ وظيفة. وهذا يعني أن هناك وظيفة واحدة لكل سبعة من الخريجين. وهذه الأرقام دالة وهي تجسد بعض التداعيات الاجتماعية لذلك التحدي الاقتصادي، ولا سيما في زيادة أعداد المهاجرين إلى بلدان أخرى للبحث عن عمل.

وفي أوساط الشباب، يمكن أن يكون انعدام الفرص والأمل وصفة لكارثة. ويتمثل أثر جانبي متوقع، ولكنه مثير للقلق، للإحباطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اللجوء اليائس إلى الأفكار والمعتقدات المتطرفة التي تقود، في بعض الحالات، إلى التطرف العنيف. ولذلك، فإننا نتساءل عن العوامل التي يمكن أن تعزز وتدعم المشاركة النشطة للشباب في بناء السلام، وبالتالي منع العنف والمساهمة في التماسك الاجتماعي الإيجابي.

بادئ ذي بدء، ينبغي للحكومات الوطنية تحمل نصيبها من المسؤولية. ويتعين الاعتراف بالدور المركزي للشباب في بناء السلام والتنمية المستدامة وإشراكه في صنع السياسات ذات الصلة. وفي ما يتعلق بلبنان، يسرني تسليط الضوء على السياسة الوطنية المتعلقة بالشباب، التي أقرتها الحكومة اللبنانية في عام ٢٠١٢. وقد كانت تلك السياسة معلما رئيسيا في جهودنا الوطنية الرامية إلى تمكين الشباب ومعالجة شواغلهم. وجاءت تلك النتيجة النهائية ثمرة للجهود المشتركة للشابات والشبان من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجامعات والمدارس الثانوية والوزارات المعنية، ولا سيما وزارة الشباب والرياضة، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، يتحمل المجتمع المدني مسؤولية كبيرة في ما يتعلق بتمكين الشباب وإسهامهم النهائي في السلام والأمن. كما تتيح وسائط التواصل الاجتماعي للشباب منبرا للتعبير عن آمالهم ومخاوفهم ومظالمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، يفخر لبنان بمجتمع مدني قوي ونابض بالحياة وبوجود صحافة متحررة وحيز في وسائط التواصل الاجتماعي تنشط فيه بصورة خاصة المجموعات التي يقودها الشباب.

وهذه أبواب مفتوحة أمام الشباب ليكون لهم وجود متزايد ومؤثر في المجال العام. والعملية الانتخابية البرلمانية الجارية دليل على ذلك الوجود المؤثر، إذ نشهد مستوى غير مسبوق من مشاركة وانخراط الشباب من الرجال والنساء، بمن في ذلك الناشطون في المجتمع المدني، في مختلف جوانب العملية.

والإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إليه من بين أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان اليوم. ويوجد الشباب نساء ورجالا على الجوانب المختلفة من هذا التحدي العالمي. وهم ليسوا ضحايا وجناة فحسب، بل يقدمون الحلول أيضا. ومن الضروري أن يصبح الشباب مركز الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، بل أيضا محور المساعي الدولية بشأن هذين الموضوعين المترابطين.

وخلال المفاوضات بشأن القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان لبنان أحد البلدان الرئيسية التي

سعت إلى تضمين النص إشارات إلى الدور الحاسم الذي يقوم به الشباب في منع الإرهاب، لا سيما من خلال التعليم. ومما لا شك فيه أن التعليم أداة بالغة الأهمية. ويزداد أهميةً عندما يذكي في النفوس قيم الانفتاح والتسامح ويعزز التفكير النقدي.

وأود أن أختتم كلمتي باغتنام هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأن الحكومة اللبنانية أقرت، في ٢٧ آذار/مارس، رسميا الاستراتيجية الوطنية للبنان لمنع التطرف العنيف. وتمكين الشباب من بين الركائز الأساسية التسع لتلك الاستراتيجية.

وقد اشتهر رئيس الولايات المتحدة الراحل هربرت هوفر بقوله: ”كبار السن من الرجال هم الذين يعلنون الحرب. ولكن الشباب هم من يجب عليهم القتال والموت“. وإذا تمكن الشباب من الاضطلاع بدورهم المستحق عن جدارة في اتخاذ القرارات، وإذا ما أتيحت لهم الفرصة للإعراب عن رأيهم بشأن مسائل السلام والأمن، فمن المرجح أن ينشأ ويرتقي ويزدهر عالم أكثر أمنا وسلاما.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الثناء عليكم بإخلاص، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن. وهذه المناقشة المفتوحة الخاصة تأتي في أعقاب المناقشة المماثلة من حيث الأهمية بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي عُقدت قبل أسبوع تقريبا (انظر S/PV.8234). وترحب بوتسوانا ترحيبا حارا بعملكم المتواصل بشأن هذه المسألة، وتتطلع إلى مناقشة ستسهم في التنمية العالمية والسلام والأمن الدوليين، والشراكة العالمية، لا سيما وأنها تتعلق بالشباب الذين يشكلون غالبية سكان العالم.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر الأمين العام على عرضه لتقريره الشامل (انظر S/2018/86)، عن التقدم المحرز في دراسة إسهامات الشباب في عمليات السلام وحل النزاعات.

وتؤيد بوتسوانا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا مالي، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن البيئة العالمية لا تزال تعاني العديد من التحديات، بعضها غير مسبوق تماما. وقد وضعت عبئا هائلا على الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، للوفاء بغرض ميثاق الأمم المتحدة مبادئها. وما من سبيل عدا الجهود الجماعية يمكن أن يحقق الأهداف التي نتطلع إليها جميعا من أجل تحسين أحوال البشرية والمستقبل الذي نصبو إليه.

وقد أشار جميع المتكلمين قبلنا تقريبا إلى أن التحديات المتطورة على نحو متسارع التي تواجه العالم اليوم آخذة في الازدياد من حيث النطاق والحجم. وجسامة هذه التحديات تهدد أمن كوكبنا، بل وجود الجنس البشري. بيد أن بوتسوانا غير مقتنعة بأن هذه التحديات تتجاوز قدرتنا الجماعية، ولا يمكن التغلب عليها. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، سعت إلى توفير منبر تتعاون فيه العمل على التصدي لمختلف التحديات التي لا نزال نواجهها. ومن المستصوب القول إن تقدما ملحوظا قد أحرز، لا سيما في صون السلم والأمن الدوليين.

ويسرنا أن نعلم أنه، منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، جرت مجموعة من المشاورات العالمية بشأن مشاركة الأطفال والشباب في أنشطة بناء السلام. وكان اتخاذ القرار الخطوة الأولى في إقرار الأمم المتحدة بالدور الهام الذي يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وإنها لحظة رائدة وتاريخية في حد ذاتها أن تتناول الأمم المتحدة على وجه التحديد موضوع الشباب من منظور السلام والأمن الدوليين.

كما أن الوقت مناسب لكيلا تناقش الدول الأعضاء التقدم المحرز في العامين الماضيين منذ اتخاذ القرار فحسب، ولكن أيضا لتبادل الآراء بشأن الكيفية التي نأمل أن نتمكن بها من كفالة مواءمة الأهداف والمبادئ المكرسة في تقرير الأمين العام، الذي عُرض صباح هذا اليوم، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن تقرير الأمين العام يحدد خمسة مجالات عمل ذات أولوية لتحقيق الجهود الرامية إلى تشجيع الشباب باعتبارهم من عوامل السلام والأمن الدوليين، وتحسين أحوالهم المعيشية على الدوام.

ويؤدي التعليم الدور المزدوج لبناء الكفاءات من أجل التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية، مع العمل أيضا على تطوير المهارات للمشاركة الاقتصادية. وهو التزام مهم للغاية لأنه يتصل بتمكين الشباب. ولا بد لي من التشديد على أهمية الشراكات في هذا الصدد.

فالشراكات في بناء السلام أمر أساسي. وعلى الرغم من أن الشراكات مع الشباب كثيرا ما يُنظر فيها من منظور منع التطرف العنيف، فإنها تيسر تطلعاتهم إذ أنهم يشاركون بصورة مجدية باعتبارهم شركاء في تنفيذ السياسات، بدلا من أن يكونوا متفرجين.

وعلى غرار الدول الأعضاء الأخرى التي تكلمت قبلنا، حققت بوتسوانا أيضا خطوات هامة بشأن الركائز الرئيسية المذكورة أعلاه، ومن ثم فهي تسهم في النهوض بالمرأة وتمكين الشباب، على الرغم من أننا لا نزال نواجه التحديات والقيود. ونشعر بالفخر على نحو خاص بإنشائنا وزارة مسؤولة عن الشباب – وزارة الشباب والرياضة والثقافة، منذ وقت طويل في عام ٢٠٠٧. وهي إدارة مكرسة حصرا لشؤون الشباب أُنشئت أيضا إلى جانب المجلس الوطني للشباب في بوتسوانا، الذي يعمل بمثابة مظلة تنضوي تحتها جميع المنظمات الشبابية المستقلة المسجلة في بوتسوانا ويتاح من خلاله الدعم المالي والمنح لتلك المنظمات الشبابية.

ومن الواضح أنه يتعين بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، وشأننا شأن العديد من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، نشعر بالقلق أيضا إزاء ما أشار إليه المتكلمون السابقون بطفرة الشباب المتعلمين والعاطلين والضعفاء جدا. فقد تزايد عدد الخريجين الشباب في بلدنا بشكل كبير على مدى الأعوام القليلة الماضية، متجاوزا قدرة الحكومة على توفير فرص العمل لهم. وفي ضوء ذلك، عززت حكومة بوتسوانا الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تيسير إيجاد فرص العمل لهؤلاء الشباب.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن توصيات واستنتاجات الدراسة التي أطلع الأمين العام المجلس عليها صباح هذا اليوم ستساعد على توجيه السياسات الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها للشباب أن يسهموا في عمليات السلام وحل النزاعات. وينبغي لأفريقيا أن تغتنم العائد الديموغرافي الناشئ عن طفرة أعداد الشباب من سكانها بغية تمكين الشباب من المساهمة البناءة في تنمية أفريقيا، فضلا عن السلم والأمن الدوليين. وهكذا، فإن طفرة أعداد الشباب مورد ينبغي تسخيره.

وقد حان الوقت لكي ندخل في شراكة مع الشباب ونتصف بالتفكير الابتكاري والإبداعي والاستشرافي من أجل معالجة بعض التحديات التي نواجهها.

إسترعى تقرير الأمين العام انتباهنا إلى أهم شواغل شبابنا، ونوصي بإشراك الشباب كشركاء في التنمية وتقرير السياسات. ومرة أخرى، فيما يخص القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، لم يعد من الممكن إغفال دور الشباب في بناء مجتمعات متماسكة. وتحتاج أفكارهم الإبداعية والابتكارية إلى الاستخدام الجيد لكي تصب في مصلحة بلدانهم.

في الختام، أود أن أؤكد بأن الشباب في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى بيئة مواتية للتطور والازدهار. وهم بحاجة أيضا إلى

بيئة تعتبرهم عوامل تغيير ومساهمين وشركاء في التنمية. ويمكن لهذه الهيئة الإسهام في هذه العملية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتقديم طلب: ربما ينبغي لكم، سيدي الرئيس، أن تطلبوا من الدول الأعضاء تقديم تقارير مرحلية إلى هذه الهيئة بشأن تنفيذها للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) لكي نطلّع على الجهود التي تبذلها لتعزيز إشراك الشباب في التنمية واتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تؤثر عليهم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكفونية.

السيدة سعيدان (المنظمة الدولية للفرانكفونية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة البيروفية لعقدها مناقشة اليوم بشأن مسألة ذات أهمية حاسمة من أجل النهوض بتطلعاتنا الجماعية فيما يخص السلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يتابع المجلس باستمرار برنامج الشباب والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر جميع الذين تكلموا هذا الصباح، لأن مداخلاتهم تجعل جميع مناقشاتنا بشأن هذه المسألة مفصلة ومستنيرة بصورة متزايدة.

لقد مر أكثر من عامين على اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي شكل اعترافا غير مسبوق بالحاجة الملحة إلى تعبئة الشباب من أجل تعزيز السلام والأمن، مع التأكيد من جديد بأنه بدون الشباب، لا شيء ممكن، ولا يمكن تصور أي شيء، ولا يمكن تحقيق أي شيء.

وتقر المنظمة الدولية للفرانكفونية، التي تضم حالياً ٨٤ من الدول والحكومات الأعضاء، بأن الشباب يمثلون عناصر مهمة لنجاح جهودها في جميع المجالات. وبناء على هذا اليقين، ركزت المنظمة في مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في داكار في عام ٢٠١٤، على النساء والشباب في المناطق الناطقة بالفرنسية ودورهم في إحلال السلام وتحقيق التنمية. واعترافاً بـ ٢٧٠ مليون شاب في المناطق الناطقة بالفرنسية، إلتزمت المنظمة منذ عام ٢٠١٤ بإدراجها في جميع هيئاتها على جميع المستويات. وأدى مؤتمر قمة ٢٠١٤ إلى إستراتيجية المنظمة الخاصة بالشباب، والتي تعتمد على نهج شامل للجميع، يقوم على احترام حقوق الإنسان.

وأود أن أركز على جميع المشاورات التي تجريها المنظمة، ليس فقط مع شبكات الشباب التابعة لها ولكن أيضا مع الدول الأعضاء فيها، وأن أطلع المجلس على بعض جوانب جهودنا على أساس ركيزتين أساسيتين.

يتعلق الأمر الأول بالنداء الذي وجهه الشباب اليوم إلينا لإعادة النظر في بعض أفكارنا اليقينية. في الواقع، من الواضح أن الشباب والشابات يمثلون غالبية السكان، وأننا نحن، أولئك الذين تجاوز سننا ٣٥ عاما، قد أصبحنا الآن أقلية. ومع ذلك، لا نزال نتوقع أن تتكيف الأغلبية مع مطالب الأقلية بدون حتى تضمينها في حوار بشأن التعديلات الضرورية. وينطبق هذا بشكل خاص على عمليات الوساطة والخروج من الأزمة، والتي نادراً ما ترحب، مع استثناءات قليلة، بمشاركة الشباب. ليس هذا فقط، ما نطلبه في الواقع منهم، هو المشاركة من دون معرفة ظروف وشروط تلك المشاركة.

وتتعلق الركيزة الثانية بإحدى النقاط التي تشير إليها الدراسة الخاصة بالشباب والسلم والأمن بالتحديد، وهو أمر نرحب به. ونحن بحاجة إلى الابتعاد عن الصور النمطية المبسطة التي لا تعتبر الشباب سوى مجموعة شديدة الخطورة وغير مسؤولة وربما عنيفة، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الشباب، لا ترغب سوى في الإسهام بشكل إيجابي في تحقيق السلام والأمن والتنمية، وهي قد قامت بذلك بالفعل.

أود هنا أن أناقش بعض الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل إقامة شراكة قوية مع الشباب ومن أجلهم، من أجل بناء السلام

داخل المجتمعات الناطقة بالفرنسية، والتي لم تخل بأي شكل من الأشكال من الصراعات والعنف.

أولاً، فيما يتعلق بالإدماج والمشاركة، لا تقتصر جهودنا على إشراك الشباب بشكل منهجي في عمليات وهيئات صنع القرار؛ بل الهدف أيضًا هو منحهم صوتًا، من خلال حملة ''الحرية معاً''، على سبيل المثال. وقد قامت الحملة في عامها الأول، التي أطلقت في عام ٢٠١٦ على الشبكات الاجتماعية، بتعبئة أكثر من ٥٠٠٠ شاب في المجتمعات الناطق بالفرنسية، في سياق مبادرة صاغها الشباب تركز على إعادة تقييم التعايش والاحترام وإشراك الشباب في الحياة العامة. ويستمر نفس هؤلاء الشباب والشابات في تقديم إسهاماتهم في إطار الشبكة الفرانكوفونية من أجل منع التطرف الذي ينتشر حاليا، وكذلك في سياق المبادرات الوطنية ''الحرية معاً''، وبالتحديد في كوت ديفوار. وبنن، بالشراكة مع السلطات الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن المنظمة مقتنعة بأنه من المهم، أكثر من أي وقت مضى، العمل على التوفيق بين الشباب وصانعي القرار، وإرساء مناخ من الثقة المتبادلة التي تعتبر حاسمة للحوار، فقد سخرت لذلك قدراتها في مجال الدعوة والوساطة السياسية على مستوى العالم، على أعلى مستوى وفي مجال الشراكة التقنية، مع الدول الأعضاء فيها من أجل الإسهام في الحفاظ على سيادة القانون، التي تحمي الشباب، وصوتهم ومشاركتهم.

وشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أجرى في عام ٢٠١٧ دراسة عن العوامل التي تسهم في التطرف العنيف في منطقة الساحل، على حقيقة أن أحد مسببات هذا العنف كان بدون شك عنف الدولة ضد المواطنين، ويجب أن يظل هذا الجانب في صلب اهتماماتنا.

وبالإضافة إلى كون الشباب ضامنين للتعايش، كما تم التأكيد على ذلك مراراً اليوم، فإنهم هم الأطراف الاقتصادية الفاعلة في الحاضر والمستقبل. وبالنظر إلى أن التكامل الاقتصادي بين الشباب والشابات مكون حاسم في مساهمتهم في بناء مجتمعات مسالمة، فقد تبنت المنظمة استراتيجية اقتصادية ورقمية تقوم من خلالها بجمع الأموال لدعم الابتكار وريادة الأعمال لقادة المشاريع من الشباب.

وبما أن التعليم يظل يشكل حجر الزاوية لمشاركة الشباب، تدعم المنظمة أيضاً تطوير سياسات التدريب التعليمي والمهني، من خلال، من بين أمور أخرى، معهد الفرانكوفونية للتعليم والتدريب، ومقره داكار، بالإضافة إلى رابطة الجامعات الفرانكوفونية. التي تضم أكثر من ٨٠٠ مؤسسة للتعليم العالي.

وأخيراً، تركز المنظمة على تعبئة الجهود في مجالات التعاون المتكامل والتنمية البشرية المستدامة والشاملة والمسؤولة. إن المهمة ملحة للغاية وتحد بهذا الحجم لا يمكن لأي بلد أو منظمة تحقيقه بمفرده؛ ومن هنا أهمية مناقشة اليوم. ولأنه يتعين على جميع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، أن تعمل جنبا إلى جنب مع الشباب، فقد أنشأت المنظمة، تحالفا مع الكومنولث، والأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والتي تمثل مجتمعة ١٦٧ دولة ونسبة ٦١ في المائة من سكان العالم. وقد أدى هذا التحالف إلى الدعوة إلى عالمية العمل الإنساني، التي أطلقتها النساء الأربع على رأس تلك المنظمات، وإلى خطة عمل يُعترف بها كطرف أساسي في استقرار المجتمعات والتماسك الاجتماعي، الضروري لتحقيق السلام والأمن.

وأود أن أختتم بالتركيز على تلك الدعوة، التي هي جزء لا يتجزأ من السعي إلى تنسيق جهود مختلف المنظمات ذات الصلة والآليات القائمة بشكل أفضل، والتأكيد على أن لدينا بالفعل العديد من الفرص المتاحة لنا لدمج الشباب بشكل منهجي في عمليات صنع القرار، لأنهم منظمين بالفعل، لكي يكونوا محاورين ذوي مصداقية. ويجب علينا قبول التشكيك فينا؛ وهذا هو هدف جهودنا الحالية والمستقبلية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): إن جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن يهدف إلى إحداث تحول في النظم التي تؤدي إلى استبعاد الشباب، وإلى إشراك الشباب في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتطلب ذلك تمويلا محدد الأهداف وبرامج محددة الهدف، وقبل كل شيء، تزويد الشباب بالفرص والقدرات والإمكانيات لأن يصبحوا قادة في مجتمعاتهم، وكذلك على الصعيدين الوطني والدولي.

وتمثل كيفية القيام بذلك تحديا يواجه جميع البلدان. إنه جدول أعمال عالمي. وعلى نحو ما توضح الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن بشكل جيد، فإن ذلك يكمن في صميم جميع جهودنا الوقائية، سواء كنا نتكلم عن منع نشوب النزاعات العنيفة أو التطرف العنيف أو الجرائم العنيفة.

وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب كندا بالدراسة المرحلية، وتفخر بدعمها لعملية البحث الابتكارية والقائمة على المشاركة التي انطوت عليها الدراسة. كما سعدنا بأن الشباب الكندي تمكن من مناقشة وإقرار التوصيات المنبثقة عنها في الخريف الماضي على هامش اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في فانكوفر. ونعتقد أن الدراسة المرحلية ستسهم إسهاما هاما في المناقشات التي سنجريها في هذا الأسبوع بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. وعلى نحو ما يوصي التقرير الصادر مؤخرا عن الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنون ”سبل السلام“، فإن إدارة تطلعات الشباب غير الملباة وإشراكهم في المجتمع يشكلان عنصرا حاسما في أي تدابير لمنع نشوب النزاعات العنيفة.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ نواصل النظر بشكل جماعي في توصيات الدراسة المرحلية، تود كندا أن تسلط الضوء على عدد من النقاط الرئيسية.

أولا، هناك تآزر حقيقي بين جدول أعمال الشباب والسلام والأمن وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتنفذ كندا سياسة خارجية مناصرة للمرأة، تركز تركيزا قويا على المرأة والسلام والأمن. وتوفر خطة العمل الوطنية الكندية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إطارا لنهج متماسك يشمل الحكومة بأكملها من أجل كفالة إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جهود السلام والأمن. كما تحرك المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سياستنا للمساعدة الدولية، وهي سياسة مناصرة للمرأة، تشمل الحاجة إلى إشراك الرجال والفتيان.

ثانيا، ندرك أن المجتمع المدني يضطلع ببعض أهم الأعمال على مستوى القواعد الشعبية والمستويات المحلية. وفي كثير من الأحيان، لا يتم الاعتراف بالعمل الذي تقوم به هذه المنظمات، حيث تستهدف تدخلاتنا العمليات التي تقودها جهات فاعلة تتخذ من العواصم مقرا لها.

ومن خلال برنامجنا الجديد ”صوت المرأة وقيادتها“، ستخصص كندا ١٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات لتلبية احتياجات المنظمات النسائية المحلية في البلدان النامية التي تعمل على النهوض بحقوق النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين. ونأمل أن نستخلص دروسا في هذا الصدد بشأن الكيفية التي يمكننا بها دعم مشاركة الشباب والقيادة الشبابية.

ثالثا، على النحو المبين في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي تؤيدها كندا بقوة، فإن إشراك الشباب وجعلهم جزءا من جهود التصدي للتطرف العنيف أمر بالغ الأهمية. فالشباب، الذين يشكلون غالبية المتضررين من التطرف العنيف، يمكنهم الاضطلاع بدور هام في إيجاد الحلول ودعم المجتمعات المحلية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة هذا التهديد.

رابعا، عندما نتكلم عن الشباب والسلام والأمن، يجب ألا ننسى حماية الأطفال، بما في ذلك منع تجنيد الأطفال في

سياق حفظ السلام. وعلى نحو ما يعرف الكثيرون هنا، فقد وضعت كندا مبادئ فانكوفر المتعلقة بحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الخريف الماضي. وتسعى هذه المبادرة إلى تحديد علامات الإنذار المبكر واتخاذ إجراءات لإنهاء تجنيد الأطفال وتشجيع الإبلاغ عن التجاوزات والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ومنذ ذلك الحين، أقرت ٦٣ دولة من الدول الأعضاء مبادئ فانكوفر. وفي الأعوام القادمة، ستعقد كندا اجتماعات مع الدول التي أقرت المبادرة ومع الأمم المتحدة وأعضاء الدوائر المعنية بحماية الطفل لوضع إرشادات عملية لتنفيذ هذه المبادئ.

وأخيرا، فإن المسؤولية عن الدفع قدما بجدول الأعمال هذا تقع في نهاية المطاف على عاتق الدول الأعضاء، إلا أن الأمم المتحدة عليها الاضطلاع بدور هام. ونعتقد أن بوسع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فعل المزيد من أجل تيسير المشاركة المجدية للشباب في مفاوضات السلام وعمليات بناء السلام، وضمان جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن، وإنشاء آليات لإشراك الشباب والتشاور المجدي معهم. كما نعتقد أنه، كما هو الحال في خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي للمجلس أن يكلف الأمين العام بتقديم تقارير منتظمة عن الشباب والسلام والأمن، وضمان إدراج مشاركة الشباب في الولايات الصادرة عن مجلس الأمن.

وستواصل كندا دعم جدول الأعمال الهام هذا من خلال سياساتنا المحلية والدولية، ونحن على أهبة الاستعداد لدعم أعمال الأمم المتحدة في تنفيذ الدراسة المرحلية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلام والأمن الدوليين من خلال تعزيز حقوق الشباب وحمايتها، والذي أصبح واحدة من المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بشأن آخر التطورات في أوزبكستان في هذا المجال.

على مدار السنة ونصف السنة الماضية في أوزبكستان، وتحت قيادة الرئيس شوكت ميرضيائيف، جرى رصد عمليات دينامية للغاية للتحول المجتمعي. وما برحت الحكومة تتخذ خطوات جريئة نحو توسيع نطاق الإصلاحات في جميع المجالات، بهدف بناء دولة ديمقراطية ومجتمع عادل، يسترشد بمبدأ بسيط، ألا وهو أن مصلحة البشر تأتي أولا.

لقد بلغ عدد سكان العالم من الشباب ٢ بليون نسمة تقريبا اليوم، ويتوقف مستقبل الكوكب ورفاهه على الكيفية التي ستتم تنشئة أطفالنا بها. ومن ثم، تولي حكومة أوزبكستان أهمية كبيرة للمسائل المتعلقة بالشباب. وقمنا في أوزبكستان بسن قانون وطني بشأن سياسة الدولة تجاه الشباب، يحدد الإطار القانوني والمبادئ التوجيهية لتشكيل سياستنا تجاه الشباب وتنفيذها، بهدف تعزيز دور الجمهور، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية ووسائط الإعلام، في تنفيذ تلك السياسة. كما جددنا الحركة الشبابية من خلال إنشاء ”اتحاد شباب أوزبكستان“، الذي يشارك الآن بصورة أكثر نشاطا في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد.

إن وجود سياسة فعالة فيما يتعلق بالشباب أمر يكتسي أهمية خاصة في الوقت الحاضر، في وقت تنتشر فيه التهديدات الإرهابية وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وعلى نحو ما توضح الأبحاث، فإن معظم الجرائم المرتبطة بالأنشطة وأعمال العنف التي يقوم بها المتطرفون يرتكبها أشخاص دون سن ٣٠ عاما.

وفي هذا الصدد، فإن من المهم للغاية اليوم الكفاح من أجل كسب قلوب وعقول الشباب من خلال تيسير الظروف اللازمة لهم لتحقيق الذات وبناء حاجز يحول دون انتشار فيروس أيديولوجية العنف. ولهذا السبب، فإننا في أوزبكستان نرى أنه من الضروري تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال الدعم الاجتماعي للشباب من خلال حماية حقوقهم ومصالحهم.

وفي حزيران/يونيه القادم، تستضيف أوزبكستان، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمرا دوليا بشأن دور الشباب في منع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف المفضيين إلى الإرهاب. وسيتناول المؤتمر القضايا الرئيسية التالية: فهم طابع التطرف العنيف وتغذية نزع التطرف المفضيين إلى الإرهاب؛ وتبادل الآراء بشأن الاستراتيجيات الفعالة لمنع الشباب من الوقوع فريسة للأيديولوجيات المتطرفة؛ وتحديد الاحتياجات والفرص فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات محددة تتخذها الدول والمجتمع المدني من أجل منع انتشار الأيديولوجية المتطرفة في أوساط الشباب، مع كفالة احترام حقوق الإنسان؛ وتقاسم الخبرات الإيجابية والدروس المستفادة من جانب دول وسط آسيا بشأن إشراك الشباب في مواجهة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف. ويسرني غاية السرور الإشارة إلى أن مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة فيكراماناياكي، مدعوة إلى حضور ذلك الحدث، ونتطلع إلى مشاركتها.

خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، اقترح رئيس أوزبكستان أن تبرم الأمم المتحدة اتفاقية بشأن حقوق الشباب لتكون صكا موحدا من صكوك القانون الدولي بهدف وضع وتنفيذ سياسة للشباب في سياق العولمة والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونظرا لأهمية هذه المسألة، فإننا في أوزبكستان يحدونا الأمل في أن تحظى هذه المبادرة بالدعم الهائل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن نعد بصورة مشتركة مشروع هذه الاتفاقية وأن نبذل جهودا متسقة لإنجاح المشروع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد براون (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة البيروفية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم الهامة، وكذلك جميع المتكلمين الذين ساهموا فيها.

يؤيد بلدي تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أضيف بعض التعليقات من منظورنا الوطني.

إننا نقدر تقديرا كبيرا جودة الدراسة المرحلية المستقلة (انظر S/2018/86)، وأود أن أعرب عن تأييد بلدي للتوصيات الواردة فيها، وأن أعرب عن شكري للعمل الذي قام به فريق الخبراء الاستشاري والأمانة العامة التي أعدت الدراسة، التي أعدها مكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأرحب بالنهج التشاركي الشامل للجميع، الأمر مكن من تجسيد آراء الشباب في جميع أنحاء العالم وإعداد دراسة تعبر عن واقعهم.

ونأمل أن تتحقق فكرة اتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن. ومن الضروري استكمال الإطار المعياري في هذا المجال والمساعدة على الحد من تجزؤه. وتمثل الدراسة المطروحة أمامنا اليوم فرصة فريدة للتخطيط الاستراتيجي التطلعي للتعجيل بتنفيذ برامج الشباب والسلام والأمن على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن الكثير من الشباب في جميع أنحاء العالم قد فقدوا الثقة في حكوماتهم وفي المجتمع الدولي. فهم يشعرون بأنهم مستبعدون من نظم الإدارة، الأمر الذي يولد إحساسا بالظلم وبتخلفهم عن الركب. ويجب أن نكافح وصم الشباب والأحكام المسبقة

والتعميمات، وأن نيسر إدماجهم في عمليات بناء السلام، والتنمية الاقتصادي والاجتماعية، حيث إن الشباب هم بالتأكيد أعظم كنز لدينا، وهم مستقبل الكوكب.

وفي هذا السياق، من أجل تعزيز اتباع نهج متسق قائم على الحقائق، فإن لكسمبرغ أيضا تؤيد تقديم تقرير سنوي للأمين العام عن حالة التنفيذ وإجراء مناقشات سنوية مفتوحة مثل تلك التي تجرى في مجلس الأمن. وسعيا لضمان مشروعية هذه العمليات، يجب ضمان المشاركة النشطة من جانب الشباب صانعي السلام أيضا.

وسواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فمن الضروري بناء قدرات الشباب على العمل والمبادرة من خلال تزويدهم بالوسائل وكذلك الفرصة اللازمة لتمكينهم من بناء شبكات شاملة تمكن من إسماع صوتهم وتمكنهم من التغلب على العقبات الهيكلية التي تحول دون إسهامهم في تحقيق السلام والأمن. وبعد ذلك، يجب إشراكهم والاعتراف بهم بوصفهم شركاء على قدم المساواة، من البداية، في مبادرات السلام والأمن التي تخصهم.

وفي كل ما تقدم، يمكن أن يعول الشباب على التزام بلدي المستمر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن شكري للرئاسة البيروفية على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن الشباب والسلام والأمن. كما أود أن أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات الإعلامية على التقارير والدراسة (انظر S/2018/86) المقدمة إلى مجلس الأمن.

ويؤيد وفد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. إلا أنني أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن الشباب يمثلون غالبية السكان في المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات المسلحة اليوم. ومع ذلك، فإن نفس هؤلاء الشباب يمكن أن يسهموا بنشاط في تحقيق السلام والأمن لمجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم عموما، وهم يقومون بذلك، ولكن عملهم وصوتهم بحاجة إلى مزيد من الاعتراف والتمكين من جانبنا. والأمثلة على مساهمة الشباب في منع نشوب النزاعات العنيفة في مختلف أنحاء العالم تبرهن عن إمكانات الشباب في تعزيز مفهوم الحفاظ على السلام. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكاناتهم، نتشاطر الرأي الوارد في الدراسة المرحلية بشأن متابعة القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بهدف توسيع نطاق مشاركة الشباب وإدماجهم.

وترى جورجيا أن الشباب يشكلون إحدى القوى المحركة الرئيسية في بناء السلام والحفاظ عليه، وكذلك في منع نشوب النزاعات وعمليات التحول. ومن هذا المنطلق، فإن حكومة جورجيا تيسر مشاركة الشباب في مجال الدبلوماسية العامة ومشاريع بناء الثقة، بما في ذلك دعم الحصول على التعليم الجيد للشباب المتضررين من النزاع. وتسعى إحدى آخر مبادرات السلام التي اتخذها حكومة بلدي – ”خطوة نحو مستقبل أفضل“ – إلى تيسير حصول المقيمين في المناطق المحتلة من جورجيا – أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية – على جميع مستويات التعليم، بما في ذلك التدريب المهني المتاح في بقية أنحاء البلد. ولكن لكي ينجح هذا المسعى، من الأهمية بمكان أن تتم معالجة مسألة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يواجهها سكان المناطق المحتلة، والمتمثلة في القيود المفروضة على حرية التنقل، وعمليات الاختطاف والقتل. فقبل ثلاثة أسابيع فقط، وفي هذه القاعة ذاتها، تكلمت عن آخر الأمثلة الوحشية

على هذه الانتهاكات، وهو تعذيب شاب من أصل جورجي وقتله، أرتشيل تاتوناشفيلي (انظر S/2018/86).

وما دامت منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين تحت الاحتلال العسكري الأجنبي غير المشروع، فإن حكومة بلدي ممنوعة من ممارسة واجباتها والاضطلاع بمسؤولياتها في الإقليمين. وما يسمى بالقانون المتعلق بالوضع القانوني للمواطنين الأجانب، الذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٦ من جانب نظامي الاحتلال، يحرم الجورجيين المحليين، بمن فيهم الشباب، من إمكانية المشاركة الكاملة في كل جوانب الحياة تقريبا، ومن إبداء الرأي في عمليات صنع القرارات التي تمسهم وتمس وجودهم بشكل مباشر. وما برح شباب الأقليات الإثنية ذوي الأصل الجورجي في كلتا المنطقتين يحرمون باستمرار من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التنقل، والأهم من ذلك، الحق في تلقي التعليم بلغتهم الأم. ويشكلون أهدافا للعنف القائم على أساس إثني أو غيره من أشكال التمييز على أسس إثنية.

وفي ضوء تلك الخلفية، وبينما نؤكد من جديد على التزامنا بتعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، فإننا نناشد المجتمع الدولي إبداء المزيد من الاهتمام من أجل حماية حقوق الشباب في المناطق المحتلة من جورجيا وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء العالم من حيث المبدأ.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد رحمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة البيروفية لمجلس الأمن على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. لقد أعربت أصوات الشابات من ثلاث قارات مختلفة عن شواغل وتطلعات أقرانهن من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من الأراضي الفلسطينية المحتلة وولاية راخين.

ورحبت بنغلاديش باعتماد القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وانضمت مؤخرا إلى فريق غير رسمي – مناصرو الشباب – لدعم خطة الشباب والسلام والأمن. وننظر للدراسة المرحلية (انظر S/2018/86) باعتبارها إسهاما هاما في خطابنا بشأن وضع خطة متعددة الأبعاد. وتوفر التوصيات الواردة فيها إطارا شاملا لتعزيز الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب باعتبارهم النسيج الضام في بناء السلام والحفاظ عليه. ومن الأهمية بمكان أن تتاح الفرصة للشباب في جميع أنحاء العالم لتحقيق إمكاناتهم، استنادا إلى الأسس المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن بنغلاديش بلد فتي نسبيا، فلديه عدد كبير من السكان من الشباب. ومن المتوقع أن يسخر بلدنا العائد الديمغرافي حتى عام ٢٠٣٥. فنحن نرى أن الشبان والشابات لدينا يطرقون أبوابا جديدة ويضعون بصماتهم تقريبا في جميع مجالات الحياة. وفي كثير من الأحيان يتحدون حالة الجمود، ثم يساعدون على رسم طريق للمضي قدما من خلال المشاركات والمشاورات النشطة. وبقيامهم بذلك، فإنهم يمضون قدما بالإرث الجدير بالاعتزاز للقيادات الشبابية ومشاركة الشباب خلال كفاح أمتنا لمناهضة الاستعمار وتحقيق الاستقلال والديمقراطية.

واعترافا بالدور الهام للشباب في بلدنا في التنمية والسلام على الصعيد الوطني، فقد عرضت رئيسة وزرائنا الموقرة الشيخة حسينة الرؤية الشاملة لاقتصاد شامل وقائم على المعرفة تحت شعار ”بنغلاديش رقمية“. وتهدف الرؤية إلى تحويل شبابنا من الرجال والنساء إلى عناصر تغيير حقيقية من خلال تهيئة بيئة سياساتية ملائمة لهم.

وتجسد السياسة الوطنية المستكملة لتنمية الشباب التي اعتمدتها حكومتنا في السنة الماضية الجهود التي نبذلها للتأكد من عدم تخلف أي شاب عن الركب على مسار تنميتنا الوطنية. فالسياسة العامة تؤيد الأحكام الواردة في دستورنا التي تكفل

الحقوق والعدالة والإنصاف لجميع الشباب، بغض النظر عن نوع الجنس أو الدين أو الطائفة أو العرق أو القدرات العقلية والبدنية. ولا تزال حكومتنا ملتزمة بتنفيذ سياسة تعليمية شاملة تحفز التفكير النقدي وثقافة السلام بين شبابنا وتقدم لهم مجموعات مهارات حتى يتمكنوا من الاستفادة منها في الحصول على فرص للعمل المربح في الداخل والخارج.

إن بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها شبابنا ليست بالضرورة قاصرة على سياقنا المحلّي. فالشباب والشابات لا يزالون معرضين للخطاب المتطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي بهم إلى الضلال، على طريق التطرف والإرهاب. وهناك عدد كبير من الشباب ما زالوا يقعون فريسة لدوافع الشبكات الإجرامية المنظمة وتجارتها الضالعة في الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. تؤثر المعايير والممارسات الجنسانية التقليدية بصورة غير متناسبة على إمكانيات الشابات على وجه الخصوص.

ويعطي الاستثمار في الشباب معنى بارزاً من جميع وجهات النظر. إن مسألة تمويل المبادرات التي تتمحور حول الشباب والتي يقودها الشباب ليست ذات صلة بالسلطات الوطنية فحسب، بل أيضاً بالشركاء الإنمائيين الدوليين. وقد أظهر صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام سوابق ونتائج مفيدة في هذا الصدد؛ ومن المستصوب لغيره أن يحذوا حذوه.

أخيراً، شهدتُ شخصياً، مراراً وتكراراً، كيف يمكن للشباب بين قواتنا وأفراد شرطتنا الاستمرار في إحداث تغيير في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكن للشباب، بالأدوات والبيئة الصحيحين، أن يكونوا قوة يحسب لها حساب في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه المناقشة الهامة حول الشباب والسلام والأمن، وعلى تأييدكم الدائم لقضايا الشباب. والشكر موصول أيضاً إلى مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشباب، وإلى معدّ الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد تم اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) منذ ثلاث سنوات برعاية كريمة من المملكة الأردنية الهاشمية. وتواصلت الجهود منذ ذلك الحين لتعميم وإبراز العمل الإيجابي للشباب في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. وترحّب الإمارات العربية المتحدة بالجهود التي أدّت إلى إطلاق الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وتُثني على النهج التشاركي الذي اتبعته الدراسة، وتعتبرها دراسة قيّمة لتناولها المعتقدات والأفكار النمطية حول الشباب، ولدعوتها إلى اتباع نهج أكثر دقة وتوازناً عند صياغة السياسات المتعلقة بالشباب.

تولي دولة الإمارات، أهمية كبيرة للمفهوم الشامل للسلام، الذي يركّز على منع التطرف والعنف ومعالجة أسبابه الجذرية في نفس الوقت، وتسلّط الدراسة الضوء على أهمية التعامل مع الشباب كشركاء أساسيين لا غنى عنهم أثناء سعينا لتحقيق السلام والأمن. وأودّ أن أؤكد في هذا الخصوص على أهمية العمل الذي تقوم به النساء والفتيات، حيث نرى تداخلاً مفيداً بين جدول أعمال الشباب والسلام والأمن وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، ونحثّ في هذا الصدد على البناء على ما تحقق من إنجازات.

وفي ضوء ما أظهرته الدراسة من تزايد أعداد الشباب الذين يعانون من العنف في جميع أنحاء العالم، واندلاع الصراعات في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، تنظر دولة الإمارات إلى الشباب الإماراتي وإلى شباب المنطقة باعتبارهم القوة الدافعة لتحقيق السلام. ولقد ساهم الدعم السياسي، من أعلى مستويات القيادة في دولة الإمارات، إلى اتخاذ خطوات ملموسة

على المستوى الوطني لإدراج الشباب بشكل ملموس في عمليات صنع القرار. فقد تم تعيين وزيرة شابة في عام ٢٠١٦ لتولّي شؤون الشباب، وتم إطلاقُ عدد من الآليات والمبادرات منذ ذلك الحين، بما في ذلك إنشاء مجالس للشباب على جميع مستويات العمل الحكومي، واعتماد استراتيجية وطنية للشباب، وبمشاركة الشباب، في خطوة تدعم سياسة المشاركة المنفتحة باعتبارها حجر الزاوية في بناء مجتمع يسوده السلام والازدهار.

وانطلاقاً من فهمنا المشترك بأن الحفاظ على السلام لا يعني ضمان غياب العنف وحسب، ترى دولة الإمارات أنه لا يمكن مواجهة التحديات في منطقتنا دون استكشاف طاقات الشباب وإمكاناتهم وإشراكهم بطريقة فعالة. ويتمثّل دورنا – كصانعي السياسات – في تزويد الشباب بالأدوات المناسبة للنجاح، كالتعليم الجيد وأسواق العمل التنافسية والمساواة في الفرص وتوفير البيئة المواتية، والتي تعتبرها الدراسة المرحلية من أهم عوامل النمو والسلام.

ونفتخر أننا في دولة الإمارات نتبع نموذجاً يتميز بالتسامح والاعتدال، ويوفر حلولاً لحلقات التطرف والعنف المفرغة في منطقتنا، وذلك بهدف إطلاق جيل كامل من الموهوبين والمبدعين والمبتكرين، كما ونقوم بالتركيز على الوقاية في ذلك. وهذا ما ترتكز عليه استثماراتنا وسعينا الحثيث لإشراك الشباب وتمكينهم. وبناءً على ذلك، فإن دولة الإمارات هي موطن لمبادراتٍ من مثل مركز الشباب العربي، الذي يوفّر الفرص للرواد العرب الشباب في مختلف المجالات لحشد أقرانهم والمشاركة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم.

وختاماً، يتعين علينا كدول أعضاء في الأمم المتحدة استيعاب الشباب في واقع عملنا الرسمي كأحد الحلول للوصول إلى ما نطمح إليه. فقد أطلقت دولة الإمارات برنامج المندوبين الشباب في عام ٢٠١٦، والذي يُشرك الشباب الإماراتي في الوفود الرسمية إلى اجتماعات الجمعية العامة ولجانها والمحافل الدولية ذات الصلة. وإيماناً منّا بأهمية مثل هذه البرامج العملية، فإننا نشجع كافة الدول على إطلاق برامجها الخاصة بالمندوبين الشباب لإثراء عمل الجمعية العامة بمنظورهم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة موناكو.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلّمت بالإنكليزية): إن أكثر من نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة وحوالي ٩٠ في المائة من أولئك الشباب يعيشون في المناطق التي تنشر فيها الأمم المتحدة معظم بعثات حفظ السلام التابعة لها. إن الدراسة المرحلية لغرايمي سمبسون بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، والتي استمدّت ولايتها من القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، تسلّط الضوء على نحو لافت على الطريق الطويل الذي لا يزال يتعين قطعه لحشد الأصول الهائلة التي هي الشباب، الذين هم في كثير من الأحيان ضحايا لنزاعات المسلحة وغائبون بوضوح عن عمليات السلام وحل النزاعات.

وسأقتصر في بياني على الإجراءات الإبداعية والبارعة بشكل ملحوظ، التي أبرزتها دراسة غرايمي سمبسون، للشباب الذين يمارسون الرياضة للتعامل مع معاناتهم وتعزيز تسريحهم وإعادة إدماجهم.

وكما تعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قدّمت الرياضة مساهمة متزايدة في التنمية والسلام في إطار تشجيعها للتسامح والاحترام، وتمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات المحلية، فضلاً عن أهداف الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

إن فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، الذي شاركت موناكو في رئاسته منذ عام ٢٠١٠ مع تونس، ينهض بالأداة الفريدة التي تجمع بين المجتمعات والأفراد – وهي أداة تستحق المزيد من الإدراج في استراتيجيات منع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع وبناء السلام. إن الشهادات

التي نتلقاها من مجموعة الأصدقاء واضحة لا لبس فيها: الرياضة وسيلة بسيطة وفعالة من أجل سد الفجوات الاجتماعية والدينية والعرقية، بل حتى من أجل مكافحة التمييز بين الجنسين.

وتحظى منظمة السلام والرياضة، التي تأسست عام ٢٠٠٧ في موناكو على يد البطل الأولمبي جويل بوزو، برعاية الأمير ألبرت الثاني. وهي تدعم برامج في خمس قارات وتستفيد من شبكة أبطال من أجل السلام. إن الأنشطة الرياضية ذات أهمية خاصة على أساس يومي، بسبب الاكتظاظ في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً، ومن أجل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد ظهر ذلك في عام ٢٠١٧ في جنوب السودان في منافسة بالكرة الطائرة، ومؤخراً في ٢٠١٨ كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث نظمت شعبة الشؤون المدنية دوري كرة قدم لتعزيز التعليم والتماسك الاجتماعي.

تُلخّص لغة الرياضة العالمية على نحو مثالي العناصر الأربعة للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥): المشاركة والحماية والوقاية والشراكات. ويجب ألا نقلل من قدرات الرياضة في الإسهام في الحد من العنف، واستعادة الثقة، واستعادة الروابط الاجتماعية، وكفالة إعادة إدماج المحاربين السابقين ودعم استعادتهم عافيتهم الجسدية والعاطفية.

إن التوصيات الواردة في الفقرة ٦٠ من الدراسة مثيرة للاهتمام بوجه خاص. إن استثمار دولار واحد في كل شاب ما بين اليوم وعام ٢٠٢٥- الذي سيصادف الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) - سيكون نجاحاً رمزياً باهراً، وسيزيد من ذلك مشاركة الشباب.

ونحن على ثقة تامة بأن مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب ستكون قادرة على مساعدتنا في تحقيق ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد كورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ مجلس الأمن، تحت رئاسة بيرو، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الأولى منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، كما أشكر السيد سمبسون على عرضه الدراسة المرحلية بشأن هذا الموضوع (انظر S/2018/86). ونعرب عن خالص شكرنا لمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب ولممثلة المجتمع المدني على مشاطرتنا منظوريهما المهمين.

إن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وثيقة تاريخية ومرجع للدول الأعضاء لإعطاء صوت أكبر للشباب في صنع القرار وتنفيذ الآليات التي تسمح لهم بالمشاركة المجدية في عمليات السلام. ولا تضع الدراسة الشباب في صدارة الحوار الذي يؤثر مباشرة فيهم وحسب، بل تمثّل أيضاً مصدر إلهام لنا للاستفادة من الطاقة الفريدة التي يملكونها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديداً الهدف ١٦، بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد.

ويجب علينا أن نتوخى الحذر عند النظر إلى الشباب كجناة أو ضحايا للعنف لا غير. فالشباب يؤدون دوراً محورياً في ضمان نجاح الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام الدائم وتعزيز بناء السلام وبناء مجتمعات أكثر مساواة وعدالة. ولذلك، يجب علينا أن نكفل مشاركتهم النشطة والمجدية في هذا الصدد.

ومن الضروري أن نضمن احترام القانون وحماية حقوق الإنسان والتمتع الكامل بها، مع إيلاء اهتمام أكبر للفئات الأكثر ضعفاً من الشباب، بهدف الوقاية وتوطيد السلام. وثمة حاجة عاجلة أيضاً إلى كفالة حصول الشباب على التعليم الجيد والحماية الاجتماعية، فضلاً عن التمكين الاقتصادي.

ويسرّنا أن نرى أن الدراسة تتناول مختلف أنواع العنف. إن من أبشع أنواع العنف ذلك المرتكب ضد المرأة، والذي يؤثر على الشابات في المقام الأول، وهو شرّ يصيب العديد من البلدان في العالم. وفي هذا الصدد، تعمل الجمهورية الدومينيكية من أجل تدريب الشباب، ولا سيما الرجال، في مجالات تحليل العنف ضد المرأة والوقاية منه والقضاء عليه.

وعلاوة على ذلك، يهدد تغير المناخ سلام الدول وأمنها، من الأعاصير التي تحدق بمنطقتنا إلى الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وشح المياه، وهو ما يُسهم في إشعال الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات العنيفة، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن والآفاق الإنمائية للشباب في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، من الضروري إشراك الشباب في التوعية بتغير المناخ إذا أردنا التصدي لتلك المسألة فوراً وبفعالية.

ويجب توخي الحذر حينما يتعلق الأمر بالخطاب الخطر الذي يسلّط الضوء حصراً على البرامج التي تدعم الشباب المنخرطين في النزاع. فنحن نميل إلى نسيان تعزيز المزيد من البرامج التي تخدم الشباب الذين يساهمون في بناء السلام. ولا تملك العديد من المنظمات ما يكفي من التمويل من أجل تحقيق أهدافها في السلام والأمن، الأمر الذي يحد من عملها ونطاق مشاريعها وتأثيرها. وإننا بحاجة إلى المزيد من التحالفات بين الشباب والحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

إن جمع البيانات أمر بالغ الأهمية، ليس لمجرد التمكّن من أن نحسب بالتحديد عدد الشباب الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف أو تُنتهكُ حقوقهم، بل أيضاً للتمكن من توجيه السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين شبابنا ورفاههم، الأمر الذي يستند في المقام الأول إلى الركائز الخمس للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ونُدرك أن رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار أمر أساسي، كما هو الحال فيما يتعلق بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من خلال تقديم تقرير سنوي لتحليل تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة.

تخطط الجمهورية الدومينيكية للانضمام إلى مجلس الأمن بصفتها عضواً غير دائم خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وسيكون ذلك جزءاً من أولوياتنا. ولا يكفي في نظرنا أن نقتصر على تناول جدول أعمال الشباب والسلام والأمن بصورة منفصلة أو في المناقشات المفتوحة وحدها، بل ينبغي أيضاً تناوله في المناقشات الأخرى التي يجريها مجلس الأمن والجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة.

في الختام، تلتزم الجمهورية الدومينيكية التزاماً كاملاً بتنفيذ توصيات الدراسة المرحلية عملاً بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ويحدونا الأمل في أن تتاح لنا فرصة كعضو في المجلس لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني للنهوض بأهداف جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): يسرّني في البداية أن أتوجه بالشكر للرئاسة البيروفية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أتقدّم بالشكر لمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب ولكل مقدمي الإحاطات على المعلومات القيمة التي قدّموها لنا اليوم.

تأخذ مصر علماً بالدراسة التي أعدّها الأمين العام بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86) والتوصيات الواردة فيها.

تُعتبر مصر دولة شابّة، حيث يبلغ تعداد الشباب من الفئة العمرية بين ١٨ و ٢٩ عاماً حوالي ٢٢ مليون نسمة، بمعدّل ٢٤ في المائة من نسبة السكان. وإيماناً منها بأن الشباب هم القوة المحرّكة الرئيسية التي تحتاجها المجتمعات لتحقيق التنمية والتقدم وتجنب الحروب والنزاعات وبناء السلام، فقد نصّ دستورها في مادته ٨٢ على أن الدولة تكفل رعاية الشباب

والعمل على اكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية وتشجيعهم على العمل الجماعي التطوعي وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

وقد احتفلت مصر في آب/أغسطس الماضي باليوم الدولي للشباب، تحت شعار ''تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، استضافت مصر في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في مدينة شرم الشيخ ''المنتدى العالمي للشباب''كمنصة للحوار بين الشباب. وقد شارك في المنتدى أكثر من ٣ ٠٠٠ ضيف من مختلف أنحاء العالم، من بينهم أيضاً رؤساء دول وحكومات، ومبعوثون شخصيون، ومفكرون، وشخصيات عامة، وأكاديميون، ومراكز أبحاث وممثلو القطاع الخاص. كما شارك في المنتدى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عن الأمين العام.

ومن خلال الاطلاع على الدراسة التي أعدها الأمين العام بشأن الشباب والسلام والأمن، فإن المنتدى قد ناقش بالفعل الأبعاد التي تناولتها الدراسة. كما شهد المنتدى تنظيم نموذج محاكاة لمجلس الأمن، تناول خمس جلسات حول موضوعات سبل مواجهة المخاطر التي تهدد السلم والأمن العالمي بسبب المنظمات والأعمال الإرهابية، والهجرة غير النظامية، والتحديات التي تواجه الدول والمهاجرين، وآثار الحروب على الشعوب والأمم، وسبل الحد من مخاطرها على التنمية والشباب.

يمثّل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) نقطة الانطلاق نحو تطوير الإطار القانوني لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن. إلا أن هذا الإطار لن يكون له قيمته المرجوة إلا إذا صحبته مجموعة من الخطوات العملية التي تساهم في تعزيز دور ومساهمة الشباب في مجتمعاتهم، وحمايتهم من مخاطر التطرف والنزاعات.

وأود في هذا السياق الإشارة إلى ما يلي:

أولا، أهمية توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية للشباب بما يسهم في كسر حلقة التطرف والعنف التي يمكن أن يقعوا فيها. ثانيا، إدماج الشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والدولي، واستغلال طاقاتهم الإبداعية في إيجاد شراكات دولية جديدة بين الدول ومؤسسات التمويل الدولية لتوفير أنشطة اقتصادية وتنموية تستوعب تلك الطاقات، مما يسهم في مواجهة تحديات إعادة بناء مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد النزاعات. ثالثا، يجب عدم تجاهل الشباب أثناء عملية بناء السلام، حيث أنهم الأقدر على تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم والجذور التي أدت إلى نشوب النزاعات. رابعا، يجب الحفاظ على الهويات الوطنية والخصوصيات والقيم الثقافية للشباب لمواجهة الأفكار المغلوطة والمتطرفة التي تنتشر بشكل تدريجي وعبر مدى زمني طويل.

خامسا، ندعو الأمين العام في تقاريره القادمة إلى إيلاء أهمية خاصة للشباب في الأراضي العربية المحتلة، حيث تتعرض منظماتهم كما ذكرت الدراسة على استحياء لانتهاكات من قبل الاحتلال بسبب القضية التي يدافعون عنها. سادسا، يتطلب إشراك الشباب في اتخاذ القرار والقيادة إرادة سياسية جادة. لتفعيل دورهم في المجتمع ودعمهم لتولي المسؤولية. وفي هذا الإطار أطلقت القيادة السياسية في مصر البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة والذي يستهدف خلق قاعدة من الشباب المؤهلين للقيادة من خلال صقل مهاراتهم وقدراتهم في مجالات الحوكمة والإدارة السياسية. سابعا، تؤدي منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات التي يقودها الشباب، دورا محوريا في وضع سياسات لتمكين الشباب كوسيلة لمنع انجرافهم إلى التطرف والعنف وبالتالي تجنب اندلاع النزاعات.

ثامنا، أهمية مراعاة البعد الجنساني في جميع البرامج المتعلقة بتطوير قدرات الشباب وتمكينهم ضمانا لعدم التخلي عن الفتيات. تاسعا، يعتبر العمل التطوعي من أهم الوسائل لاستيعاب طاقات الشباب وقدراتهم. ويؤهلهم إلى النفاذ إلى سوق العمل وبالتالي فمن الأهمية تقديم الدعم للشباب

لمساعدتهم في الانخراط في العمل التطوعي بشكل أكثر تفاعلية. ونحيي في هذا السياق جهود برنامج متطوعي الأمم المتحدة. عاشرا، يمكن للإعلام أن يضطلع بدور فاعل في خلق فضاء رفع جديد للشباب ونشر ثقافة السلام ونبذ العنف الأيديولوجي.

حادي عشر، نكرر الدعوة التي أطلقها منتدى شرم الشيخ لشباب العالم بإطلاق منصة إلكترونية دولية لوضع استراتيجية تناقش التحديات التي يواجهها شباب العالم. ثاني عشر، يساهم عقد مؤتمرات شبابية دولية بشكل كبير في تبادل الحوار، ليس فقط بين الشباب وإنما كذلك بينهم وبين حكوماتهم والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وقد قررت مصر في هذا الإطار عقد منتدى شباب العالم في تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام. والدعوة مفتوحة للجميع للمشاركة في المنتدى.

في الختام، يشهد عالمنا نزاعات وصراعات تمثل بيئة جاذبة لطاقات الشباب. ويمكن أن يمتد أثر تلك النزاعات إلى أي منطقة خارج حدود منطقة النزاع. وتمثل الدراسة التي بين أيدينا اليوم الخطوة الأولى من أجل وضع إطار عملي يضمن موطئ قدم للشباب في عالم أكثر أمنا وسلاما. علينا أن نتعاون لتحويل تلك البيئة الضارة إلى بيئة يكون فيها الشباب وقودها المحرك إلى الأمام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بوكارينو (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة بيرو لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الشباب والسلام والأمن. يمثل الشباب حاليا غالبية السكان في البلدان المتضررة من النزاعات. وباعتبار الشباب أكبر جيل على الإطلاق – ربع سكان العالم – فإن جهودهم ستكون أساسية إذا أردنا كفالة الاستجابات الفعالة لأزمات اليوم المعقدة ومنع نشوب النزاعات وإعداد بلدانهم للمستقبل على نحو مستدام. ومثل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بداية عملية من شأنها ضمان دور أكثر أهمية للشباب في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين. لقد ترجمنا القرار إلى اللغة البرتغالية للتأكد من دراية الجهات المعنية وعامة الجمهور بالنص على نطاق واسع.

وكما تبين بوضوح الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، فإن الشباب يسعى بالفعل إلى منع العنف وتوطيد السلام في جميع أنحاء العالم. ومن مسؤوليتنا كفالة الاستماع إلي أصواتهم والاعتراف بهم كشركاء حقيقيين في إحلال السلام. وتشير الدراسة أيضا إلى أنه بالنسبة للشباب والشابات، تحقيق السلام والأمن يقوم على الحماية القائمة على حقوق الإنسان والإنصاف. وتتفق البرتغال تماما مع ذلك. ولن يتسنى للشباب أن يصبحوا شركاء في تحقيق السلام إلا إذا احترمت حقوقهم احتراما كاملا، سواء كانت سياسية أو مدنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

وغالبا ما يكون الشباب أكثر عرضة للتطرف العنيف. وهم أيضا أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات المتطرفة، الأمر الذي يعزى جزئيا إلى الشعور بالتهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وفي نهاية المطاف، يؤدي الشعور بانعدام الصلة والانتماء إلى عزلة الشباب وحرمانهم من حقوقهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم ضعفهم. ويتفاقم ذلك في مجتمعنا المتسم بالعولمة بتزايد استخدام المتطرفين والإرهابيين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتحريض على الأعمال الإرهابية والتجنيد للقيام بها وتمويلها والتخطيط لها، ونشر قصص المجد والشعور بالتمكين، ولا يتطلب ذلك سوى ضغطة واحدة على أحد مفاتيح الكمبيوتر.

ولذلك يجب أن نعمل على كفالة احترام حقوق الإنسان للشباب بالكامل وأن يصبحوا أعضاء نافعين في المجتمع. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة أن يكون بوسعهم المشاركة بصورة

مجدية وشاملة في الحياة السياسية. وفي ذلك الصدد، تتفق البرتغال تماما مع توصيات الدراسة المتعلقة بتعزيز قدرة منظمات الشباب والاعتراف بالقيادة الشبابية. وتحقيقا لتلك الأغراض، نعتقد أنه ما من أداة أعظم من التعليم. فالإعمال الكامل للحق في التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، أمر بالغ الأهمية لتحقيق تلك الأهداف، وكفالة أن يصبح الشباب والشابات جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. وهذا الأمر هام بشكل خاص في حالات الأزمات. وما فتئت البرتغال تدعم المنتدى العالمي للطلاب السوريين، وهو مثال ممتاز على كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل معا لإيجاد فرص للمتضررين من الأزمة والطوارئ ولكفالة مستقبل بلدانهم والمنطقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الشركاء إلى دعم المنتدى العالمي، وكذلك آلية الاستجابة السريعة في مجال التعليم العالي في حالات الطوارئ التي أطلقت مؤخرا.

وفي الختام، ما برحت البرتغال تدعم بقوة الخطة المتعلقة بالشباب في الأمم المتحدة وتؤمن إيمانا راسخا بأن برنامج العمل العالمي للشباب الذي أنشأ بموجب اتخاذ قرار الجمعية العامة بتوافق الآراء ٨١/٥٠ قبل ٢٠ عاما لا يزال يقدم الاستجابة الكافية للتحديات الخطيرة التي يواجهها السكان الشباب، لأنه يقدم للدول الأعضاء مخططا للمبادئ التوجيهية العملية للعمل الوطني والدعم الدولي. وعلاوة على ذلك، دأبت البرتغال باستمرار على تشجع مشاركة المندوبين الشباب في المناسبات الدولية ذات الصلة بالشباب. ونرى أن الاستثمار في السياسات والبرامج الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لازدهار الشباب وتحقيق إمكاناتهم وتمتعهم بحقوق الإنسان وإشراكهم كجهات اجتماعية فاعلة شرط مسبق لنجاح استراتيجية جماعية لمكافحة نشر التطرف العنيف ومن أجل صون السلم والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيدة موتشو (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن.

واليوم، فإن ربع سكان العالم هم دون سن الـ٢٤. ولدينا في الوقت الحالي جيل شباب هو الأكبر حجما في العالم فعلى الإطلاق. ولذلك فهم عوامل حاسمة للتنمية الاجتماعية، وهم يمثلون إمكانات هائلة لتحقيق التنمية المستدامة. لقد أعلنت الأمم المتحدة ١٩٨٥ السنة الدولية للشباب، حيث أرست الأسس على الصعيد العالمي للنظر في المسائل المتصلة بالشباب. وبعد عشر سنوات، اعتمدت الجمعية العامة برنامج العمل العالمي للشباب، الذي يوفر مبادئ توجيهية عملية لتحسين حالة الشباب. أما القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، فقد اعترف للمرة الأولى بالدور الإيجابي الذي يضطلع به الشباب في تعزيز السلام الدائم، مُعرِّفا إياهم بوصفهم شركاء هامين في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلام ومكافحة التطرف العنيف.

وإذ يتطور العالم، تتطور كذلك القضايا التي تواجه الشباب، الذين يشهدون حاليا بأم أعينهم عالما حيث يسير الفقر جنبا إلى جنب مع تركز الثروة، وحيث يؤدي الجهل إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، وحيث يجعلهم النزاع يشكون في الوعد بمستقبل أفضل. وفي مواجهة الإقصاء وانعدام الفرص والبطالة، تتحول طموحات الشباب إلى إحباطات تستغلها الجماعات الإجرامية والمتطرفة. ويجب سد هذه الفجوة التي يستغلها أعداء الإنسانية والسلام والتنمية. ويكمن الحل الطويل الأجل لمواجهة تغذية نزعة التطرف لدى الشباب في بناء مزيد من المجتمعات التي تتسم بالشمول والمشاركة والمساواة.

ومن هذا المنطلق، اضطلع المغرب منذ سنوات عديدة بالتزامات تجاه الشباب، لا سيما من خلال إعطاء الصدارة للشباب في دستور المغرب، بدعوة السلطات العامة إلى تعميم مشاركة الشباب في المملكة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

والثقافية والسياسية. وقد اعتمدنا حصة للشباب في البرلمان، وأطلقنا استراتيجية وطنية متكاملة للشباب للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وأنشأنا المعهد الوطني للشباب والديمقراطية، ومركز التوثيق والمعلومات الوطنية للشباب، والمجلس الاستشاري للشباب، على النحو المطلوب بموجب الدستور، وغيرها من مراكز التدريب والإدماج للشباب. وفي الرباط،أنشأنا اتحاد البرلمانيين الأفارقة الشباب، الذي يعزز تبادل المعلومات والتعاون فيما بين البرلمانيين الشباب في القارة الأفريقية. وأعددنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تنص، في جملة أمور، على تعزيز رفاه جميع الفئات السكانية، ولا سيما الشباب.

ونحتفل باليوم العالمي للشباب، وهو حدث سنوي يبرز النخوة الملكية ويتيح فرصة لتثمين المشاريع المُقامة للشباب، والوقوف على الإنجازات والمنجزات التي تحققت في مجال تعزيز الشباب. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، وفي سياق تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، عقدنا منتدى وطني بشأن الشباب الذين يواجهون العنف والتطرف، وتعزيز السلام والأمن، الذي كرسه نداء بوزنقة.

وختاما، أود أن أؤكد على النقاط التالية. أولا، إن الشباب هم غالبا أحد الأهداف المفضلة للخطاب المتطرف، الذي يمثل لعنة للتعايش السلمي وثقافة السلام. إن إقامة حوار مستمر فيما بين الشباب بشأن المسائل المتعلقة بهم وبالسلام والأمن تمكنهم من تعزيز قدراتهم الدفاعية ضد الخطاب المفعم بالكراهية وتغذية نزعة التطرف. ثانيا، تمكين الشباب والمشاركة في الحياة العامة هما عاملان رئيسيان في بناء مجتمعات سلمية. وهذا يتطلب منا أن نلتمس فرصا جديدة لمشاركة الشباب المنظمة والفعالة والمستمرة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة مهدييفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لرئاسة بيرو على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الشباب والسلام والأمن. إنها تتيح فرصة مناسبة للتفكير، قبل الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام الذي سيعقد غدا، بأفضل السبل لإشراك الشباب في الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذه الغاية. وننوه بالدراسة المرحلية (انظر S/2018/86) التي أعدت استجابة للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، ونتطلع إلى الصيغة الكاملة.

وفي المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، يتضرر الشباب هم في أغلب الأحيان وبشكل غير متناسب من العنف، والبطالة، وانعدام فرص الحصول على التعليم والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية. وغالبا ما يعلق الشباب المهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا في مناطق النزاع. ومعظم الضحايا في النزاعات المسلحة هم من الشبان، في حين أن الشابات هن أكثر عرضة لخطر الاعتداء البدني والجنسي. إن القوالب النمطية السلبية التي تصور الشباب باعتبارهم ضحايا أو مرتكبي النزاعات تعوق مشاركتهم في عمليات بناء السلام. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للسباب والشابات المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالشباب، وتحديدا تلك التي تدعم تفاعلات الشباب في بناء السلام.

وفي مواجهة تزايد التهديدات العالمية، فإن الوقاية هي الاستراتيجية الأكثر فعالية لحماية مجتمعاتنا من النزاعات المسلحة والتطرف العنيف. ولا يمكن للحكومات أن تمنع انتشار هذه الآفات والقضاء عليها إلا بمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة. وثمة حاجة إلى استراتيجيات ميسرة تحدد التطرف والعوامل الأخرى التي تقف وراء النزاعات، وتعالجها بشكل وقائي. إن

الشباب هم أكثر عرضة لتبني الأيديولوجيات المتطرفة. وفي هذا الصدد، يمثل الحوار بين الثقافات أداة ملموسة لتعزيز احترام التنوع والتعددية وحقوق الإنسان في أوساط الشباب.

لقد نجح بلدي، بما يضمه من تقاليد التسامح والتعايش السلمي بين الطوائف العرقية والديانات الرئيسية الثلاث، في إدماج التعددية الثقافية في السياسة العامة للدولة. ومنذ إطلاق عملية باكو في عام ٢٠٠٨، أصبحت أحد المنابر العالمية الأساسية للحوار بين الناس. ومنذ عام ٢٠١١، تعقد أذربيجان المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات مرة كل سنتين. ويعترف الأمين العام بهذه المبادرة باعتبارها منتدى عالميا للحوار بين الثقافات.

وكما تقول الدراسة فإن ”السلام والأمن يتجاوزان مجرد غياب العنف،“ (S/2018/86، الفقرة ٢٠). إن إشراك الشباب في فرص مجدية وتحويلية، ودعم إحرازهم التقدم الشخصي والاعتراف بدورهم كعناصر للتغيير الإيجابي أمر حيوي بغية مساعدتهم على أن تكون لديهم قيم ومبادئ قوية. وتتعهد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بألا يترَكَ الركبُ أي أحد خلفه. إشراك الشباب في جميع جوانب صنع القرار، وتعزيز مشاركتها في العمليات العالمية لن تعود بالفائدة على التنمية المستدامة في مجتمعاتنا فحسب، لكن تعطيهم أيضا شعورا بالهدف والهوية. وفي هذا السياق، فإن بلدي، أذربيجان، قد نفذ بنجاح السياسات التي تدعم تمكين الشباب، وتفيد إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي. إن مؤسسة الشباب الوطنية ووزارة الشباب والرياضة هي الهيئات الحكومية المسؤولة عن تنسيق وتنفيذ السياسات المتعلقة بالشباب.

ونحن نشجع التعاون الدولي للشباب ونعززه. وفي عام ٢٠١٤، استضافت أذربيجان المنتدى العالمي الأول بشأن سياسات الشباب، الذي اشترك في عقده مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب التابع للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، ومجلس أوروبا. وضم المنتدى أكثر من ٧٠٠ مشاركا من ١٦٥ بلدا و١١٥ حكومة، ليصبح بذلك أكبر مؤتمر على الإطلاق يعقد حصرا بشأن سياسات الشباب. وفي عام ٢٠١٧، تم عقد منتدى الشباب الكشافة العالمي الثالث عشر ومؤتمر الكشافة العالمي الحادي والأربعين في أذربيجان تحت عنوان ”معا من أجل إحداث تغيير إيجابي“ بمشاركة أكثر من ٥٠٠ ١ وفد من ١٥١ منظمة كشافة وطنية.

والعمل التطوعي هو أيضا أداة قوية لمشاركة الشباب الإيجابية. ومن خلال إشراك الشباب في مختلف المناسبات الدولية الواسعة النطاق، زودت أذربيجان الأخيرة بالعديد من فرص التطوع. وتوفر منظمة المتطوعين (ASAN)، وهي فرع للوكالة الحكومية لتقديم الخدمات إلى مواطني أذربيجان، محفلا للمتطوعين للاستعداد للوظائف في المستقبل وغرس الشعور بالانتماء إلى الجماعة والمسؤولية الاجتماعية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أننا ملتزمون التزاما كاملا بدعم الشباب على الصعيدين الوطني والدولي وتشجيع مبادرات إشراك الشباب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد خياري (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الرئاسة البيروفية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الشباب والسلام والأمن. ففي عالم تتزايد فيه النزاعات وأعداد الشباب على السواء، من السهل تصديق الخطاب السلبي الذي يربط الشباب بالمشكلة ويصورهم على أنهم إما من مرتكبي العنف أو ضحاياه، ونادراً ما يقدمهم بوصفهم جزءاً من الحل.

ولكن هذا الخطاب آخذ في التغير، حيث يُعتبر الشباب الآن الجزء المفقود في عملية تحقيق وصون السلام والأمن

الدوليين. ومنذ عام ٢٠١١، كان هذا هو الحال في تونس، حيث قررت الشابات والشبان أخذ زمام الأمور وتغيير مسار التاريخ سلميا في البلد. ولا يزال غالبية الشباب في جميع أنحاء العالم يواجهون تحديات تحول دون تحقيقهم لكامل إمكاناتهم. ويتعين على الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة التعاون ومضاعفة جهودهم في هذا الصدد.

أولا، تقع على عاتقنا مسؤولية تهيئة بيئة مواتية تزدهر فيها الشابات والشبان. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال الاستماع وفهم الشباب واحتياجاتهم من خلال آليات تفاعل مستدامة. ولا ينبغي أن يظل تركيزنا مقتصرا على الشباب في حالات النزاع أو على أولئك الذين يشاركون بالفعل في بناء السلام. ويشكل التمثيل الشامل للشباب من مختلف الخلفيات وفي مختلف الظروف أداتنا على طريق منع نشوب النزاعات.

ثانيا، لا ينبغي تناول دور الشباب في تحقيق السلام والأمن دون الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن يُنظر إلى الشابات والشبان، أولاً وقبل كل شيء، ومعاملتهم كأصحاب حقوق. ومشاركتهم في عمليات بناء السلام لا يمكن أن تستفيد من كامل إمكاناتهم دون تمكينهم من أن يكونوا أصحاب مصلحة فعالين في المجتمع.

وبما أن التونسيين لا يبعدون سوى أيام قليلة عن إكمال دورة كاملة من الانتخابات الديمقراطية والحرة لأول مرة عن طريق انتخاب ممثلي البلديات، فقد تم تعزيز التركيز على دور الشباب في هذه العملية. وجرى اعتماد نظام حصص للشباب في قانون الانتخابات، مما يضمن مشاركة مباشرة ومنصفة للشباب في جميع أنحاء البلد.

ثالثا، نحتاج إلى إدراك أن دور الشباب في السلام والأمن مسألة شاملة تتجاوز العملية السياسية. ويتعين علينا الكشف عن الأسباب الجذرية للتحديات التي يواجهها الشباب، لا سيما أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. فالحفاظ على السلام والأمن يتطلب في المقام الأول الإدماج الاقتصادي للشباب من أجل ضمان رفاههم وسبل عيشهم.

وأخيرا، فإن التركيز على الجانب الجنساني أمر أساسي لتمكين الشابات من الاضطلاع بدورهن الكامل والفعال في تعزيز وصون السلم والأمن. وحيث أن مفهوم الهوية يتطور بشكل أساسي أثناء فترة الشباب، فإننا بحاجة إلى تشكيل المفهوم الجنساني لدى الشباب من خلال تعزيز الاحترام والمساواة وشمول الجميع. ومن المهم أيضا إتاحة فرص التدريب للشابات للقيام بدور نشط في بناء السلام. وباعتماد قانون جديد بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧، فإن تونس مصممة على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا سيما الشابات والفتيات.

وبفضل طاقة الشباب وقدرتهم على التكيف وعقولهم المبتكرة، يمكن تعبئة الشباب للقيام بدور الوسطاء ومسؤولي التعبئة المجتمعية وللعمل في المجال الإنساني وبناء السلام. وقدراتهم بحاجة إلى رعاية ودعم. وتساعدنا هذه المناقشة المفتوحة اليوم على إرسال إشارة إلى الشباب في جميع أنحاء العالم بأن أصواتهم مسموعة وأن سلطتهم كعناصر للتغيير معترف بها. ولا تزال تونس ملتزمة بمواصلة العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وخاصة الشباب، لتعزيز حقوقهم وضمان تحقيق كامل قدراتهم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة حول هذا الموضوع الحيوي الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وهو الأول من نوعه من حيث التركيز على الشباب في نطاق الأمن والسلام والتنمية المستدامة.

كما أود أن أتقدم بالشكر لكل من السيدة جاياتما فيكراماناياكي، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب، والسيد غرايمي سمبسون المؤلف الرئيسي للدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86)، والسيدة صوفيا بيير – أنطوان، العضو في المجلس الاستشاري لمنظمة جمعية الشابات المسيحيات العالمية، على إحاطاتهم القيمة، وعلى تقديم الدراسة حول التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار آنف الذكر.

تؤكد مملكة البحرين على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لاستغلال وتجنيد الشباب لخدمة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وذلك من خلال تمكين الشباب في جميع المجالات وإشراكهم في العملية التنموية في بلدانهم، بحيث يتم تسخير طاقاتهم لأوطانهم في البناء والتنمية. وتؤمن مملكة البحرين بأهمية الاستثمار في الشباب، نظرا لما يتسم به عالمنا من خصائص ومكونات علمية وتكنولوجية تساعدهم على أن يصبحوا نماذج فاعلة ومنتجة في بلدانهم، خاصة وأن هذه الفئة تشكل ما يقارب من بليوني نسمة، أي ما يعادل ثلث سكان العالم. ومن هنا، تنبع أهمية الدور الذي تقوم به فئة الشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على النحو الأمثل وصولا إلى عالم يسوده العدل والتسامح والسلام.

ونود التنويه بأن المبادرات الوطنية التي تركز على فئة الشباب، تمكن المؤسسات من كسر القوالب النمطية التي طالما ربطت الشباب بالعنف والتطرف. فعلى الصعيد الوطني، دشنت مملكة البحرين الاستراتيجية الوطنية للشباب منذ عام ٢٠٠٣، ونظمت وزارة شؤون الشباب والرياضة في العام الماضي "المنتدى الشبابي لصناعة السلام" الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب البحريني كصناع للسلام في مواجهة التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على مفهوم السلام العالمي ومناقشته من جوانب متعددة والاطلاع على تجارب وجهود الدول المشاركة والمنظمات الدولية في مجال صنع السلام وتعزيز ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال في المجتمع، بالإضافة إلى رسم خطة مستقبلية لنشر السلام ومكافحة التطرف.

وإدراكا منها لأهمية إسهام المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية على حد سواء والمنظمات العالمية والأفراد في تمكين الشباب، فقد أطلقت مملكة البحرين، بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، "جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، وتهدف إلى تحفيز تلك القطاعات حول العالم للاهتمام بالشباب وجعلهم أولوية في برامج العمل الوطنية. وقامت مملكة البحرين أيضا بمبادرات رائدة تجاه الشباب في العالم، تسعى من خلالها إلى توفير البيئة المناسبة لطرح أفكارهم، وتسلط الضوء على الإبداعات الشبابية البارزة، حيث أطلقت وزارة شؤون الشباب والرياضة "جائزة ناصر بن حمد العالمية للإبداع الشبابي" والتي شهدت مشاركة شبابية من ١١٢ دولة حول العالم. وتركز الجائزة على الإنجازات الشبابية في مجموعة من المجالات العلمية والفنية، وتحفز الشباب على المنافسة، وسط اهتمام كبير لتحقيق طموحاتهم.

أشارت الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، المرفقة بتقرير الأمين، إلى أن الأعمال التي يقودها الشباب في مجالي السلم والأمن تتسم بالابتكار والمهارة في استخدام الفن والرياضة ووسائط الإعلام. وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن مملكة البحرين أقامت مؤخرا المؤتمر العربي الأول حول دور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، والذي نظمته وزارة شؤون الشباب والرياضة بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين و "المجلس الدولي للصحة والتربية البدنية والترويح والرياضة والتعبير الحركي"، مع التركيز على دور الرياضة كبوابة للسلام.

وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أن تزايد استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي يعتبر أمرا إيجابيا، حيث أصبحت المجتمعات أكثر انفتاحا على بعضها البعض وبات من السهل التعارف وتبادل الآراء والأفكار والخبرات، وباتت مواقع التواصل الاجتماعي تشكل جسرا للحوارات حول مختلف الموضوعات وأداة تمكن الشباب من المشاركة في بلداهم بكل حرية وإيصال أصواتهم إلى المسؤولين في دولهم. ولذلك من الضروري أن يتم الحفاظ على الفضاء الإلكتروني كأداة تطوير إيجابية في المجتمعات وعدم استغلاله لبث الأفكار الهدامة والحث على الممارسات السلبية.

وفي الختام، ستستمر مملكة البحرين على نهجها في تشجيع المبادرات الوطنية والعالمية لتمكين الشباب من تحقيق دورهم في استدامة الأمن والسلام، كما سوف تعمل مع المجتمع الدولي على تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.